

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie



جامعة أبي بكر بلقايد

تلمسان الجزائر



الملحق الجامعي بمغربيــــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية

منكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص:

اقتصاد نقدي و مالي بنكي

الموضوع:

اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر-

الفترة المستهدفة بين 1990/2014

باستعمال نموذج قطاع الاطار الثنائي

تحت إشراف الأستاذة:

بن شعيب فاطمة الزهراء

من إعداد الطالبين:

➤ حسين يوسف
➤ صحراوي مختارية

لجنة المناقشة:

رئيسا
مشرقة
ممتحنا

جامعة تلمسان
جامعة تلمسان
جامعة تلمسان

أستاذ مساعد-أ.
أستاذة مساعدة-أ.
أستاذ محاضر-ب.

أ.بن لباد محمد
أ.بن شعيب فاطمة الزهراء
د.بن عزة محمد

السنة الجامعية: 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

شكر

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل "وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِلْمٌ" سورة يوسف آية 76.... صدق الله العظيم.

وفي قول رسول الله خير الأنام محمد النبي المختار (صلي الله عليه وسلم): "من صنع إليكم معروفا فكافئوه, فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" (رواه أبو داود) .

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

وقبل أن نمضي قدما.... نهدي أسمى آيات الشكر و الامتنان و التقدير و المحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل..... من أول من لقننا لغة الضاد الى آخر من أطرنا في نيل مذكرة تخرجنا.

نخص بالذكر من شقت معنا طريق النجاح بخطوات متزنة، قادتنا برجاحة فكر و تفان و إخلاص في الإسهام "الدكتورة بن شعيب فاطمة الزهراء".

و نحن نحمل ثمرة جهدنا المتواضعة بين أيدينا ، لا يفوتنا أن نتقدم باسمي عبارات الشكر و التقدير لمدير ملحقتنا التي ستكون مركزا جامعيا بإذن الله .. "الأستاذ نعوم مراد" و إلى كل أسرة ملحقة مغنية .

و في الختام لا يفوتنا ان نقول :

لا يمتطي المجد من لم يركب الخطرا **** و لا ينال العلا من قدم الحذرا

ومن أراد العلا عفوا بلا تعب ***** قضى ولم يقض من إدراكها وطرا

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ما لم نعلم، نحمده حمدا كثيرا يليق بعظمته وجلال قدره وكثرة نعمه، ولما أعطاه لنا من القوة والشجاعة والإرادة للوصول إلى هذا المستوى وإتمام هذه المذكرة.

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أهدي عملي هذا إلى الشمعة التي أضاءت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة، إلى الصدر الحنون والقلب الرفيق إلى أمز ما أملك في الدنيا، الحبيبة الطاهرة الوفية، والملاك الصافي القريب لله سبحانه وتعالى أمي ثم أمي ثم أمي.

إلى الإنسان الذي سعى جاهدا في رعايتي وتربيتي وتعليمي وتوجيهي والوقوف إلى جانبي بكل ما أوتي، إلى من كان السند القوي في السراء والضراء، إلى من كان رمز العطاء وقدوة في التربية والأخلاق. إلى أبي العزيز حفظه الله إلى دفة البيت وسعاده إلى أخواتي و إخوتي.

إلى زوجتي و ابنتي العزيزة الصغيرة أريـــــــــح

وكل الأهل و الأقارب وكافة الأحباب و الأصدقاء.

كما نشكر أساتذتنا الكرام من الابتدائي إلى الجامعي والذين كان لهم الفضل الكبير في وصولنا إلى ما نحن عليه الآن خاصة الأستاذ المؤطرة المحترمة بن شعيب فاطمة الزهراء، ورفقاء الدراسة خاصة زميلتي في المذكرة وفاء، وفي الأخير نشكر كل شخص من قريب ومن بعيد لم يبخل علينا ولو بكلمة طيبة.

إهداء



بالأمس القريب يا يوم التخرج انتظرننا... وها نحن اليوم بشغفنا عشقناك... فلا يفوتني أن أهديك يا نجاح:
إلى من ترسم ملامح تبشير الفرح و الصبا ، إلى التي لن يكفيها شكرٌ ولا ثناء...إلى التي نور قلبها تبين للعين
و من الروح دنا.... إليك أمي طيبي و طاب ممشاك و تبوأتي من الجنة منزلا.

و إلى الذي غرس جهد عمره لأنجح قنني ، إلى الذي أخذ بيدي وبيد الغلابي، إلى الذي كلما لمعت من
رأسه شيبه ؛ انطوى قلبي قهرا واثنا...إليك أبي طيب و بوركت و أنزلك الله مقاما يوم الوعد بين النبيين
و الصديقين أمين.

إلى من رحلوا عني قبل أن يشهدوا تخرجي، إلى من طالما حاضرة ارواحهم روعي، إلى من سقوا روعي
بدعواتهم و كانت سبب نجاحي... إلى الجدين الكريمين تغمدهما الله بواسع رحمته و مغفرته.

إلى من كانوا سندي وجعلوا حياتي يضيء الفخر بيتهما، يا ليتك لا لحرورف و رود يا ليتما...كنت قطفتما
و نسمتها بالشكر و لكم أهديتها...إليكم اخوتي فؤاد ، أسماء و وليد...أدام الله محبتنا في الدنيا و جعل بيننا
لقاء في الجنة ان شاء الله.

إلى برعمة قلبي التي رأيت في ابتسامتها أملا يحذو نحوي، إلى التي و ان ضاقت بي الحال برؤياها يلين
وجداني، إلى رمز البراءة و الحب إليك يا ملاك قلبي سيلين ملك.

إلى من حملنا الواجب الذي له ضحينا ووفينا، إلى الذي سلطنا دربا طويلا رسمنا عليه أمانينا ، تخرجنا اليوم
و حملنا العهد بأيدينا ، إليك أخي و زميلي و حامل رسالة العلم معي يوسف، جزاك الله على جهدك خيرا.

إلى اللواتي لو أن الشكر يعبر لمثله نبال قوافي...لانتصت قبل أن ينتهي شكرهن، إلى اللواتي لو أن العرفه
أن ينطبع الأقلام لشخصهن...لجفت خجلاً قبل أن تكتب أسمائهن، إليكن صديقاتي رقية ، عفاف ،
صباح...بوجودكن تلونت حياتي و تنسنت بصادقتكن.

إلى كل الزملاء و الأصدقاء و الأحباب الذين تركوا بصمة في حياتي، و لنباله مواقفهم استحقوا دوما تقديري
و احتراماتي، لن يكفيني ذكر أسمائكم... لكن يكفيني فخرا وجودكم بقلبي و فؤادي.

الفصل الأول: السياسة النقدية.

❖ تمهيد

❖ المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

المطلب الثالث: إستراتيجية البنك المركزي

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية

❖ المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية (السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي)

المطلب الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي

المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي

المطلب الرابع: السياسة النقدية في منظور المدرسة الكلاسيكية الجديدة (NEC)

❖ المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية نظريًا و عمليًا

المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة والدول النامية

المطلب الثاني: تحليل السياسة النقدية وفق منحنى $(IS-LM)$

المطلب الثالث: التوازن في سوق الإنتاج وسوق النقد $(IS-LM)$

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

❖ تمهيد

❖ المبحث الأول: المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: مقاييس و محددات النمو الاقتصادي وأهم استراتيجياته

المطلب الثالث: عناصر النمو الاقتصادي و أنواعه

❖ المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

المطلب الأول: نظريات النمو الكلاسيكية

المطلب الثاني: نظريات النمو النيوكلاسيكية

المطلب الثالث: نظرية النمو الكينزية

المطلب الرابع: نظريات النمو الحديثة (الداخلية)

خطة البحث

❖ المبحث الثالث : فعالية السياسة النقدية ودورها في التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في النظام الرأسمالي

المطلب الثاني : فعالية السياسة النقدية في النظام الاشتراكي

المطلب الثالث : دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية

خلاصة الفصل

الفصل الثالث : دراسة اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

في الفترة 1990-2014.

❖ تمهيد

❖ المبحث الأول: تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر

المطلب الأول: معالم السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الاشتراكي

المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في ظل إصلاحات قانون النقد و القرض

المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (1999-2014)

❖ المبحث الثاني: الأساليب الإحصائية المستعملة في الدراسة

المطلب الأول: مشكلة الإستقرارية (problème de stationnarité)

المطلب الثاني: اختبار التكامل المتزامن

❖ المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية للنموذج

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

المطلب الثاني: اختبار التكامل المتزامن

المطلب الثالث: دراسة اثر محددات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي

خلاصة الفصل

خاتمة عامة

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة المراجع

الملخص

مقدمة عامة:

ان التطورات المستمرة التي شهدتها العالم في النصف الاخير من القرن الماضي خاصة ما تعلق بالأزمات الاقتصادية و المالية العالمية، و تفاقم المشكلات الاقتصادية على غرار التضخم و البطالة و تزايد حجم المديونية و العجز في موازين المدفوعات لمختلف الدول، مما ادى الى تحريك الباحثين الاقتصاديين الى ايجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي يواجهها الاقتصاد ؛ و ذلك من خلال وضع سياسات اقتصادية تتلاءم و متطلبات الأوضاع الاقتصادية المعاشة، وترمي السياسة الاقتصادية إلى بلوغ مجموعة من الأهداف غايتها تحقيق الرفاهية العامة والتي جرى العرف على تلخيصها ضمن أربع تعرف بالمرجع السحري لكالدور **KALDER**؛ وهي التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار، النمو الاقتصادي، إلا أنه يتوجب توفر بعض الوسائل الضرورية والتي لا بد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المحسدة في الأهداف، وتتكون هذه الوسائل على العموم من فروع السياسة الاقتصادية المتمثلة في السياسة النقدية والتي تسعى إلى تحقيق أهداف على صعيد الهيكل الاقتصادي، هذا إضافة إلى سياسات أخرى كالسياسة الجبائية، سياسة الصرف، سياسة الميزانية، سياسة المداحيل، السياسة الاجتماعية.

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، وطالما أنها مظهر من مظاهرها فإنها تسعى في الواقع إلى إدراك نفس أهدافها خاصة بما يتعلق بمعدلات النمو المحققة والمطلوبة ، حيث أنها تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي، ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، وذلك لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة هذا النشاط، فهناك ارتباط وثيق بين السياسة النقدية والواقع الاقتصادي للبلد من حيث متانة هذا الاقتصاد، القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية، الأهداف المسطرة، التناسق بين مختلف الأجهزة، دون أن ننسى الدور الهام والحيوي الذي تلعبه المؤسسات المالية بمختلف أنواعها في ما يخص الاقتصاد، من خلال تزويد مختلف المتعاملين الاقتصاديين بالأموال التي هم في حاجة إليها، عن طريق منح القروض والاستثمار وتوظيف هذه الأموال في مختلف المشاريع بما يعود بالرفعي الاقتصادي على تلك الدول وتحقيق اهم هذه الأهداف، وهو الرفع من معدلات النمو الاقتصادي الذي اصبح معيار نجاح الحكومات سواء الدول المتقدمة او النامية .

وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم اليوم والسرعة في التكنولوجيا، تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى مواكبة هذه الموجة من التحول الاقتصادي وتحاول أن تجد لها مكانة في الاقتصاد العالمي، ولكن

للوصول الى هذا الهدف كان على الجزائر القيام بخطوات كبيرة وإصلاحات اقتصادية سواء كان ذلك بصفة ذاتية أو بمساعدة مؤسسات النقد الدولية، هذه الإصلاحات الاقتصادية ما هي الا برنامج يستهدف نقل الاقتصاد الوطني من النظام المخطط إلى نظام اقتصاد السوق.

وكان ذلك واضحا من خلال قانون النقد والقرض الصادر في 14/04/1990 الذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضع مسار تطورها، بعد العديد من محاولات الإصلاحات المختلفة. من هنا كان لا بد على بنك الجزائر أن يلعب دورا قياديا في مجال النقد والقرض، حيث استطاع تحقيق أغلب الأهداف المسطرة خاصة فيما يخص استقرار العملة وتنفيذ السياسة النقدية الملائمة من خلال خلق شروط ملائمة لنمو الاقتصاد الوطني المنتظم، وكذا السهر على ضمان الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية.

الإشكالية:

من خلال هذا التقديم لموضوعنا تظهر لنا جليا الإشكالية التالية:

هل كان لتطبيق سياسة نقدية معينة اثر ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية، كان لزاما علينا تفريعها على أسئلة جزئية سنسبني عليها صلب الموضوع نجملها فيما يلي:

- ماهي السياسة النقدية، مفهومها في منظور المدارس الاقتصادية، مدى فعالية السياسة النقدية سواء من الجانب العملي أو النظري؟
- ما ماهية استراتيجية البنك المركزي وما دور استقلاليتها على أداء السياسة النقدية؟
- ما ماهية النمو الاقتصادي و اهم النظريات التي تناولته؟
- ما هو أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات:

وبعد القراءات التي قمنا بها حول الموضوع، مكننا ذلك من صياغة بعض الفرضيات التي ستكون أكثر فائدة لنا من حيث الإجابة على الإشكالية من جهة، والمساعدة على وضع مخطط البحث من جهة أخرى... وهذه الفرضيات هي كالاتي:

- 1- يمثل ارتفاع معدل مصداقية السياسة النقدية مؤشرا أساسيا لأداء فعالية السياسة النقدية الذي بدوره يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي من خلال الأدوات المتبعة.

2- لم تكن هناك سياسة نقدية في الجزائر قبل 1990 بشكل متعارف عليه، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية ثانوية وليس لها أي دور، كما أن غياب هذه السياسة قبل 1990 ترك آثارا سلبية على النشاط الاقتصادي وتوازنه.

3- التغيير في معدلات الفائدة يسبب التغيير في معدلات النمو.

4- التغيير في الكتلة النقدية ينتج عنه تغيير في معدلات النمو.

5- تعتبر السياسة النقدية من اهم محددات النمو في الجزائر خاصة بعد 1990.

اهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال اتباع سياسة نقدية معينة و التي من بينها السعي لتحقيق نمو اقتصادي، بحيث أن السياسة النقدية كانت و مازال من الأدوات الكلية المهمة بيد الحكومات في البلدان المتقدمة و خاصة البلدان النامية لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، من خلال اتباع سياسة معينة وفق أسس واضحة لتحقيق الأهداف، و الأدوات المناسبة التي تنسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة وبما يساهم في تطوير الاقتصاديات الوطنية، إضافة الى أهمية دور هذه السياسة في تطور القطاع النقدي و بالتالي قدرته على حشد و توجيه المدخرات نحو الاستثمارات، و انعكاس كفاءة التمويل على معدل الناتج المحلي الاجمالي و الدخل الفردي، و لأهمية النمو الاقتصادي فان التأثير عليه و تحريكه بمعدلات مناسبة من قبل السياسة النقدية سيكون له أثر و انعكاس كبير على الأداء الاقتصادي ، و بناء على هذه الاهمية كان لابد من دراسة السياسة النقدية و دورها في تحفيز النمو الاقتصادي و تحديد العلاقات القائمة بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي.

دوافع الدراسة:

أما فيما يخص دوافع اختيارنا لهذا الموضوع فقد كان لدراستنا أو لتخصصنا في المجال التجاري من جانبه المالي الدافع الأكبر لاختيار دراسة هذا الموضوع، أما الدافع الخفي وراء هذا الاختيار هو معرفة وضع السياسة النقدية وكيفية تطبيقها من طرف البنك المركزي الجزائري، ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر. ويتمثل الهدف المتوخى من هذه الدراسة أساسا في التعريف بماهية السياسة النقدية ودراستها دراسة وصفية تاريخية، ثم التعريف بالنمو الاقتصادي ثم التطرق للأثر المرجو من هذه السياسة و مدى استجابة المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري خاصة النمو لوصفات المؤسسات النقدية .

حدود الدراسة:

وفيما يتعلق بحدود دراسة الموضوع فمن حيث الإطار المكاني تناول البحث بدراسة السياسة النقدية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي مسقطا ذلك على واقع الاقتصاد الجزائري؛ أما من حيث الإطار الزمني فقد قمنا بدراسة مسحية شاملة لمسار السياسة النقدية بالاقتصاد الجزائري منذ حصول الجزائر على سيادتها وتأسيسها للبنك المركزي الجزائري إلى غاية 2014، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فحصرنا الدراسة من الفترة الممتدة ما بين 1990-2014 أي بعض صدور قانون النقد و القرض.

الدراسات السابقة:

ومن أهم الدراسات السابقة تطرقنا الى:

1- أبحاث اقتصادية و ادارية العدد الخامس جوان 2009 د-عبد الحق بوعتروس

أ-محمد دهان كلية العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة

أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في النمو الاقتصادي الجزائري

تهدف هذ الدراسة الى تحديد وجود و طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي و كمية النقود للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2005 فقد تم استعراض الاطار النظري للدراسة و الكشف عن الجذور التاريخية لإشكالية البحث التي تعود الى رواد المدرسة النقدية في الثلاثينيات من القرن الماضي وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1- ان النتائج الاحصائية التي جاءت من خلال اختبار العلاقة بين التغير في التداول النقدي و الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري تنسجم وواقع السياسة النقدية و السياسة الاقتصادية العامة المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث كانت السياسة النقدية غائبة تماما خلال فترة المخططات الانمائية التي استمرت الى نهاية الثمانينات بحيث كانت الدولة هي التي تقوم بالدور التمويلي.

2- ابتداء من التسعينات؛ فان واقع السياسة النقدية في الجزائر كانت تميل في مجملها الى سياسات نقدية انكماشية تستخدم كوسيلة ضبط اقتصادي و سياسي لإدارة الطلب فقط و هذا بسبب الاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر من الدعم المقدم من قبل المؤسسات المالية و النقدية الدولية و تضمنته من مشروطيته.

2-مجلة مركز الدراسة الكوفة جامعة 08 ماي 1945 قالمة الجزائر

- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2012

يهدف هذا البحث الى دراسة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، و ذلك من خلال دراسة أثر مؤشرات السياسة النقدية و المتمثلة في العرض النقدي و القروض الموجهة للاقتصاد و القروض الموجهة للدولة على الناتج المحلي الاجمالي الذي تم استخدامه كمؤشر للنمو الاقتصادي.

بحيث أنه بعد القيام بالاختبار و استخدام الطرق و الأساليب القياسية تم التوصل الى النتائج التالية:

- تبين من خلال الاختبار أن هناك علاقة في اتجاه واحد بين مختلف المجاميع النقدية و الناتج المحلي الاجمالي و التي تتماشى مع طبيعة الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد بالدرجة الأولى على النفط كمورد وحيد للدولة حين أن الزيادة في الناتج الداخلي الاجمالي عن طريق ارتفاع أسعار المحروقات يؤدي الى الزيادة في كمية النقود المعروضة خاصة فيما يخص زيادة الأجور.
- كما بينت الدراسة أن مؤشرات السياسة النقدية تفسر بنسب ضعيفة من التغير في النمو، و ذلك يعني أن السياسة النقدية لا تلعب دورا مهما في الرفع في معدلات النمو و هذا راجع الى طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي الذي يتأثر بالدرجة الأولى بأسعار المحروقات.

/3:

- جامعة امحمد بوقرة بومرداس - كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم الاجتماعية
- مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاديات المالية و البنوك
- اعداد الطالبة بناني فتيحة تحت اشراف د-بوفجي عبد الوهاب.
- السياسة النقدية و النمو

من خلال هذه الدراسة تم استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي و نظرياته المختلفة و كذلك تغطية جل مفاهيم السياسة النقدية، بدءا بالنظريات التي تختلف وجهاتها بالنسبة لكل واحد منهم، و باعتبار البنك المركزي مصدر السياسة النقدية تم التطرق اليه. أما فيما يخص العلاقة بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي فمعظم الاقتصاديين يقرون بتأثير الأول على الثاني أي زيادة الكتلة النقدية يمكن أن يساهم في تشجيع النشاط الاقتصادي و بالتالي النمو الاقتصادي، بشرط أن تكون هذه الزيادات في الكتل النقدية تتماشى مع الطاقات الانتاجية الحقيقية أما اذا تم الافراط في الزيادة فقد يسبب ضغوطات تضخمية تؤثر سلبا على الادخار و الاستثمار و بالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

فمن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى أنه وجود فارق كبير بين مستويات النمو في الدول النامية و المتقدمة يسبب افتقار الدول النامية لبعض محددات النمو.

-/4

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من اعداد الطالب: بلوافي محمد
- كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية قسم العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد.
أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011
نتائج الدراسة: في هذه الدراسة تم القيام بدراسة قياسية للتعرف على مدى تأثير السياستين النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك من خلال الفترة 1970-2011، كما تم تقسيم الدراسة الى فترتين فرعيتين

لتوضيح أثر الاصلاحات على المؤسسات النقدية الدولية في تأثير كل من السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة الفرعية الأولى 1970-1993 و الفترة الفرعية الثانية 1994-2011 بالنسبة للفترة 1970-2011 : قد أظهرت نتائج التقدير أن الدلالة الاحصائية لمعاملات عرض النقد M2 الواسع متفاوتة و تختلف حسب فترات الابطاء، و هذا راجع الى دورية السياسة النقدية ، أما بالنسبة لمعاملات السياسة المالية فنجد أن اشارة معامل النفقات العامة و الإيرادات العامة موجبة و تتفق و النظرية الاقتصادية . و بمقارنة كفاءة و فعالية السياسة النقدية مقابل السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2011 فانه تم التأكد من صحة الفرضية القائمة على أن أثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي أكبر و أقوى من أثر السياسة النقدية، وان قدرة السياسة المالية على التنبؤ بالتغيرات في النشاط الاقتصادي تفوق قدرة السياسة النقدية و بناء على نتائج التقدير و معاملات المتغيرات المعنوية المعبرة على السياسة النقدية و المالية، فانه تم التوصل الى ان هذه الأخيرة تتطلب فترة زمنية أقصر نسبيا لظهور أثرها على النشاط الاقتصادي من تلك التي تتطلبها السياسة النقدية.

صعوبات البحث:

وفيما يخص الصعوبات التي واجهتنا هو عدم تحصلنا على المراجع الكافية التي تتناول موضوع السياسة النقدية في الجزائر، زيادة على ذلك عدم تمكننا من القيام بالترقب خصوصا أن هذا الموضوع يتحكم فيه بنك الجزائر .

المنهج المستخدم:

اما فيما يتعلق بالمنهج المستخدم فلا يمكن لأي بحث علمي ان يصل الى النتائج المرجوة منه ما لم يتم ذلك وفق منهج واضح، يتم من خلاله دراسة المشكلة محل البحث كما ان طبيعة موضوع الدراسة و اهدافه يساهمان بدور فعال في اختيار منهج الدراسة ووسائل و أساليب جمع البيانات المتعلقة بالبحث المختار، و للوصول الى نتائج علمية موثوق بها يستعين الباحث بمجموعة من الاجراءات و القواعد المنهجية، و لدراسة واقع ظاهرة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي و تحليل أبعادها على الاقتصاد الجزائري تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القياسي .

محتويات الدراسة:

و لقد احتوت الدراسة على ثلاثة فصول مسبقة بمقدمة عامة، وتليهم خاتمة عامة تتضمن ملخصا للبحث ونتائجه وبعض الاقتراحات التي نراها مهمة في رسم السياسات النقدية. ويتم تخصيص الفصل الأول لموضوع السياسة النقدية من مفهوم وأهداف وأدوات السياسة النقدية، تم التطرق للسياسة النقدية في المنظور الكلاسيكي ثم إسهام الفكر الكينزي في المجال النقدي ثم استعراضها في منظور المدرسة النقدية، مدرجين ضمن ذلك فعالية

السياسة النقدية من الجانب العملي والنظري، في الأخير ذكر إستراتيجية البنك المركزي ودور استقلاليتها على السياسة النقدية.

أما الفصل الثاني فخصصناه للنمو الاقتصادي مبرزين ماهية النمو، التنمية، مقاييس النمو، و محدداته و اهم النظريات التي تم التطرق اليها؛ وفي الأخير إبراز أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي من خلال مختلف القنوات المستعملة في ذلك.

أما الفصل الثالث فخصصناه للحدوث عن اثر السياسة النقدية في الجزائر النمو الاقتصادي مستعرضين بذلك الإصلاحات الاقتصادية للسياسة النقدية بالجزائر ثم توضيح مسار السياسة النقدية في ظل إصلاحات قانون النقد والقرض، بذكر أهم التطورات النقدية منذ عام 1990، و كذلك تطرقنا الى طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية من خلال اتباع قناة معينة بالنمو الاقتصادي، و كيفية تأثيرها وذلك بدءا بالاطار النظري للدراسة القياسية وتبعها بالدراسة التطبيقية لآثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 و 2014.



الفصل الأول

السياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية، شأنها في ذلك شأن السياسة المالية ومالها من تأثير على حالة الاقتصاد الوطني وعلى المستوى الكلي، ولقد اختلفت نظرة الفكر الاقتصادي إلى السياسة النقدية عبر أربعة مراحل مختلفة من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية التأثير، وبالتالي اختلف موقعها من حيث الأهمية في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، حيث نجدها ما قبل كينز في القرن 19 احتلت مكان الصدارة كمحدد للسياسة الاقتصادية الكلية، ثم جاء كينز في الثلاثينات من القرن 20 ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، حتى جاءت المرحلة الثالثة في أوائل الخمسينات 1951 لتأخذ السياسة النقدية مكانها في الطليعة بين السياسات الاقتصادية الكلية، على يد "فريدمان" الاقتصادي الأمريكي زعيم المدرسة النقدية و أنصار السياسة المالية. هذا الخلاف الذي أدى الى ظهور مذهب بزعامة الاقتصادي الأمريكي "الترهيلر"، الذي نادى بعدم التعصب لسياسة معينة، بل طالب بضرورة عمل مزج أو خلط لكل من الأدوات النقدية والأدوات المالية، نسبا معينة حتى يتسنى تحقيق أكبر تطور من الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

لذا تسعى السياسة النقدية إلى إقامة الظروف النقدية والائتمانية الهادفة إلى إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة، و المهمة الرئيسية للسلطة النقدية هي التأثير على عرض النقد وأسعار الفائدة، ويتم ذلك باستخدام الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها، آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما شكله الاستقرار من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، حيث تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطة النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، لذا سنتناول في بحثنا هذا تقديم مفهوم للسياسة النقدية والإشارة إلى الأسس التي تعتمد عليها في مسيرتها مبرزين بعد ذلك أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وفي الأخير ذكر وجيز للأدوات المستعملة للسياسة النقدية.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية:

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية

يمكن تحديد مفهوم السياسة النقدية، في أنها السياسة التي يكون مجالها عرض النقد وما يؤثر فيها من حيث كميتها وسرعة دورانها والتأثير في حجم الائتمان الممنوح وشروطه والنتائج الناجمة عنه من حيث ما يسمى "بخلق النقود"، إذن فسياسة البنك المركزي تعمل في هذا الإطار الذي يتضمن كمية النقود، وزيادة ونقصان وتشجيع الائتمان من خلال أدوات مشهورة يمارسها البنك المركزي.

لذلك ينطوي تعريف السياسة النقدية على أنها: "استخدام عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة سواء كانت السلطة ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة (سياسة توسعية)، بمعنى زيادة عرض النقود، والعكس في حالة تتبع سياسة انكماشية (عرض نقود منخفض) بواسطة أدوات السياسة النقدية". والهدف من ذلك يصب في ضبط إيقاع النشاط الاقتصادي، ويأتي من افتراض فريدمان أن عرض النقود Money Supply ومعدل نموه له تأثير قوي على الدخل النقدي ويعتقد فريدمان بوجود علاقة سببية، قائمة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية للنشاط¹.

وفي تعريف آخر للسياسة النقدية يمكن القول أنها: "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية، للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية محددة".

وتعرف أيضا على أنها: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد"².

(1) عبد الحميد عبد المطلب (2007)، "اقتصاديات النقود والبنوك"، الدار الجامعية، القاهرة، ص: 272

(2) بلعوز بن علي (2004)، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص: 112.

الفرع الثاني: أسس السياسة النقدية:

تختلف أسس السياسة النقدية تبعاً لاختلاف مستويات التقدم والتطور والنظم الاقتصادية الاجتماعية للمجتمعات المختلفة، ففي الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى تركز هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد، في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي وفي مواجهة تقلبات الاقتصاد المختلفة، وتتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية الكمية كحتمية السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي لدى البنوك وغيرها، كالتأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لأعراض المضاربة وغيرها، إلا أن السياسات النقدية لا تعد كافية في تحقيق هذه الأهداف، مما قلل من أهميتها وزاد الاعتماد على السياسات الحالية، ذلك لأن هناك حدود لا تتجاوزها الدولة في مجال خفض أسعار الفائدة أو زيادة عرض النقود.

أما الدول السائرة في طريق النمو، فإن أسس السياسة النقدية تكمن في الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية، فمنها السياسة النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، وتحدد من دور السياسات النقدية في توفير الموارد المالية و اختلاف الهيكل الإنتاجي لتلك الدول خصوصاً عنصر العمل الفني، وتختلف النظام المصرفي القائم وقلة تأثيره ونطاقه، فضلاً عن قلة المؤسسات المالية غير المصرفية وضيق الأسواق.¹

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية:

إن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، تختلف أهدافها تبعاً لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والنظام الاقتصادي والاجتماعي السائدة، وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات والأهداف الرئيسية للسياسة النقدية تتمحور حول الأهداف التالية:

الفرع الأول: تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي:

هو نابع من هدف استقرار الأسعار، إذ من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي، وبالتالي تفادي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية، مما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي من شأنه أن يحقق الاستقرار الاقتصادي.

(1) : بلعزوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

الفرع الثاني: استقرار المستوى العام للأسعار:

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، والواقع أن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أكد فريدمان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي سنة 1959، أنه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود.¹ لهذا تسعى السياسة النقدية عادة إلى التحكم في كمية النقود والائتمان والاستقرار في الأسعار والنمو الاقتصادي، ويعتبر هدف الاستقرار وتحقيقه من الأهداف المرجوة تحقيقها في السياسة النقدية ذلك لما يصاحبه ارتفاع في الأسعار (التضخم)، خاصة في البلدان المتخلفة مقارنة مع الدول النامية ويمكن حصر أهم الآثار التي تتركها الأسعار إذا ما ارتفعت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

- ❖ انخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة.
- ❖ ضعف القدرة الشرائية للنقود والمستفيد منها هنا هو المدين على حساب الدائن.
- ❖ انخفاض الطلب على المنتجات الوطنية وبالتالي انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات، مما ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: السياسة النقدية كسلاح مضاد للتقلبات الدورية:

من بين الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هدف علاج التقلبات الدورية التي تعتري الاقتصاد الوطني، من تضخم أو انكماش والتخفيف من حدتها. فحسب كينز فإن تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار لا يجري إلا في حالة اقتراب منحنى الكفاية الحدية لرأس المال من الصفر (مصيبة السيولة)، وفي هذه الحالة مهما بلغ سعر الفائدة من الانخفاض حتى لو تدنى إلى الصفر لن ينتج عن ذلك أي رفع للاستثمار، لذلك فقد راود "كينز" كثير من الشك حول فعالية السياسة النقدية في حالة الكساد عندما يكون الطلب على النقود غير مستقر، و يكون الاستثمار بصفة عامة غير حساس للتغيرات في سعر الفائدة.²

ويرى الكثير من الاقتصاديين أنه لكي تصبح السياسة النقدية الانكماشية ذات فعالية لا بد أن يصل سعر الفائدة إلى مستوى من الارتفاع مبالغ فيه، بحيث لا يمكن تجاهله من قبل المستثمرين ورجال الأعمال.³

(1): عبد الحميد عبد المطلب (2007)، مرجع سبق ذكره، ص: 276.

(2) : بلعوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

(3) : عبد الحميد عبد المطلب (2007)، مرجع سبق ذكره، ص: 274.

الفرع الرابع: المساهمة في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات وبحسب قائمة العملة والتوظيف الكامل:

يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفف من حدة ارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات ودخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة، أما بالنسبة للتوظيف الكامل فهنا تشترك معها السياسة المالية وتقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة و الكساد لتزيد من الطلب الفعال ليزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.

الفرع الخامس: تحقيق التنمية الاقتصادية:

يرتبط هدف النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الاقتصادي هو وحدة قادرة على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل من خلال توسيع الائتمان ليتمكن من الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع.¹

إذ أن السياسة النقدية تلعب دورا هاما في توجيه السياسة الإستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، وتحقيق التنمية الاقتصادية هو رفع معدل الاستثمار ولا بد أن يقابله ادخار من أجل مواجهة متطلبات الاستثمار. مما سبق، يمكن القول أن أهداف السياسة النقدية متداخلة فيما بينها وكل واحدة منها يكمل الآخر، لكن هذا التناقض لا يتحقق دائما، فهدف استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف استقرار سعر الفائدة ومستوى العمالة المرتفع في الأجل القصير، من ناحية أخرى فإن عمليات الشراء من السوق المفتوحة تسبب زيادة في القاعدة النقدية ومن ثم زيادة العرض النقدي، وهذا ما قد يرفع معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار، فالتعارض بين الأهداف قد يضع البنك المركزي في مواقف صعبة أحيانا.²

المطلب الثالث: إستراتيجية البنك المركزي:

إن السياسة النقدية هي المهمة الرئيسية للسلطة النقدية في التأثير على عرض النقد وأسعار الفائدة ويتم ذلك باستخدام الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة، والتي تكون في متناول البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية عن الحكومة في تنفيذ هذه السياسة لتحقيق الأهداف المرغوبة، يواجه البنك المركزي مشكلة تتمثل في أنه يرغب في تحقيق أهداف معينة مثل استقرار الأسعار مع مستوى مرتفع للعمالة، ولكن البنك المركزي قد لا يستطيع مباشرة أن يؤثر على تلك الأهداف، بمعنى لا يمكنه تحقيق تلك الأهداف مباشرة، ومن هنا يتبع البنك المركزي إستراتيجية لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه، فخطة البنك تسير على النحو التالي: بعد أن

(1)، (2): بلعوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 116-117-118.

يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة ومستوى الأسعار، فإنه يختار مجموعة من المتغيرات، وتسمى تلك الاستهدافات "الأهداف الوسيطة" التي تمثل بدورها متغيرات نقدية كلية، كحجم الكتلة النقدية وسعر الفائدة التي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار، وفي حالة ما تتأثر هذه الأهداف فإن البنك المركزي يختار مجموعة أخرى من المتغيرات التي تكون هي المستهدفة في إحداث تغيير، وتسمى بـ "الأهداف العاملة"، مثل الاحتياطات الكلية وسعر الفائدة. و باستخدام البنك المركزي للأهداف الوسيطة والعاملة يمكنه أن يتأكد من سرعة تحقق النتيجة النهائية لسياسته على العمالة ومستوى الأسعار.

الفرع الأول: ماهية البنك المركزي

أولاً: نشأة وتعريف البنك المركزي

1: تعريف البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي مؤسسة نقدية عامة، يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، وهو عبارة عن الهيئة التي تتولى إصدار البنكوت وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، كما يوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي، ورغم اعتقاد البعض بضرورة أن تكون البنوك المركزية مملوكة ملكية عامة، إلا أن ذلك لم يمنع من قيام بنوك مركزية مملوكة ملكية خاصة أو ملكية مشتركة مع القطاع الخاص، ولم يؤثر وجود الملكية الخاصة في قيام البنوك بوظيفتها كبنوك مركزية على أفضل وجه¹.

– البنك المركزي مؤسسة تقف على قمة النظام المصرفي جميعه بسوقيه النقدي والمالي، ويطلق عليه في نفس الوقت بنك البنوك أو بنك الحكومة²، ويقوم البنك المركزي بوظيفة أساسية هي الرقابة والتحكم في عرض النقود والإشراف على السياسة الائتمانية بصفة عامة.

– البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانة هامة ورئيسية في النظام المصرفي، والهدف الرئيسي من سياسته ليس تحقيق الأرباح بل خدمة المصالح الاقتصادية والمالية العامة³.

– البنك المركزي ليس بنكا أو مؤسسة عادية، بل تحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، والبنك المركزي بما له من قدرة على خلق وتدمير النقود القانونية من ناحية، والقدرة على التأثير في إمكانيات البنوك التجارية في خلق نقود الودائع من ناحية أخرى، ويمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية، فهو بذلك يعتبر بنك الدرجة الأولى⁴.

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجد لاوي، الأردن، 1999، ص 223.

² عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 61.

³ صبحي تادرس قريضة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، لبنان، 1984، ص 142.

⁴ مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، الدار الجامعية، لبنان، 1998، ص 112.

– البنك المركزي في مفهوم السلطة النقدية هو بنك البنوك لأنه يمدّها ببعض الخدمات مثلما يقوم بتقديم خدمات لزمائنه ورغم أن هذا الأخير يحقق أرباحاً إلا أن هذه الأرباح لا تعتبر سبباً رئيسياً لنشاطه لأن ما يحكم مصلحته هو خدمة المصلحة العامة في الميدان النقدي، ومع ذلك فإن المصلحة العامة تختلف من بلد لآخر، كما يقوم البنك المركزي بإعطاء قرارات و التي بفضلها تعمل على تطورات الكتلة النقدية على استقرار الاقتصاد.

– إن البنك المركزي دائماً مؤسسة عامة سواء بقوة الواقع أو بقوة القانون، وفي حقيقة الأمر فإن البنك المركزي هو بنك تجاري يتعامل في الائتمان شأنه في ذلك شأن البنوك الأخرى، ولكنه يختلف من حيث الملكية ومن حيث الأهداف ومن حيث طبيعة العمليات التي يقوم بها وطبيعة المتعاملين معه.

2: نشأة البنوك المركزية وتطورها:

لقد أطلق عليها بنوك الإصدار خلال القرن 19 وحتى الحرب العالمية الأولى، وبعد ذلك استبدل بالبنوك المركزية، وكان يقتصر دور هذه الأخيرة في ذلك الوقت على إصدار البنكنوت والمحافظة على ثبات قيمة النقد في المبادلات الخارجية، وبعد ذلك أصبح يتولى أيضاً تنظيم الائتمان¹. ومع انعقاد المؤتمر الدولي في بروكسل سنة 1920، قرر ضرورة قيام كل الدول بإنشاء بنك مركزي بغرض إصلاح نظامها النقدي والمصرفي، بما يحقق إمكانية الدول في المساهمة في التعامل الدولي، ومن ثم فقد نشطت حركة إنشاء البنوك واستمرت كذلك خلال الخمسة والعشرين سنة التالية، وهكذا أصبح لكل دولة حالياً بنوكها المركزي.

فالبنوك المركزية إذن نشأت في بادئ الأمر كبنوك تجارية ثم أضيفت لها وظائف جديدة، وكان بنك ستوكهولم بالسويد* وبنك إنجلترا من بين أولى البنوك المركزية التي تأسست في بداية منتصف القرن السابع عشر أي عام 1694، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى ونظام البنوك المركزية في انتشار مستمر حتى لم يعد يخلو من وجود بنك مركزي، وقد حدث ذلك إما عن طريق تحويل بنوك تجارية كبيرة، كانت تقوم ببعض وظائف البنك المركزي عن طريق إعطائها الصبغة القانونية بواسطة إصدار التشريعات، وبلدان أخرى قامت بإنشاء بنوك مركزية جديدة.

3: خصائص البنك المركزي:

هناك عدة خصائص يتصف بها البنك المركزي من أهمها:²

– يشغل مركز الصدارة، فضلاً عن الوظائف التي يقوم بها، و له قدرة خلق وتدمير النقود القانونية.

– يتمتع البنك المركزي بقدرة تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية.

¹ مجدي محمد شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، لبنان، 1993، ص217.

* ستوكهولم: هو أقدم البنوك المركزية نشأة حيث تأسس عام 1656 كبنك تجاري ثم أعيد تنظيمه كبنك للدولة عام 1868، وتأسس بنك فرنسا 1800.

² محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعية الجديدة، مصر، 1998، ص208.

- يقوم البنك المركزي بتنظيم النشاط المصرفي باعتباره مؤسسة عامة، كما تشارك الحكومة في رسم السياسة النقدية للبلاد، وتنفذ من خلالها دور المراقب والموجه.
- يقوم بإصدار النقود القانونية ويولي الاحتياجات المالية للحكومة.
- يقوم البنك المركزي بمراقبة البنوك التجارية على نحو يسمح للدولة بمباشرة سياستها النقدية.

ثانياً: وظائف البنك المركزي:

و يمكننا أن نجمل الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في العصر الحديث فيما يلي:¹

• البنك المركزي ووظيفة الإصدار:

ينفرد البنك المركزي بوظيفة إصدار النقود القانونية، ووظيفة إصدار أوراق البنكنوت هي أولى وظائف البنك المركزي وتعتبر الوظيفة الأساسية التي تميزه عن البنوك التجارية، وهذا ما يفسر في هيمنة سلطته على جميع البنوك في الجهاز المصرفي، فعندما أصبحت أوراق النقود عملية قانونية ذات قوة إبراء غير محدودة وزادت مكانة البنك المركزي داخل الجهاز المصرفي، كما أن تركيز وظيفة الإصدار في بنك واحد نتج عنه ما يلي:

- زيادة ثقة جمهور المتعاملين في الأوراق النقدية المصدرة.
- تمكين البنك المركزي من التأثير على حجم الائتمان من خلال التأثير على حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية.
- وحدة النقد أي تحقيق الوحدة والتماثل في نظام النقود الورقية.
- سهولة اتخاذ السياسات النقدية و تنفيذها.
- الثقة بالنقد المتداول على اعتبار أنه صادر من السلطة النقدية في الدولة، كما حدث تغيير في نظم الإصدار النقدي وذلك بتغيير التوجهات السياسية والاقتصادية.

• وظيفة بنك البنوك (المقرض الأخير):

- إن هذه الوظيفة تمثل علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية الأخرى، فعلى اعتبار أنه يقع على قمة الجهاز المصرفي فهو يمثل بذلك سلطة رقابة على جميع البنوك المدرجة ضمن الجهاز المصرفي، وتتلخص سلطته فيما يلي:
- تلتزم البنوك التجارية بإيداع جزء من رصيدها النقدي لدى البنك المركزي يعادل نسبة معينة من التزاماتها، وهذه النسبة تحددها إدارة البنك المركزي قصد حفظ حقوق المودعين وتحقيق رقابة فعالة على البنوك خاصة فيما يخص خلق الودائع.
 - يلتزم البنك المركزي بإتاحة وحدات النقد القانونية لتحقيق السيولة اللازمة لمواجهة احتياجات المصارف.

¹ تادرس قريصة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

- يقوم البنك المركزي بدور الوسيط بين البنوك التجارية لسيولة الديون والحقوق الناشئة عن تعديل المعاملات، ويقوم بذلك عن طريق غرفة المقاصة.
- الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وكذا ودائعها، حيث يتلقى البنك المركزي الاحتياطات القانونية للبنوك التجارية في حسابات هذه الأخيرة، وهي إجبارية لا يجوز التصرف فيها من جانب البنوك التجارية.
- الإشراف على عمليات المقاصة بين البنوك، ويكون ذلك نتيجة العمليات اليومية للبنوك التجارية التي تتم عن طريق التعامل بالشيكات فيما بين المتعاملين الاقتصاديين أصحاب الحسابات لدى هذه البنوك.

■ وظيفة تقديم الاستشارة للحكومة (بنك الحكومة):

- كما يعتبر البنك المركزي وكيل الحكومة، ومستشارها المالي في جميع عملياتها المالية، وتتلخص أهم خدماته فيما يلي:
- يقرض الحكومة عند الحاجة عن طريق إصدار عملات ورقية.
- مسك حسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، حيث أن الحكومة تودع كل أو بعض أموالها لديه، وتسدد ديونها بشيكات مسحوبة عليه.
- إصدار ودفع الفوائد وتسديد القروض نيابة عن الحكومة.
- المساهمة في صنع القرارات المالية للدولة والعمل على تطبيقها.
- القيام بعملية السداد فيما يخص القروض العامة، والعمل على تنظيم الدين العام.
- تقييم الاستثمارات المالية والنقدية للحكومة بهدف اتخاذ الإجراءات المناسبة.
- تقديم الخبرة والمشورة في الشؤون النقدية والمالية خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية.
- تقديم مختلف أنواع القروض للحكومة أو الخزينة في حالة الحاجة إلى ذلك (عند عدم التوافق الزمني بين الإيرادات والنفقات).
- يتولى البنك المركزي مهمة إصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة ويقوم بإجراء عملية الاكتتاب وإصدار سندات القروض ودفع فوائدها وتلقي أقساط استهلاك القروض بتكليف من الحكومة.
- تحتفظ الحكومة بحساباتها لدى البنك المركزي، ويقوم هذا الأخير بتسجيل إيراداتها وتنظيم مدفوعاتها خاصة الخارجية منها.

– تسيير احتياطي الدولة من الصرف الأجنبي، حيث أصبح البنك المركزي بنكا للرقابة على التحويل الخارجي في الكثير من البلدان إذ يحصل عليها من القطاع الأجنبي عندما يكون ميزان المدفوعات للدولة في حالة فائض.

• وظيفة الإشراف على الائتمان و توجيهه:

تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الحديثة للبنوك المركزية، إذ أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية خلق نقود الودائع من قبل البنوك التجارية، حيث يمارس البنك المركزي رقابة توجيهه على أعمال البنوك التجارية التي تتنوع أهدافها ووظائفها بتنوع الأعمال الاقتصادية داخل الدولة، ويكون ذلك عن طريق إجراء الفحص الدوري، ومراجعة أعمال الإدارة، والتحقق من كافة رأس المال والأموال الخاصة، كما أنه يحق له حسب بعض التشريعات الإطلاع على الحسابات المدينة، و يمكنه أن يؤثر في السياسة الائتمانية للدولة بفعل أدوات معينة سواء مباشرة أو غير مباشرة.

• إدارة الاحتياطي القانوني أو الإلزامي:

يتمثل الاحتياطي في نسبة من ودائع البنك يحتفظ بها لدى البنك المركزي، وإن كانت بعض التشريعات لا تمنع من اعتبار النقدية الموجودة في خزينة البنك جزءا من الاحتياطي القانوني، ولا يدفع البنك المركزي فوائد على الاحتياطي المحتفظ به لديه.

الفرع الثاني: استقلالية البنك المركزي:

أولا: مفهوم الاستقلالية

تزداد أهمية قضية استقلالية البنوك المركزية يوما بعد يوم، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي وخاصة بعد التزايد المستمر في عدد الدول التي قامت مؤخرا بتغيير تشريعاتها على نحو يمنح قدرا كبيرا من استقلاليته لبنوكها المركزية، وينبغي أن نحدد بداية مفهوم استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، تميزا له كما يمكن أن يختلط به من مفاهيم أخرى. فمن ناحية يمكن التمييز بين مفهومين لاستقلالية السياسة النقدية:

1: المفهوم الأول: ويتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر وذلك من خلال وسيلة بسيطة نسبيا تتمثل في تعيين نوع من قواعد السياسة النقدية يتحتم إتباعها، في الماضي كان إتباع قاعدة الذهب هي المثلى من القواعد ولكن في ظل الغياب المالي ظهرت عدة اقتراحات لأنماط من القواعد.

2: المفهوم الثاني: يتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسة من قبل السلطة التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحه حرية التصرف الكامل في وضع وتنفيذ السياسة النقدية.

وهذا المفهوم أكثر ارتباطا بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي.

ثانيا : مفهوم الاستقلالية

ومن ناحية أخرى يتعين التمييز بين الاستقلالية في تحديد الأهداف والاستقلالية، فالبنك المركزي يتمتع باستقلالية في تحديد الأهداف، إن لم يمكن هناك تحديد دقيق للأهداف وأهداف السياسة النقدية، وتصل هذه الحرية إلى أقصاها - نظريا على الأقل - إذا ما حول البنك المركزي سلطة إدارة السياسة النقدية بشكل جيد، فيتمتع البنك المركزي بسلطة مطلقة في تحديد أهدافه، على نقيض من ذلك يحدث العكس في حالة تحددت الأهداف بشكل دقيق وقاطع فالبنك المركزي لا يتمتع بأية استقلالية، كذلك إذا كانت مهمة البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار غير مرتبطة بأهداف رقمية، فإنه يتمتع بحرية أكبر في تحديد أهدافه. أما من حيث الاستقلال في تحديد الأدوات، فإن البنك المركزي يعتبر مستقلا إذا ما كانت له السلطة وحرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي نراها مناسبة ولازمة لتحقيق الأهداف، مما لا شك فيه ان الاستقلال الذي تسعى إليه البنوك المركزية الآن يرتكز أساسا على إعطائها حرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية واختيار الأدوات المناسبة واللازمة لتحقيق أهدافها، خاصة و أن هدف السياسة النقدية قد تحدد بالفعل والخصر في ضرورة تحقيق استقرار أسعار والمحافظة على قيمة العملة.

والواقع أن إعطاء البنك المركزي استقلالية لا تلغي الحاجة لضرورة أن يكون مسؤولا اتجاه جهة معينة سواء كانت تلك الجهة تنفيذية أو تشريعية أو قضائية. وتستلزم فكرة المساءلة ضرورة قيام البنك المركزي بشرح وتبرير تصرفاته وسياساته، وما يترتب أو ما سيترتب عليها من نتائج، سواء في مواجهة الرأي العام بصفة عامة من خلال التقارير المنشورة والأحاديث الصحفية أو في مواجهة المؤسسات البرلمانية من خلال المثل أمام لجائها المتخصصة، وسواء يتعلق الأمر بالسياسات المتبعة ونتائجها في فترة سابقة أو بتلك التي ستتبع في فترة لاحقة.

تكاد تتحقق معظم الدراسات التي أجريت في موضوع استقلالية البنوك المركزية حول مجموعة من المعايير وتجتمع أهم هذه المعايير حول خمسة محاور رئيسية هي:

- أ- مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى التدخل الحكومي في ذلك ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين البنك المركزي والحكومة بشأن هذه السياسة.
- ب- مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي وكذلك مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشر ومدى التزامه بمنح تسهيلات للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها.
- ج- مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها ومدة ولايتهم، ومعدل استقرار في وظائفهم ومدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس، يضاف إلى ذلك أيضا سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي.

د- المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار، قيمة العملة كهدف للسياسة النقدية وما إذا كان هو الهدف الوحيد أو هو الهدف الأول والرئيسي مع الأهداف الأخرى.

هـ- مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة و المساءلة وبالطبع تتفاوت تجارب الدول المختلفة في درجة الاستقلالية التي تمنحها أو تريد منحها البنوك المركزية.

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية:

تعتمد آلية عمل السياسة النقدية على استخدام مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير والسيطرة على عرض النقد وإدارة حجم الائتمان الممنوح وشروطه، ويأتي ذلك ذلة على سياق تحقيق أهداف السياسة النقدية بالإضافة إلى معالجة الاختلالات المالية والنقدية، وتنقسم أدوات السياسة النقدية إلى الأدوات الكمية والأدوات النوعية (الكيفية) ويمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الاول: الأدوات الكمية:

توجه ثلاث أدوات عامة رئيسية يستخدمها البنك المركزي أو السلطة النقدية للتأثير على عرض النقود، وهي سعر إعادة الخصم، السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانونية، يمكن تحليل كل واحدة منها بشئ من الاختصار كما يلي:

أولاً: عمليات السوق المفتوحة: يتفق الاقتصاديون على أن عمليات السوق المفتوحة هي الأداة الرئيسية التي تسمح للسلطة النقدية في حقن أو امتصاص النقود من القاعدة النقدية، خلال فترة زمنية تجدها السلطة النقدية ملائمة لتصحيح الاختلالات المالية والاقتصادية مع توفر السرعة في مواجهة الآثار العكسية لهذه العمليات.¹

من أهم ما يميز هذه الأداة أنها مرنة ويمكن استخدامها في أي وقت، وتكون تحت السيطرة الكاملة للبنوك المركزية، ومن ناحية تتطلب عملياتها سوق نشطة وقوية وهو ما لا يتوفر في الدول النامية وإذا وجدت تكون ضعيفة وتعد من الأسواق الناشئة؛ وبالتالي لاستخدامها لا بد من أي تقوى أسواقها المالية ويمكن القول أنها أبطأ من الاحتياطي القانوني.²

ثانياً: سعر إعادة الخصم : تعد من أدوات السياسة النقدية المباشرة الأقدم، لجأت إليها البنوك في القرن 19 وأوائل القرن 20 إلى حين ظهور سياسة السوق المفتوحة في الثلاثينات من القرن الماضي، عندما فقدت سعر الخصم أهميتها³ والمقصود منه انه عبارة عن سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي على إعادة خصم الأوراق التجارية، ويمثل سعر الفائدة على القروض والسلف التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، يطول الحديث عنها لاحقاً في عناصر أدوات

(1)،(3) : جمال خريس، أمين ابو خضير، عماد خصاونة (2002)، "النقود والبنوك"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص:112-113

(2) :عبد الحميد عبد المطلب (2007)، مرجع سبق ذكره،ص: 280.

السياسة النقدية، أهم ما يميز سعر إعادة الخصم أنها تواجه صعوبة شديدة تحيط بعملية التنبؤ بآثار تغيير في سعر إعادة الخصم.¹

ثالثا : نسبة الاحتياطي القانوني: تعتبر هذه النسبة من الأدوات المستخدمة للرقابة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود، حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي، سيطول الحديث عنها لاحقا، ما يمكننا القول هنا أنها أداة يعيب عنها حدوث تغيرات في نسب الاحتياطي القانوني، شيء معقد إذا ما قورنت بعمليات السوق المفتوحة، تتسم بعدم المرونة، فضل من قبل الدول النامية على عكس الدول المتقدمة التي لا تحتاج إلى أسواق مالية ونقدية متقدمة.

الفرع الثاني: الأدوات الكيفية: وهي تتميز بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك بأن تزيد الائتمان المتجه لنشاط معين وتخفيض الائتمان لآخر وهذه الأدوات كثيرة نلخص مجملها في ما يلي:

✓ سياسة السقوف الائتمانية بغرض السيطرة على التضخم خلال فترة زمنية وينتهي العمل بها بعد تحقيق الغرض منها.²

✓ النسبة الدنيا للسيولة: المقصود هنا؛ قد يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ نسبة معينة (دنيا) يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول تجنبنا لخطر الإفراط في القروض.

✓ فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم: الهدف منها هو التأثير على الأنشطة الاقتصادية بتشجيع بعضها دون البعض الآخر وذلك عن طريق رفع سعر إعادة الخصم.

✓ تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض مثل زيادة القروض الموجهة للصناعة على حساب القروض الموجهة للتمويل، بيع السلع بالتقسيط مثلا.

✓ تنظيم معدلات الفائدة بحيث يترتب على تحديد سقف معدلات الفائدة على الودائع والقروض ما يلي:

❖ حماية منافسي البنوك (مؤسسات مالية غير مصرفية) كي تتمكن من جلب المودعين.

❖ تنظيم الهامش الذي يحصل عليه البنك من خلال الفرق بين الفوائد المحصلة و المدفوعة.

❖ قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: هنا تلعب هذا الدور في حالة كان أثر أدوات السياسة

النقدية محدودا تصبح عملياته من اختصاص البنوك التجارية، ويصبح مجبرا على تقديم القروض.³

(1) :عبد الحميد عبد المطلب (2007)، مرجع سبق ذكره، ص: 282.

(2) :عبد الحميد عبد المطلب (2007)، مرجع سبق ذكره، ص: 284.

(3) : بلعزوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 128 - 129.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي:

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، ويهمنا هنا التعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية وذلك على النحو التالي:

المطلب الاول: المدرسة الكلاسيكية (السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي):

يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل التقليدي بين النظرية العلمية والنظرية النقدية، حيث تتعلق الأولى بالأسعار النسبية في حين تتعلق الثانية بالمستوى العام للأسعار أو بقيمة النقود نفسها، وبالنسبة لهذا التحليل فإن الأسعار النسبية تحددها عوامل العرض والطلب الحقيقية لكل سلعة من السلع، في حين أن المستوى العام للأسعار تحدده كمية النقود وسرعة تداولها.¹

وتعتبر نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) عن وجه نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تسيّر هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر في نفس الاتجاه في نفس مستوى العام للأسعار فأي تغير يحدث في النقود المفروضة ينعكس بنفس القدر على الأسعار دون تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني، وهذا مع افتراض أن النقود تؤدي وظيفة واحدة كوسيط في التبادل مما يفيد حياد النقود.

لتحليل النظرية النقدية في الفكر الاقتصادي نرى ضرورة معالجة هذا الموضوع في النقاط التالية:

الفرع الاول: أسس و افتراضات النظرية الكلاسيكية:

ظهرت المدرسة التقليدية في إنجلترا في أواخر القرن 18 وأواخر القرن 19، حيث وضع أصولها الفكرية وقوانينها الاقتصادية آدم سميث وأسهم في تطويرها ماليوس وريكارد، وميل، وساي وغيرهم من رواد المدرسة نيوكلاسيكية وخاصة مانجر وبافريك، فيزر، مارشال، روبنن وبيجو....

وتعتبر النظرية النقدية بمثابة خلاصة للفكر والتحليل التقليدي للظواهر النقدية والحقيقة في الاقتصاد، يمكن طرح بعض أسسها القانونية والفلسفية باختصار فيما يلي:²

1. الحرية الاقتصادية: تساهم في تحقيق المنفعة العامة، وليس منفعة ومصلحته فحسب إن كان حرا.
2. عدم تدخل الدولة: التدخل يكون في نطاق محدود، وأمور معينة كالدفاع وتنظيم القضاء والقيام بالمشروعات العامة ذات النفع العام.
3. الملكية الخاصة: هي أحد أركان النظام الرأسمالي، يجعل الفرد يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة له وللمجتمع.

(1) : ضياء مجيد (2005)، "اقتصاديات النقود والبنوك"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص: 79.

(2) : بلعزوز بن علي (2004): مرجع سبق ذكره، ص: 08.

4. مبدأ المنافسة الحرة: هي الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع درجة الإشباع لمختلف أفراد المجتمع.
 5. قانون السوق: الحياة الاقتصادية تسير في توازن وإذ حدث اختلال لأي سبب فسرعان ما يتجه تلقائياً إلى التوازن من جديد والقانون هنا، أي كل عرض يختلف الطلب الخاص به.
 6. مبدأ الربح: تعتبر في رأي التقليديين أن الربح هو أفضل حافز على الإنتاج والتقدم الاقتصادي وهو أحد أسباب التقدم والرفي الاقتصادي.
 7. مبدأ حيادية النقود: النقود ليست سوى أداة تبادل فهي حيادية لأنه يمكن استبدالها بأدوات أخرى والحقيقة هنا أن السلع تبادل بالسلع والنقود ليست إلا وسيطاً لذلك.
 8. مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة: فهي تفترض أن تعمل على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار إذا فإن الفائدة في نظر التقليديين هي جزاء الادخار أو ثمن استعمال رأس المال.
- أما فيما يخص افتراضات النظرية التقليدية نلخص مجملها فيما يلي:

1. ثبات حجم المبادلات: يعد وفقاً للنظرية الكمية بمثابة متغير خارجي لا يتأثر بالمتغيرات التي تشمل عليها المعادلة (لفشر، كمبريدج)، ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي.
2. ثبات سرعة دوران النقود: سرعة دوران النقود (V) هي معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى يد أخرى، وتقوم هذه النظرية على أساس ثبات (V) و (T) حجم المعاملات، لا يتم في المعادلة التبادل سوى لمتغيرين (M) كمية النقود، و (P) مستوى الأسعار وتقتصر النظرية على بيان العلاقة بينها.
3. ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود: زيادة النقود المعروضة يؤدي إلى زيادة مماثلة على المستوى العام للأسعار والعكس الصحيح، علاقة طردية بين (M) و (P) مع افتراض (T) و (V) والأشكال نتعرف عليها لاحقاً.

الفرع الثاني: معادلة التبادل:

وضح الاقتصادي دايفيد ريكاردو: "أن قيمة النقود تتناسب عكسياً مع كميتها، باعتبار أن أي زيادة في العروض النقدية سيؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة".¹

إلا أن هذه المعادلة أخذت شكلها النهائي والحقيقي من خلال معادلة التبادل "لفشير" ومعادلة الأرصدية الحاضرة "معادلة كمبريدج".

(1) : بلعوز بن علي (2004): مرجع سبق ذكره، ص: 13.

أولاً: معادلة التبادل لفشير:

أ. شكلها: تقوم نظرية كمية النقود في تفسيرها العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار، وتؤكد هذه النظرية على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود من جهة، والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، إذن فالنظرية الكمية هي دالة المستوى العام للأسعار (P) متغير تابع، وكمية النقود (M) متغير مستقل وثبات كل من كمية المبادلات (T) وسرعة دوران النقود (V) فيمكن صياغة المعادلة رياضياً كما يلي: $M.V = T.P$(1)

معنى هذا أن أي تغير في كمية النقود يؤدي لتغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه $P = M.V/T$ ¹ من هذا المنطلق يوفر الكلاسيك ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار بالتضخم (علاقة طردية بين الإصدار النقدي والمستوى العام للأسعار) إذا تقوم كمية النقود على الاعتماد بثبات حجم المبادلات (T) وسرعة تداول النقود (V) وفي أن كمية النقود (M) هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار (P) هو المتغير التابع.

ب. انتقاداتها: تعرضت إلى انتقادات كثيرة يمكن إيجازها فيما يلي:

- افتراضها دوماً ثبات العوامل المحددة لقيمة النقد (باستثناء مستوى الأسعار)، إلا أنه إذا رجعنا إلى التجارب الواقعية نجد عدم صحة ثبات هذه الفروض.

- يرى "فريدمان" أن المعادلة بفروضها السابقة لا تكون صحيحة إلا عند ثبات كل من (V.T) وهذا لا يكون إلا عند وصول المجتمع إلى حالة التوظيف الكامل.

تقوم على العلاقة الآلية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، إلا أن كمية النقود ليست العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار، فقد ترتفع هذه الأخيرة لأسباب لا علاقة لها بزيادة النقود كما أن زيادتها لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار خاصة إذا كانت هناك طاقات معطلة.

- لا تقوم على التحليل الديناميكي (المتحرك) بل على التحليل السكوني بين قيمة النقد والمتغيرات الأخرى.

- إهمال أهمية الجانب النقدي ذلك لأن النقود لا تؤدي إلا وظيفة واحدة كونها وسيط التبادل.

الفرع الثالث: معادلة الأرصد النقدية الحاضرة:

استناداً إلى طريقة الأرصد النقدية الحاضرة، قام جماعة من أساتذة مدرسة كامبريدج للاقتصاد السياسي في عرض و تقديم مجموعة من الأصول الرياضية تدور حول تفسير قيمة النقود، وقد تعددت صيغ هذه المعادلة بتعدد الدارسين لها واختلاف وجهات النظر فيما بينهم، وفي عرضنا لأسلوب مدرسة كامبريدج في التحليل النقدي سوف نتطرق لنتناقش المعادلة في صورة صيغة "مارشال". تقوم هذه المعادلة على مفهوم معادلة "فيشر" في وجود علاقة مباشرة بين كمية النقود

(1): ضياء مجيد الموسوي (2005): "النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط3 ، ص: 58

ومستوى الأسعار، إلا أن الاختلاف يرجع أن معادلة فيشر قد نظرت إلى الانفاق من خلال سرعة دوران النقود، أما معادلة الأرصدة النقدية فقد نظرت للإنفاق من خلال الطلب على النقود.¹

فالتأثير على الأسعار من خلال تغير كمية النقود وفق هذه النظرية يكون تأثيراً غير مباشر، وكصيغة رياضية لهذه المعادلة: بافتراض أن مجموعة من أفراد المجتمع يحتفظون بنسبة من الدخل الوطني الحقيقي نرسم له (K) التفضيل النقدي.

$$K = 1/V \dots \dots \dots (1) \quad (K) \text{ و } (V) \text{ علاقة عكسية بين } (V) \text{ و } (K)$$

بتعويض (T) حجم المعاملات بالإنتاج (Y) في معادلة فيشر نحصل على :

$$M.V = Y.P \dots \dots \dots (2)$$

لمقارنة المعادلة (1) و (2) نحصل على الصيغة النهائية لمعادلة كمبريج :

$$M/K = Y.P$$

$$M = P(Y.K) \dots \dots \dots (3)$$

في المعادلة (3) نلاحظ وجود علاقة طردية بين (M) كمية النقود و (P) مستوى الأسعار بشرط ثبات العوامل الأخرى (K, Y).

يقول مارشال: "عند ثبات كافة العوامل فإنه سيكون هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار".² من خلال ما تم تقديمه يتضح أن معادلة "فيشر" كانت تبحث عن أسباب الإنفاق، و معادلة "كمبريدج" تبحث عن أسباب الطلب على النقود، فإن سرعة دوران النقود والتفضيل النقدي هما بدلا عن بعضهما البعض، وأن الطلب عن النقود هو مقلوب سرعة دوران التداول أي هناك علاقة عكسية.

وخلاصة القول أن نظرية الأرصدة حاولت أن تتعد عن التبسيط، والنقد الذي وجهه لنظرية معادلة التبادل. إلا أنها هي الأخرى لم تسلم من الانتقادات، ما دام أنها لا تأخذ بأثر المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الطلب على الأرصدة النقدية، حيث تفترض هي الأخرى بثابتها في الأمد القصير.

الفرع الرابع: نظرية سعر الفائدة عند الكلاسيك:

يعتمد التحليل الكلاسيكي على قانون (ساي SAY) المعروف بقانون المنفذ، والقائل: "بأن العرض يخلق الطلب الخاص به"³. و ليس هناك أي إمكانية لوجود فائض في الإنتاج الكلي. وقد اعتبروا أن العلاقة بين الادخار ومعدل

(1) . عيد المنعم السيد ونزار سعد الدين العيسى (2004)، "النقود والمصاريف والأسواق المالية"، دار ومكتبة الحامد عمان، ط1، ص 301، 305.

(2) عيد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 301-305

(3) :بلعوز بن علي (2004): مرجع سبق ذكره، ص: 18.

الفائدة هي علاقة طردية، من هنا سنستنتج أن الفائدة عند الكلاسيك تكون ثمنا لعرض رأس المال، وحددوا قيمة النقد عن طريق العرض والطلب فهو يحدد بعرض الادخار من جهة ومن جهة أخرى بالطلب على الاستثمار. و يمكن أن نستخلص أن التوازن بين الادخار والاستثمار يتم عن طريق سعر الفائدة، فإذا اختل التوازن بينهما بسبب تغير أحدهما فإن التوازن سيعود عن طريق التغير في سعر الفائدة.¹

الفرع الخامس: النقود في التوازن الكلي الكلاسيكي:

إن التوازن الكلي الكلاسيكي يركز على فرضية حيادية النقود وبالتالي يقسم الكلاسيك الاقتصاد إلى قسمين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي.

يمكن تلخيص هذا في شكل نموذج تبعاً للأسواق الثلاثة:²

☞ سوق السلع و الخدمات:

$$S = S(y) \dots \dots \dots (1) \text{ السلوك الادخاري بالمعادلة:} \blacklozenge$$

$$I = I(1) \dots \dots \dots (2) \text{ السلوك الاستثماري بالمعادلة:} \blacklozenge$$

$$S = I \dots \dots \dots (3) \text{ شرط التوازن بالمعادلة:} \blacklozenge$$

☞ سوق النقد:

$$M^s = M_o \dots \dots \dots (4) \text{ عرض النقود بالمعادلة:} \blacklozenge$$

$$M^d = M^d(p, y) \dots \dots \dots (5) \text{ الطلب على النقود بالمعادلة:} \blacklozenge$$

$$M^s = M^d \dots \dots \dots (6) \text{ شرط التوازن بالمعادلة:} \blacklozenge$$

☞ سوق العمل:

$$Y = F(N) \dots \dots \dots (7) \text{ دالة الإنتاج بالمعادلة:} \blacklozenge$$

$$N^d = N^d(W/p) \dots \dots \dots (8) \text{ الطلب على العمل بالمعادلة:} \blacklozenge$$

$$N^s = N^s(W/p) \dots \dots \dots (9) \text{ عرض العمل بالمعادلة:} \blacklozenge$$

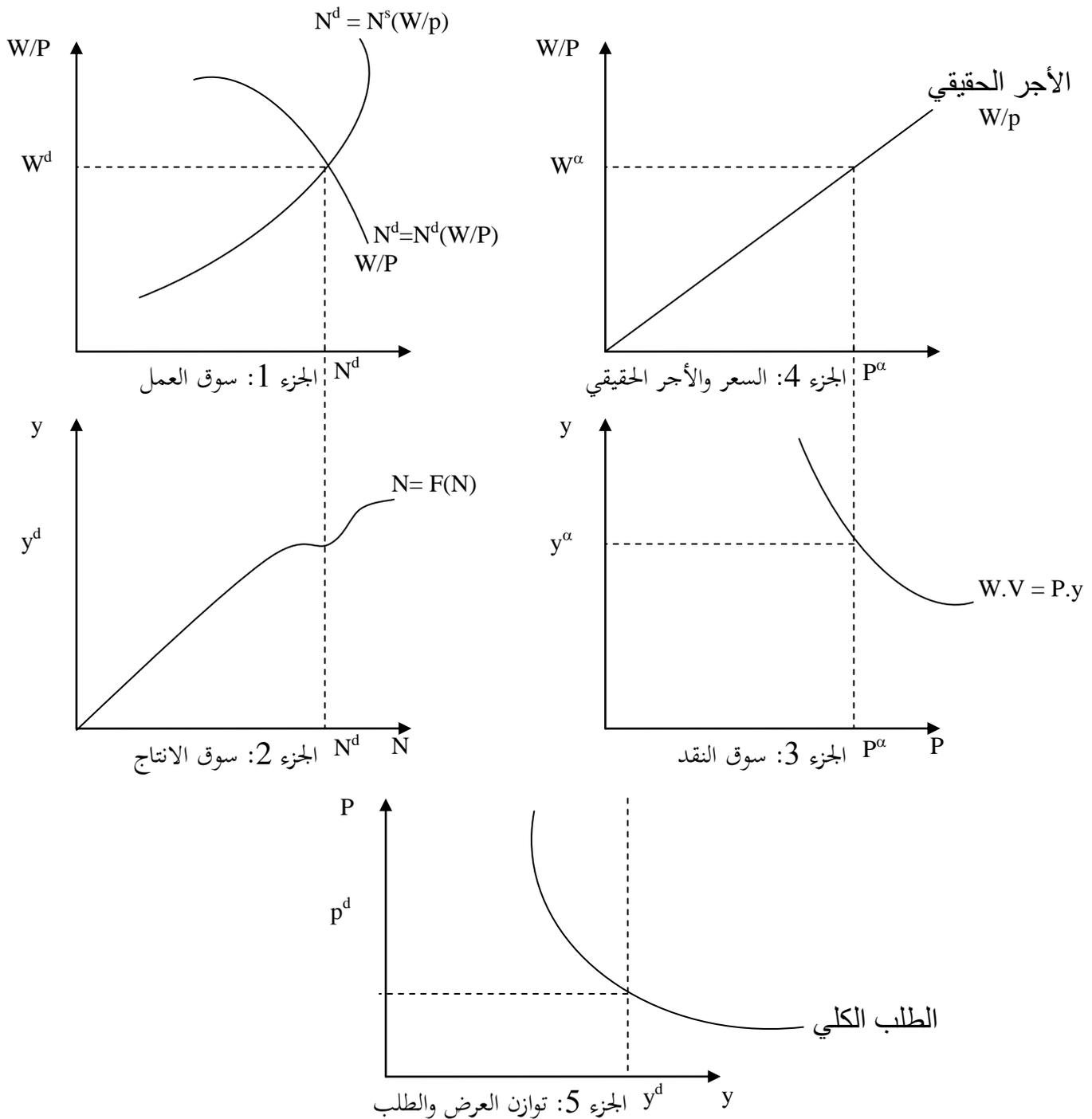
$$N^d = N^s \dots \dots \dots (10) \text{ شرط التوازن بالمعادلة:} \blacklozenge$$

وبناء على هذه المعادلات يمكن تمثيل التوازن الكلي حسب الكلاسيك بيانياً في المخطط التالي:

(1): ضياء مجيد الموسوي (2005): مرجع سبق ذكره ، ص: 79.

(2): ابرير محمد (2008)، "السياسة النقدية و مدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"، ماجستير في الاقتصاد، جامعة تلمسان، ص: 08

الشكل (1/1) ميكانيزمات عمل النموذج الكلاسيكي



المصدر : إبراهيم محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"،

جامعة تلمسان، 2008، ص: 12

يتضح من الجزء 5 من الشكل أعلاه أن هذا التوازن يميل نحو الاستقرار والدوام بفعل قوى السوق ومرونة الأسعار بناء على فرضيات هذا النموذج. كما أن أي محاولة لفرض مستوى أعلى من الأجور عن طريق تدخل نقابي لا يوجد سوى البطالة، وعليه فإن النمو الكلاسيكي يرفض أي سياسة اقتصادية للحكومة.¹

الفرع السادس: تقييم النظرية التقليدية:

تعد نظرية كمية النقود (التقليدية) من أولى النظريات التي حاولت تفسير تحديد المستوى العام للأسعار وما يحدث فيه من تقلبات، وهي تتمثل في مجموعة من الفروض المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على قيمتها. يتخذ أصحاب نظرية كمية النقود من معادلة المبادلة أداة لشرح نظريتهم بمحاولة إيجاد العلاقات المختلفة بين متغيراتها وبصفة خاصة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

أولاً: إيجابيات النظرية التقليدية:

إن الدارس للنظرية النقدية التقليدية والمتعمق في فرضياتها ونتائجها، لا يستطيع إلا أن يقف موقف الاحترام والتقدير والسبب في ذلك يرجع في رأينا إلى:

- أن النظرية التقليدية لكمية النقود التي تقوم على إيجاد علاقة مباشرة وتناسبية بين كمية النقود والسعر، جاءت متفقة تماماً مع التحليل والواقع الاقتصادي الذي كان سائداً في تلك الفترة من الزمن، حيث سيطرت عليه أفكار ومبادئ وتوافرت ظروف وأسباب، سمحت بقبول تلك النظرية بشكل مطلق.

- كانت النظرية موفقة إلى حد بعيد في استعمال المعطيات الحسابية والبيانية في التعبير عن مفاهيم وظواهر اقتصادية عامة، فكانت تقوم على معادلات رياضية في توضيح العلاقة بين كمية النقود والسعر كما فعل "فيشر" ومدرسة "كمبريدج" وهو ما أدى إلى إستعاب التحليل الاقتصادي وبالتالي تيسير فهم النظرية الكمية.

- يمكن وصف نظرية كمية النقود بأنها نظرية علمية بحتة، اعتمدت في تفسير وتحليل الواقع الاقتصادي وتوضيح العلاقة بين الكمية والسعر على الأسلوب العلمي البحث فهي إذا نظرية واقعية تفسيرية وعلمية.

وفي الأخير يمكن القول أن تلك النظريات التي تناولت مفهوم الفائدة وعلاقة كمية النقود بالسعر، وغيرها من مبادئ وأراء التقليديين لا يعني أنها تخلو من النقائص والسلبيات والعيوب أن تكون بعيدة عن الانتقادات.

ثانياً: انتقادات النظرية النقدية الكلاسيكية:

بصفة عامة واجه النظام الرأسمالي في المرحلة التي ساد فيها ذكر ونظريات التقليديين انتقاداً لوقوعه في أزمة الكساد العالمي (1929 - 1933)، وقف عاجزاً معها في تفسير حالة الكساد التي حلت بالنظام العالمي الرأسمالي أو على الأقل التعامل مع تلك الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها. وقد تمثل عجز هذا الفكر خاصة فيما تعلق:

(1) محمد فرحي (2004) " التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 96

✓ التنبؤ بحدوث حالة الكساد.

✓ ضعف فعالية السياسة النقدية وأدواتها التقليدية في مواجهة أزمة الكساد.

كما تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات عديدة تنحصر أهم هذه الانتقادات فيما يلي :

أ. العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار: الأمثلة على ذلك عديدة، تلك الأمثلة التي توضح كيف أن الأسعار ارتفعت أولاً ثم أدت إلى تشجيع وتحريض حدوث توسيع في كمية النقود عن طريق الائتمان، فالارتفاع الكبير والمتواصل في الأسعار قد يؤدي إلى خلق المزيد من عرض النقود، إضافة لذلك فهذا الارتفاع يدفع رجال الأعمال والتجار إلى التوسع في الاقتراض من الجهاز المصرفي للتمويل مزيد من الاستثمارات وذلك سعياً وراء الحصول على مزيد من الأرباح؛ وفي هذه الحالة يكون تقلب النقود وتغييرها بمثابة استجابة لمقتضيات التغيير في مستوى الأسعار.

وفي هذه الحالة فإن العلاقة بين النقود و الأسعار تنعكس وتصبح:

$$P \leftarrow M \text{ (المتوقعة)}$$

و معنى هذا أن اتجاه التغيير في المعادلة $P.T = M.V$ يكون في المعتاد وفقاً لهذا الرأي من اليسار إلى اليمين لا من اليمين إلى اليسار كما يصير أصحاب نظرية كمية النقود.

ب. عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج: افتراض ثبات الإنتاج الوطني يستند إلى افتراض حالة التوظيف التام بالنسبة للكلاسيك، يتجه الاقتصاد بطريقة تلقائية للعمل عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

يلاحظ أننا إذا تخلينا عن الافتراض الخاص بثبات حجم النتائج (وثبات حجم المعاملات) فإنه يتحقق التناسب الطردي بين كمية النقود ومستوى الأسعار، حتى يمكن في هذه الحالة أن يصرف أكثر تغير في كمية النقود سواء جزئياً أو كلياً إلى حجم الإنتاج ومن ثم المعاملات وليس إلى المستوى العام للأسعار. تجدر هنا الإشارة إلى ملاحظة أن :

- ارتفاع الأسعار لن يكون تناسباً مع كمية النقود كما افترضت تلك النظرية.¹

- هذا الارتفاع ليس بالضرورة ارتفاعاً عاماً، فقد تصيب الأسعار بطريقة مختلفة.

ج. عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقد: فسرعة دوران النقود يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات ويمكن أيضاً أن تتغير نتيجة لظروف السوق، كما أنها تتقلب انخفاضاً وارتفاعاً في ظروف الكساد والرواج.

(1): بلعزوز بن علي (2004): مرجع سبق ذكره، ص: 19-25.

يضاف إلى ذلك أنه قد لا يترتب على زيادة كمية النقود في حدوث أي ارتفاع في الأسعار إذا ما اقترنت هذه الزيادة بانخفاض في سرعة دوران النقود بمعدل يلغي أثر الزيادة في الكمية. و المثال على ذلك: فترة الكساد العظيم في الولايات المتحدة حيث حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة هذا الكساد عن طريق خلق عجز في الميزانية وتمويله بإصدار كميات من النقود (زيادة في احتياطي البنوك التجارية).

باختصار؛ تبدو نظرية كمية النقود أكثر بساطة لكي تفسر العلاقة بين كمية النقود وبين مستوى الأسعار، ذلك أن التحليل الواقعي لذلك العلاقة ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار تصرفات الأرصدية وتوقعات المراكز الاقتصادية لاتخاذ القرارات ومرونة العرض في الأسواق المعنية.¹

استنتاج :

إن السياسة النقدية تكون حسب الكلاسيك غير فعالة فلا تؤثر تغيرات كمية النقود في القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية كالدخل، التشغيل والفائدة. وقد ساد هذا الفكر حتى بداية الثلاثينات من القرن السابق، وبعد الأزمة الاقتصادية العالمي (1929 - 1933) وما تولد عنها من نقص في الطلب الفعلي - الكساد والبطالة - نتج عنها عدم انسجام الفرضيات الكلاسيكية، وهنا ظهر فكر اقتصادي جديد أحدث ثورة وتغيرات في التحليل الكلاسيكي تمثل هذا الفكر في المدرسة الكينزية.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي:

كان ظهور كتاب (Johan Maynard Keynes) (1883 - 1946) المعروف باسم "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" سنة 1936 حدثاً هاماً في تاريخ الفكر الاقتصادي، جاء بأفكار مناقضة لأفكار النظرية الكلاسيكية، وبهذا يكون قد قام كينز بعرض نظرية يوضح فيها كيفية تحديد مستوى الدخل والتوظيف، وركز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود بإدخال معدل الفائدة كمتغير هام يؤثر على هذه الدراسة، وقد سميت هذه النظرية "بنظرية تفضيلية السيولة" والتي استطاع أن يقدم إجابة على التساؤل التالي: لماذا يقدم الأفراد على طلب النقود؟²

الفرع الأول : فرضيات وأسس التحليل الكينزي:

انطلق الاقتصادي الإنجليزي "كينز" من الفرضيات التالية:

- ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصادية.

(1): بلعوز بن علي (2004): مرجع سبق ذكره، ص: 26.

(2): اسماعيل أحمد النصاوي وعبد النعم مبارك (2001)، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص: 370

- إمكانية حدوث بطالة لفترة طويلة، فالتشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة.
 - يرى أن حجم الإنتاج وحجم التشغيل ومن تم حجم الدخل يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من عنصرين أساسيين هما: الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية.¹
 - رفض قانون "ساي" للأسواق والقائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له، "كينز" يرى أن العكس هو الصحيح أي الطلب هو الذي يخلق العرض.
 - ركز "كينز" اهتمامه بالتحليل النقدي معتبرا أن للنقود وظيفة أخرى مهمة غير كونها وسيلة للتبادل، وهي كونها مخزنا للقيمة كذلك، ويؤكد "كينز" على هذه الناحية من وظائف النقود جاعلا منها محركا مهما في التغيير الاقتصادي في مستويات الدخل والإنتاج و الاستخدام.²
 - سعر الفائدة طبقا لـ "كينز" هو ثمن يدفع للأفراد لقاء تنازلهم عن السيولة، والذي يتوقف على مدى تفضيلهم للسيولة، أي كلما زاد تمسك الأفراد بالسيولة كلما تطلب الأمر إغراءهم بثمان مرتفع ليتنازلوا عن السيولة، والنقص في كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، إذن فسعر الفائدة عند "كينز" يتحدد بتلاقي كمية النقود المعروضة مع الكمية التي يطلبها الأفراد.
 - يتحدد معدل الإنفاق على السلع الاستثمارية حسب "كينز" بعاملين هما: الكفاية الحدية لرأس المال³ وسعر الفائدة.
 - ضرورة تساوي الادخار والاستثمار، أي يجب أن تكون قيمة الادخار كافية للتمويل الاستثمار الرأسمالي الحقيقي.
- من هذه الفرضيات التي جاء بها "كينز" أصبحت النظرية النقدية جزءا من نظرية الدخل القومي عامة، وأصبح للمتغيرات النقدية: الدخل، الادخار، الاستهلاك، الاستثمار الدور الرئيسي في التحليل الاقتصادي والنقدي.
- الفرع الثاني: النقود في تحليل "كينز":** يعتبر التحليل الكينزي أن التوازن الكلي يتم عندما يتحقق توازن سوقي السلع والخدمات والنقد في آن واحد، وهو على عكس الكلاسيك تحليله نقدي بحت، ولدراسة النقود عند "كينز" ينبغي التطرق إلى فكري عرض النقود والطلب عليها وفقا لتحليل كينز

(1): بلعوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 34-35

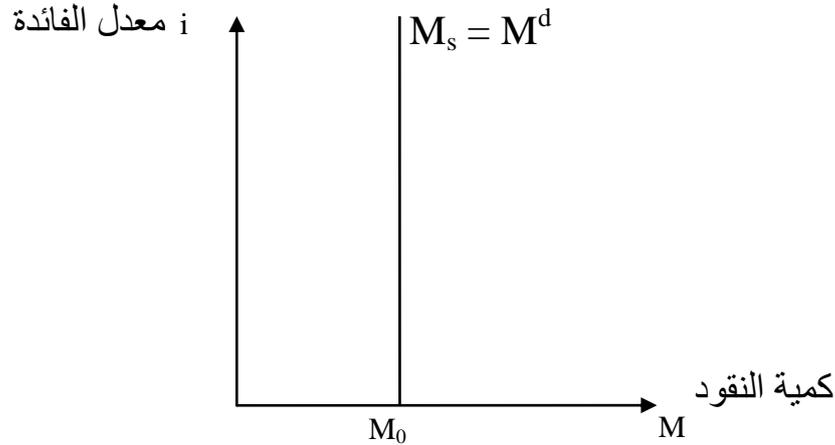
(2): ضياء مجيد الموسوي (2005)، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

(3): يطلق كينز إسم الكفاية الحدية لرأس المال على معدل الخصم الذي تجعل القيمة للغلة السنوية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول مساوية لتكلفة إحلاله، P_K : ثمن شراء الأصل لرأسمالي هذا الأصل، R_1, R_2 : العوائد الصافية المتوقعة

أولاً: عرض النقود وفق تحليل "كينز": نعني بكمية النقد المتداول في الاقتصاد أو الكتلة النقدية ($Masse$) ($Monétaire$) والتي توجد في صورة الوحدات الاقتصادية المتمثلة في العائلات والمشروعات باستثناء الحكومة والقطاع المصرفي.¹ مبرزاً وجود تغيرات أخرى غير اقتصادية كالسياسية والاجتماعية التي تجعل الحكومة تلجؤ إلى توسيع أو تصنيف سياستها اتجاه تطور الكتلة النقدية، يمكن التعبير عن دالة عرض النقود وفق العلاقة التالية:

$M_s = M_o$ و يعبر عنها بيانياً بخط موازي للمحور العمودي لدى يمثل سعر الفائدة كما في الشكل التالي:

الشكل (2/1): منحني عرض النقود عند كينز



المصدر: إبرير محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"، جامعة تلمسان، 2008، ص: 14

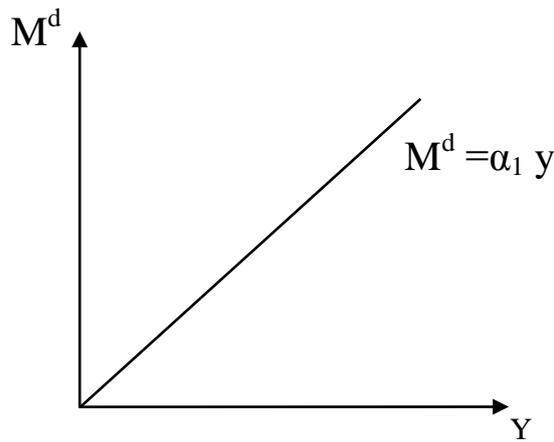
ثانياً: الطلب على النقود في التحليل الكينزي: يقصد كينز بتفضيل السيولة الدوافع التي تحمل الفرد على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل (نقود) ويعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة، ويرتكز الطلب على النقود من وجهة نظر "كينز" أو ما أسماه بتفضيل السيولة على ثلاثة دوافع:

أ- دافع المعاملات motif de transaction : يأتي الطلب على النقود لغرض المبادلات نتيجة الفجوة الزمنية الواقعة بين استلام الدخل وإنفاقه مما يجعل الأفراد والمؤسسات التجارية تحتفظ بقدر من النقود على شكل سائل لتسديد قيمة طلباتهم اليومية من السلع والخدمات. ويتوقف حجمه على الدخل في علاقة طردية، لذلك يمكن القول أن الطلب على النقد في الاقتصاد الوطني من أجل الصفقات هو دالة تابعة للدخل الوطني.² وعلى هذا الأساس يمكن وضع دالة الطلب على النقود لأجل المعاملات بالشكل التالي: $M^d = F(y) = \alpha_1 y$ حيث M^d : الطلب على النقود من أجل المعاملات. α_1 : النسبة من أجل الدخل الذي يحتفظ بها المجتمع بشكل أرصدة نقدية y : الدخل الحقيقي.

(1) : بلعوز بن علي (2004): مرجع سبق ذكره، ص: 49.

(2) : عمر صخري (2005): "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط5، ص: 224.

ويمثل بيانيا على النحو المبين : الشكل (3/1) الطلب على النقد لغرض التبادل



المصدر: إبرير محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"، جامعة تلمسان، 2008، ص:15

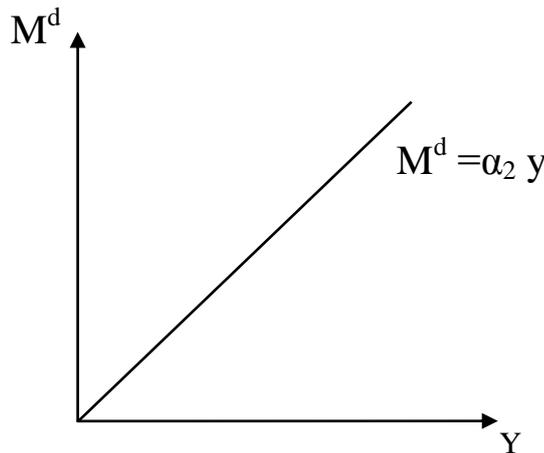
ب- دافع الاحتياطي: Motif de précaution: عرفه "كينز" على أنه النقد الذي يتم الاحتفاظ به لتغطية

النفقات غير المتوقعة أو لغرض الاستفادة من فرص الشراء المرحة العشوائية¹، الذي يعتمد على قيم المعاملات التي يتوقعها الأفراد في المستقبل، يمكن عن النوع 1 والنوع 2 يتحددان نسبيا بمستوى الدخل² لذا يعتبر الطلب على

النقود بدافع الحيطة كدالة تابعة للدخل أي³ : $M^d = F(y) = \alpha_2 y$

حيث M^d : تمثل الطلب على النقد بدافع الحيطة.

α_2 : تمثل الجزء من الدخل المحتفظ به بدافع الحيطة الشكل (4/1) الطلب على النقود بدافع الاحتياط



y : الدخل الحقيقي.

والرسم يوضح ذلك في الشكل أدناه:

المصدر: إبرير محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"، جامعة تلمسان، 2008، ص:16

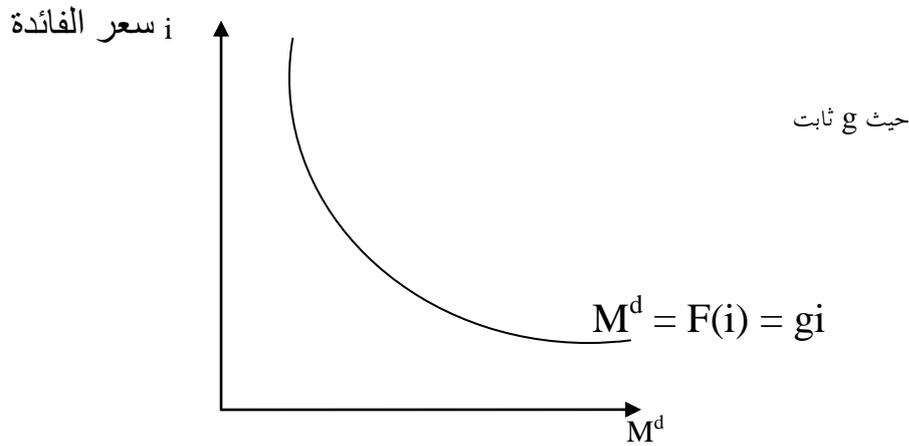
(1) :عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى (2004)، مرجع سبق ذكره، ص : 248.

(2) : إسماعيل أحمد الشاوي وعبد المنعم مبارك (2001)، مرجع سبق ذكره، ص: 271.

(3) : عمر صخري (2005)، مرجع سبق ذكره، ص:230.

ت-دافع المضاربة **Motif de spéculation** : الاقتصاديون التقليديون يرون أنه من غير العقلانية الاحتفاظ بالنقود لأي سبب آخر غير الصفقات والاحتياط، بينما يرى "كينز" أنه لأسباب تغيرات سعر الفائدة يمكن الاحتفاظ بالنقود (سيولة نقدية) بهدف استخدام أكثر مردودية لها عن طريق المضاربة ربط "كينز" بعلاقة عكسية بين سعر الفائدة في السوق وأسعار السندات، فعندما ترتفع سعر الفائدة تنخفض أسعار السندات فيزيد طلب الأفراد على السندات ويقل طلبهم على النقود لأغراض المضاربة، والعكس صحيح عندما تنخفض أسعار الفائدة، وقد أكد على وجود العلاقة العكسية هذه على عنصر المخاطرة وحالة عدم التأكد في التوقعات المستقبلية لأسعار السندات كسبب رئيسي، نلخص ذلك في منحنى يبرز دالة الطلب على النقود بدافع المضاربة كالاتي:¹

ث- الشكل (5/1) الطلب على النقود لأغراض المضاربة



المصدر: إبرير محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"، جامعة تلمسان، 2008، ص16

يلاحظ في الشكل أعلاه، انه عند مستوى مرتفع جدا لسعر الفائدة يتجه الأفراد والمشروعات إلى استثمار كل الأموال التي يجوزتهم في شراء السندات، ومن ثم فإن الطلب على النقود لدافع المضاربة عند هذا المستوى يكون عديم المرونة. أطلق عليها كينز هذه المرحلة بفح مصيدة السيولة عندما تكون أسعار السندات مرتفعة جدا، فان أي تغيير في سعر الفائدة يؤدي إلى خسارة مؤكدة عند الاحتفاظ بالسندات (حالة الكساد الاقتصادي).²

ثالثا: نظرية كينز في سعر الفائدة: اعتبر التقليديون سعر الفائدة كثمن للادخار، أي ثمن لتأجيل الاستهلاك، أما "كينز" فيعتبر سعر الفائدة ظاهرة نقدية بحتة، وترتبط نظريته في سعر الفائدة بالسياسة النقدية التي نادى بها، وإن سعر الفائدة له علاقة وثيقة بالاستثمار، ويرى "كينز" أن النظام المصرفي في يده مفتاح زيادة حجم الاستثمار إلى درجة ما، فإذا زاد

(1): عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى (2004)، مرجع سبق ذكره، ص : 249.

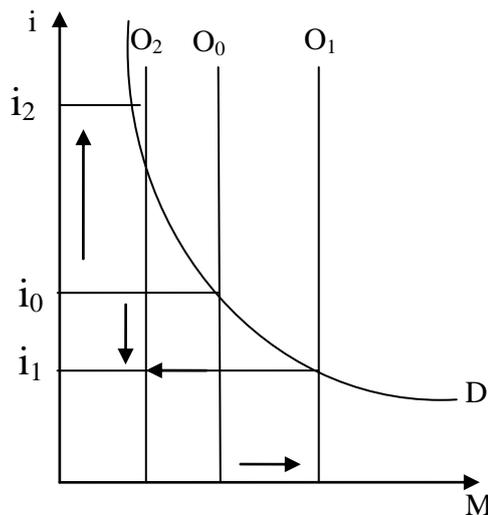
(2): بلعوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 54

تفضيل الأفراد للنقود السائلة فنلجؤ إلى رفع سعر الفائدة لإغرائهم على التنازل عن السيولة (زيادة كمية النقود في المجتمع)، والعكس صحيح فالسلطات النقدية وحدها هي القادرة على زيادة كمية النقود لمواجهة الزيادة في التفضيل النقدي، فتستطيع أن تزيد من كمية النقود بحيث تحافظ على عدم ارتفاع سعر الفائدة؛ وحيث أن سعر الفائدة من عوامل تشجيع الاستثمار ومن ثم فإن السياسة النقدية من أهم وسائل التأثير في النظام الاقتصادي للوصول إلى حجم أعلى للتوظيف.¹

الفرع الثالث: النقود في نموذج التوازي لكينز: كان على كينز أن يبين تأثير النقود على مستوى الإنفاق الاستثماري الخاص لكي يصل إلى تأثيرها على مستوى الدخل والأسعار، لذا استخدم كينز سعر الفائدة للربط بين النقود والإنفاق الاستثماري.²

أولاً: أثر زيادة كمية النقود على سعر الفائدة: بالنسبة لكينز يترتب عن الزيادة حدوث انخفاض في سعر الفائدة وفقاً لما بينه في الشكل التالي:³

الشكل (6/1) سعر الفائدة



المصدر: المصدر: إبرير محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"، جامعة تلمسان، 2008، ص: 20

يلاحظ من الشكل (6/1) أنه عند سعر الفائدة الابتدائي (i_0) تكون كمية النقود التي بحوزة الأفراد والمشروعات (O_0) وعند زيادة كمية النقود إلى (O_1) فإن ذلك سيدفع بالأعوان الاقتصادية إلى شراء أوراق مالية، فيرتفع بذلك سعر الاحتفاظ بالنقود مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة إلى (i_1).

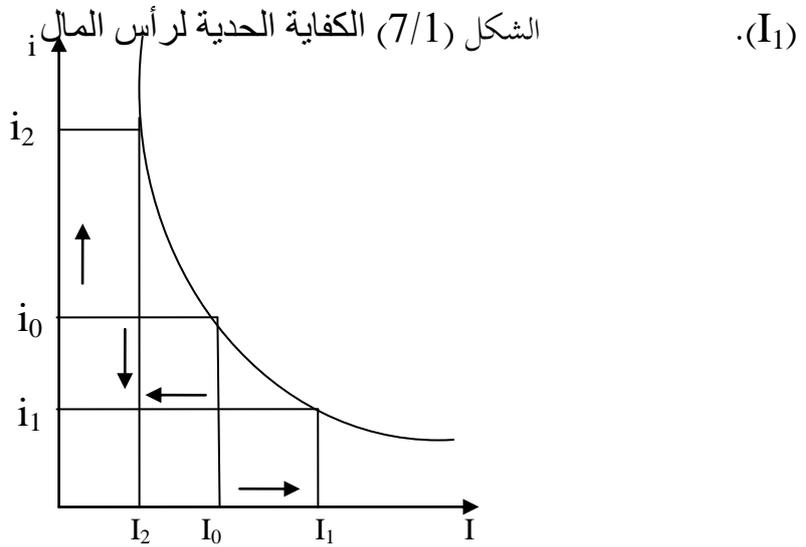
(1): عبد الحميد صادق البر (2001)، "اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال الدولية"، مكتبة المعارف الحديثة، الاسكندرية، ص: 161.

(2): عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 293.

(3): بلعزوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

ثانياً: أثر انخفاض سعر الفائدة على الاستثمار:

بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى بارتفاع كمية النقود سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار، علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار، والشكل (7/1) أدناه يوضح أنه إذا كان سعر الفائدة عند مستوى (i_0) يكون حجم الاستثمار (I_0) وعند انخفاض سعر الفائدة نتيجة زيادة كمية النقود يصبح الاستثمار هو



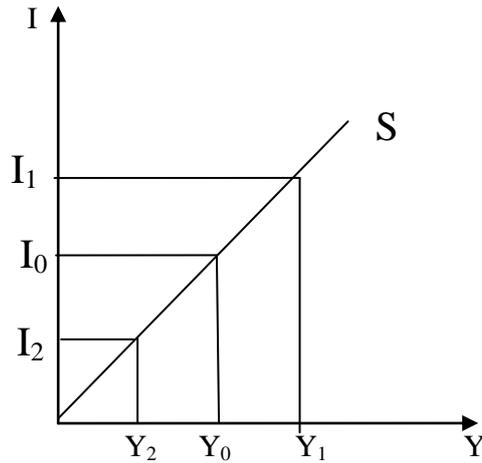
المصدر: إبرير محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"، جامعة تلمسان، 2008، ص: 21.

ثالثاً: أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل:

إن العمل على انتعاج المزيد من الاستثمار من شأنه أن يزيد في حجم الدخل الوطني وفقاً لنظرية المضاعف ومن الشكل (1/8) أدناه نجد أن المستوى الابتدائي لتوازن الدخل الوطني الذي يتحدد بتقاطع دالة الادخال (S) مع دالة الاستثمار (I) .

والنتيجة هي أن زيادة عرض النقود أدى إلى انخفاض سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1)، فنتج عنه زيادة الاستثمار من (I_0) إلى (I_1) وهذه الزيادة في الاستثمار قد أدت على تغير الوضع التوازني للدخل من (Y_0) إلى (Y_1).

الشكل (8/1) أثر تغير الاستثمار على الدخل



المصدر: إبرير محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"،
جامعة تلمسان، 2008، ص: 21.

من التحليل السابق نلاحظ أن التغير في العرض النقدي ترتب عليه تغير في قيم المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد القومي، فالنتيجة الحتمية التي نخلص بها من النموذج الكينزي هي أن النقود تؤثر على النشاط الاقتصادي؛ بمعنى أن النقود ليست حيادية.

الفرع الرابع: فعالية السياسة النقدية في منظور الكينزيين:

أخذ الكينزيون من منحني تفضيل السيولة، ومنحني الكفاية الحدية لرأس المال موضوعاً لبيان أثر السياسة النقدية.

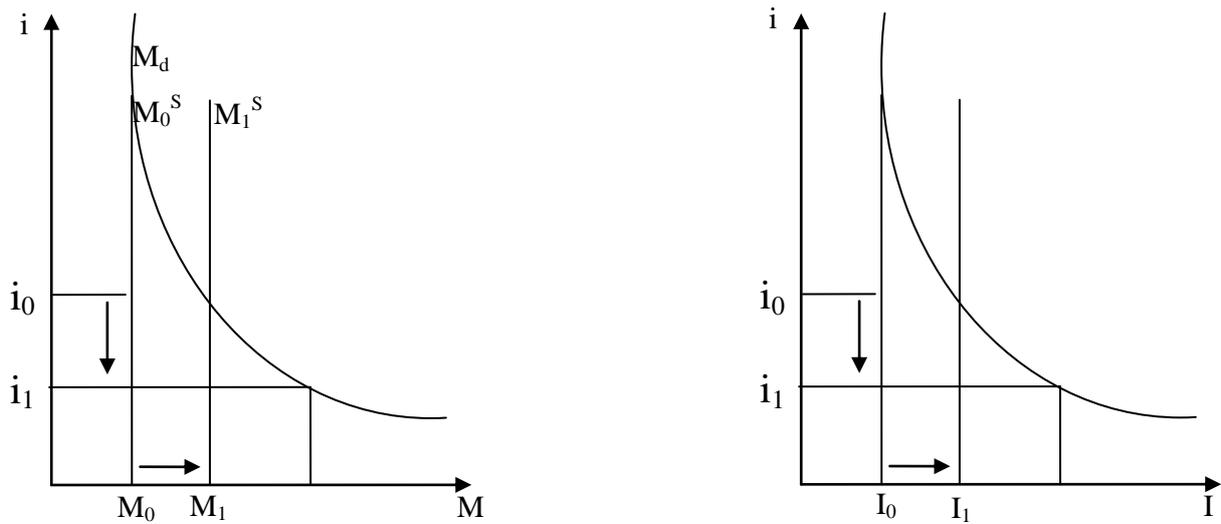
أولاً: منحني تفضيل السيولة: يعبر منحني تفضيل السيولة بالنسبة لسعر الفائدة على حساسية التغير في كمية عرض النقود إلى سعر الفائدة، فإن اقترب المنحني من الاتجاه الأفقي فإن ذلك يدل على انخفاض سعر الفائدة، مما يعني ارتفاع ميل منحني تفضيل السيولة، وفي هذه الحالة تكون السياسة النقدية غير فعالة، أما ضعف مرونة منحني التفضيل النقدي، فيعني اقتراب المنحني من الاتجاه الرأسي، وفي هذه الحالة تكون السياسة النقدية فعالة. وعليه فكلما كان الطلب على النقود أقل مرونة وحساسية بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة، ويكون تغير النقود المعروضة أكثر تأثيراً على سعر الفائدة، ومنه على الاستثمار والتشغيل.¹

ثانياً: منحني الكفاية الحدية لرأس المال: يقيس هذا المنحني حساسية حجم الاستثمار إلى سعر الفائدة، فكلما كانت مرونة منحني الكفاية الحدية لرأس المال أكبر كلما أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار بقيمة كبيرة جراء تغير طفيف في سعر الفائدة، وفي هذه الحالة تكون السياسة النقدية فعالة. أما انعدام مرونة منحني الكفاية الحدية لرأس المال أو ضعفها؛ فإن ذلك يجعل من السياسة النقدية غير فعالة. وسنظهر بياناً وضعياً السياسة النقدية في حالة الفعالة وعدم الفعالية.²

(1) : إبرير محمد (2008)، ماجستير سبق ذكرها، ص: 22.

(2) : معتوق سهرير محمود (1988)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي"، الدار اللبنانية المصرية، ط: 1، ص: 156-161.

الشكل (9/1): نموذج سياسة نقدية غير فعالة في المنظور الكينزي



منحنى تفضيل السيولة

منحنى الكفاية الحدية لرأس المال

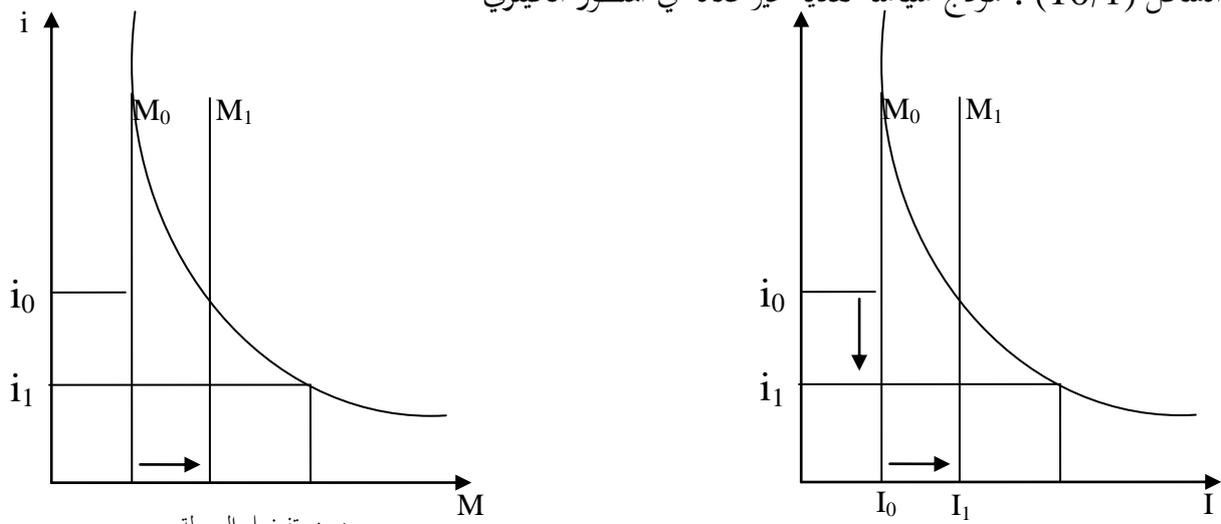
المصدر: إبرير محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"،

جامعة تلمسان، 2008، ص: 23.

بزيادة كمية النقود من طرف السلطة النقدية يتحول منحنى العرض من (M_0^S) إلى (M_1^S) متسببا في انخفاض سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1) ، ونلاحظ أن مقدار الزيادة في كمية النقود أقل من مقدار انخفاض سعر الفائدة وهذا يشير إلى ضعف مرونة منحنى تفضيل السيولة.

كذلك فإن الانخفاض الملحوظ في سعر الفائدة أدى إلى زيادة الاستثمار حيث تحول منحنى الاستثمار من (I_0) إلى (I_1) وهو تغير أكبر من تغير معدل الفائدة وهذا ما يؤدي إلى زيادة الدخل بسبب عمل المضاعف.

الشكل (10/1): نموذج سياسة نقدية غير فعالة في المنظور الكينزي



منحنى تفضيل السيولة

منحنى الكفاية الحدية لرأس المال

المصدر: إبرير محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"،

جامعة تلمسان، 2008، ص: 23.

بافتراض أن قيام السلطات النقدية بزيادة كمية النقود بنفس مقدار الزيادة في الشكل السابق أعلاه (سياسة النقدية فعالة)، ثم انتقال منحني العرض النقدي من (M_0) إلى (M_1) مشيراً بذلك إلى انخفاض في سعر الفائدة لكن بمعدل أقل نتيجة مرونة منحني تفضيل السيولة، إذ أن قيمة التغير في الاستثمار قليلة مقارنة بسعر الفائدة وهذا ما يجعل الدخل لا يتغير بصفة كبيرة و تظهر هذه الحالة عادة في حالة الركود الاقتصادي أو البطالة.

الفرع الخامس: تقييم النظرية الكينزية:

كان لفكر المدرسة الكينزية أكبر أثر في إدخال أدوات تحليل جديدة في دراسة مختلف التغيرات والظواهر الاقتصادية، فكان هذا الفكر محل إعجاب وتقدير من قبل الكثير من الاقتصاديين سواء الذين عاصروه أو جاؤوا من بعده. لذلك يمكن اعتبار الأفكار للاقتصادية لكينز بمثابة ثورة وثروة، ثروة على مبادئ وقوانين ونظريات التقليديين والكلاسيكيين الجدد (نيو كلاسك)؛ وثروة لما قدمه من جهد فكري وعلمي استطاع أن يقدم نموذجاً كاملاً عن تحليل الأوضاع الاقتصادية التي سادت فترة الكساد العالمي، فوصف تفسيره وتحليله للأزمة بالواقعية والعلمية.

- منذ البداية كان تحليل "كينز" تحليلاً نقدياً بحتاً، حيث عمل على الجمع بين الاقتصاد العلي والاقتصاد النقدي بخلاف التقليديين الذين عملوا على الفصل بينهما.
- كما عمل على الربط بين الدراسة التحليلية للاقتصاد كعلم بحت وبين السياسة الاقتصادية، واستخدام هذا التحليل في علاج المشاكل الاقتصادية التي تواجه الحكومات، وبذلك فالتحليل الكينزي يواجه مشاكل الحياة العلمية.
- قدم كينز تحليلاً اقتصادياً متميزاً، فجعل للنقود دوراً هاماً في تحديد مستوى الدخل والتشغيل من خلال تأثيرها على سعر الفائدة باعتبار هذه الأخيرة ظاهرة نقدية، وبذلك استطاع أن يربط بين النظرية النقدية ونظرية الدخل والتشغيل.
- استحدث أدوات تحليل جديدة في نظريته العامة، فالعلاقة بين الاستثمار والادخار تعتبر من أدوات التحليل التي استعملها معظم الاقتصاديين فيما بعد في علاجهم وتفسيرهم لمشكلة نقص حجم العملة.
- ساهم على غرار الاقتصاديين الذين عاصروه في إدخال أسلوب البحث الإحصائي في صلب دراسة الاقتصاد التحليلي، فقد كان مولعاً بالقياس الكمي، رغم أنه لا يمكن اعتباره من المختصين في الاقتصاد الرياضي.
- لقي كينز معارضة ونقداً شديدين في بناء نموذج التحليلي للوضع الاقتصادية السائدة آنذاك "حالة الكساد". إلا أن هناك من يؤكد أن المفهوم العام لنظرية "كينز" جاء متناسقاً ومتفقاً من حيث تقديم وسائل العلاج لفترة الكساد، لكن هذا الفكر قد لا يكون صالحاً على الإطلاق في غير هذه الظروف باعتبار أنه لم يتعامل مع حالة التضخم.

إلا أن نظريته وبالرغم من ارتباطها بفترة الكساد، إلا أنها قدمت منهاجا تحليليا، أخرجنا من دائرة العلاقة المباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، كما ساهم وبشكل مقنع في إدخال مفاهيم جديدة، كان لها أكبر أثر في بناء نماذج النظريات المعاصرة، خاصة ما تعلق بمفهوم الكفاية الحدية لرأس المال، السيولة النقدية وتحليله لمفهوم سعر الفائدة.¹

المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي:

انطلاقا من الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي في الستينات من القرن 20، دفع بمجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان" إلى إعادة الحياة مجددا إلى التحليل التقليدي لكن بأدوات ووسائل تفسير وعلاج جديد، سميت "بمدرسة شيكاغو" بزعماء "فريدمان" الذي استطاع وأتباعه "النقديين" من تأكيد أفكاره على الواقع الفعلي والترويج للأخذ بآراء هذا المذهب² الجديد "المذهب النقدي" من قبل الدول الرأسمالية للتخفيف من حدة أزمة التضخم الركودي الذي ساد هذه الدول.

الفرع الأول: منطلقات التحليل النقدي:

تلخص المنطلقات الأساسية التي تعتمد عليها هذه المدرسة في سياستها الاقتصادية بمايلي:

- استقلال عرض النقود عن الطلب على النقود.
- استقرار دالة الطلب على النقود و أهميتها.
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود.
- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.
- يرتبط الفكر الاقتصادي لهذه المدرسة بمبدأ الحرية الاقتصادية وتجنب التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية واقتصراره على توفير المتطلبات اللازمة لعمل القطاع الخاص بكفاءة.³
- يعني الاستقرار النقدي بالنسبة لأنصار هذه المدرسة زيادة مستقرة وثابتة في عرض النقود حسب ما يتطلبه نمو الناتج القومي الحقيقي.

السبب الرئيسي للاحتفاظ بالنقود في رأي هذه المدرسة هو لأغراض التبادل أي استخدامها في شراء السلع و الخدمات.

الفرع الثاني: عرض النقود والطلب عليها عند النقديين :

أولا: دالة الطلب على النقود لفريدمان: يخضع الطلب على النقود وفقا لفريدمان للمتغيرات التالية:⁴

(1): بلعوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 57-59

(2): بلعوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 62-65.

(3) : عبد المنعم سيد علي ونزار سعد الدين العيسى (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 427-430.

(4): معنوق سهر محمد (1989)، "النظريات والسياسات النقدية"، الدار اللبنانية المصرية، ط:1، ص: 152-155.

أ- الثروة الكلية: التي يمكن أن تمحورها العناصر الاقتصادية المختلفة وهي المحدد الأساسي للطلب على النقود، وقد ميز فريدمان بين خمس أصول مكونة للثروة:- النقود، الأصول النقدية (السندات ذات دخل ثابت)، الأصول المالية (الأسهم)، الأصول الطبيعية (رأس المال العيني)، رأس المال البشري.

يتغلب "فريدمان" على مشكلة قياس الثروة الكلية برسالتها على أساس أنها تمثل القيمة الحالية للدخل الحقيقي المتدفق منها، ويستخدم في ذلك معامل عاما لسعر الفائدة.

ب- تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة: يقوم الفرد بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها منها، وهذه المنفعة تتحدد بالدخل الذي تدره هذه الأصول.¹ فالنسبة للسندات فهي تدر عائدا في شكل ثابت كنسبة من قسمتها الاسمية، وهو سعر الفائدة السنوي المقدر على السندات، أما بالنسبة للأسهم فهي تدر عائدا يتمثل في الأرباح السنوية، هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يفقده المحتفظون بالنقود في شكل انخفاض في القوة الشرائية لها نتيجة للارتفاع المستمر في الأسعار، والذي يمكن قياسه بالمعدل المتوقع للتضخم (p^e).

ج - النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية: ونرمز لها بالرمز (H)

د- العوامل التي يمكن أن تؤثر في الأدوات وترتيب الأفضليات لدى حائزي الثروة: حيث أن العنصر الاقتصادي يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائدها فقط، بل بحكم اعتبارات أخرى تتعلق بالأدوات وبترتيب الأفضليات.

وعليه فدالة الطلب على النقود عند فريدمان تأخذ الصيغة التالية

$$Md = (p, R_b, R_s, p^e, H, W, U) \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن :

p : المستوى العام للأسعار	H : النسبة بين الثروة البشرية و غير البشرية
R_b : عائدات الأسهم	W : الثروة الكلية
R_s : عائدات السندات	U : أدوات المستهلكين
p^e : معدل التضخم المتوقع	

وبذلك حسب فريدمان فإن الطلب على النقود هو نتيجة لعملية حساب توزيع الثروة الاسمية وفقا للمستوى العام للأسعار، ووفقا للعوائد التي يتم الحصول عليها من الأصول النقدية والمالية والطبيعية والموارد البشرية ويمكن التعبير عن الدالة السابقة أيضا في صورة حقيقية على النحو التالي:²

(1) : بلعوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 67-71

(2): معنوق سهر محمد (1989)، مرجع سبق ذكره، ص: 152-155.

$$M_d = F(R_s, R_b, p^e, Y_p, H, U) \frac{M}{P}$$

أي أن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية يعد دالة في الثروة الحقيقية.

ثانياً: عرض النقود عند فريدمان: ينطلق "فريدمان" في موضوع عرض النقود من أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تتفق مع معدل النمو الاقتصادي، أي:

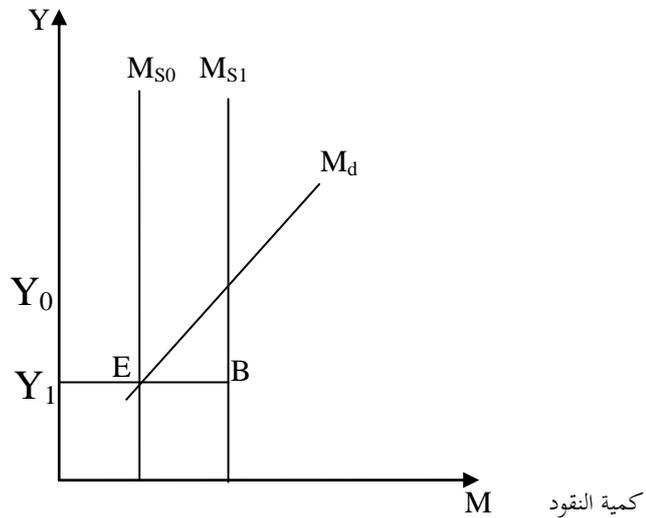
$$\frac{\Delta M}{\Delta Y} = 1 \Rightarrow M = F(Y)$$

بمعنى أن الإصدار النقدي دالة تابعة للتغير الحقيقي في الدخل، وعلى ذلك نجد "فريدمان" يحرص دور السلطة النقدية في مهمة رقابة كمية النقود والعمل على نموها بمعدل مستقر يتفق مع معدل نمو الاقتصاد، فبالنسبة لفريدمان فإنه يهتم بعرض النقود وليس بالطلب عليها كما يرى "كينز"¹.

الفرع الثالث: أثر تغير عرض النقود وفق المنظور النقدي:

استطاعت المدرسة النقدية أن تعيد إلى عرض النقود أهميته في تقرير مستوى الدخل النقدي كما جاءت به نظرية كمية النقود، ولهذا تعتبر نظرية فريدمان هي الصبغة الحديثة للنظرية الكمية الكلاسيكية في النقود، ويمكن توضيح أثر عرض النقود على مستوى الدخل¹ من خلال الشكل التالي:

الشكل (11/1): أثر عرض النقود على الدخل وفق التحليل النقدي



المصدر: إبرير محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"،

جامعة تلمسان، 2008، ص: 29.

(1): إبرير محمد(2008)،ماجستار سبق ذكرها ، ص: 28

حيث يمثل المنحنى (M_s) عرض النقود الذي يقرره البنك المركزي، ويمثل المنحنى (M_0) الطلب على النقود وهو يتناسب طردياً مع الدخل حسب نظرية "فريدمان"، وبذلك تمثل النقطة E التوازن في سوق النقد وفيها تتساوى (M_s) مع (M_0) عند مستوى دخل تقديري (Y_0)، وإذا ارتفع عرض النقود من (M_{s0}) إلى (M_{s1}) فإن كمية النقود في التداول سوف تكون أكبر مما يرغب المجتمع بالاحتفاظ به بمقدار (EB)، بمعنى أن النقود يجب أن تنفق، فإذا كان الاقتصاد في حالة استخدام كامل للموارد كما افترضته النظرية الكلاسيكية فلا يمكن زيادة الناتج الكلي.

وفي نظرة تقييمية إجمالية لنظرية الكمية في ثوبها الجديد يجد الباحث أن تحليل "فريدمان" يمثل خليطاً من أفكار "كينز" في تحليله للطلب على النقود وتحليل "هيكس" في مقاله الشهيرة عام 1935 المعنونة بـ "اقتراح من أجل تبسيط نظرية النقود".

الفرع الرابع: التباين بين نظريتي "فريدمان" و "كينز" للطلب على النقود:

يعتبر تحليل "فريدمان" لنظرية الطلب على النقود أكثر شمولاً من التحليل الكينزي، وعليه يمكن التطرق بإيجاز لأهم فروق تحليل "فريدمان" عن تحليل "كينز".¹

أولاً: تعدد الأصول في بناء دالة الطلب على النقود:

تعددت الأصول التي استعملها "فريدمان" في دالة الطلب على النقود، حيث نجد الأصول المالية من أسهم وسندات وأصول حقيقية كالآلات والسلع المادية، وهذا التعبير يؤدي إلى تعدد أسعار الفائدة التي تدخل في دالة الطلب، في حين اقتصر "كينز" على نوع واحد من سعر الفائدة هو ذلك العائد الثابت على السندات راجع لجمع كينز أصوله في نوع كبير هو 'السندات'، الذي يكون بدوره مؤشراً كافياً للعوائد المتوقعة على الأصول المالية الأخرى.

ثانياً: أهمية الأصول العينية:

أهمل "كينز" الأصول الحقيقية في بنائه لنظرية الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، بينما نظر "فريدمان" إلى السلع كبداية للنقود، فبعد ما رأى فريدمان أن الأفراد وجدوا أن العائد على النقود أقل بالمقارنة بالعائد على السلع، يقومون بتحويل جزء من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم إلى سلع حقيقية بإنفاق النقود في شراء السلع المادية، لذلك تمكن من الخروج بنتيجة أساسية مفادها أن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود.

ثالثاً: استقرار دالة الطلب على النقود:

فبينما يذهب "كينز" في تحليله النقدي إلى أن تقلب أسعار الفائدة يصاحبه تغير في سرعة دوران النقود في نفس الاتجاه بسبب عدم استقرار دالة الطلب على النقود، أما بالنسبة لـ "فريدمان" أن الطلب على النقود يمكن التنبؤ به بدقة بواسطة دالة الطلب على النقود، وبافتراض أن الطلب على النقود غير حساس لتغيرات سعر الفائدة فهذا أن سرعة دوران

(1) : بلعوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 76

النقود يمكن التنبؤ لها بدرجة كبيرة من الدقة، وعليه فإن دالة الطلب على النقود مستقرة أو أن كان استقرارها لا يعني ثباتها يرى "فريدمان" أن العرض النقدي هو المحدد الأساسي للدخل النقدي، وهي نتيجة لم يقبل ولم يسلم بها "كينز" فهو يرى أن التغيرات في الدخل وحجم العمالة يمكن تفسيرها بالتغيرات في الطلب على النقود.

رابعاً: استقلالية عرض النقود عن الطلب على النقود:

لقد جعل "فريدمان" المعادلة الخاصة بكمية النقود معادلة للطلب على النقود وفصلها عن عرض النقود، وهذه نظرية تتعارض والنظرية الكينزية التي عملت على عدم الفصل بين عرض النقود والطلب عليها. كما أن "فريدمان" لم يفرق في دالة الطلب على النقود بين الطلب على النقود النشطة والنقود الخاملة، كما فعل كينز حيث اعتبر كلاهما نقود نشطة (عاملة).¹

يمكن القول أن النظرية النقدية المعاصرة بالمقارنة مع صورتها التقليدية أكثر عمقا وواقعية في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود والأسعار، فهي تأخذ في اعتبارها تأثير التغير في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي والتغير في الطلب على النقود على مستويات الأسعار بالإضافة إلى الدراسة المتعمقة للعوامل التي تحدد الطلب على النقود.²

الفرع الخامس: تقييم النظرية النقدية المعاصرة:

في خضم التغيرات والأحداث الاقتصادية التي حدثت للاقتصاد الليبرالي خلال وبعد الح.ع. II التي تمثلت على الخصوص في مشكلة التضخم المصحوب بالركود، فقد تعددت الأبحاث والدراسات الاقتصادية والنقدية في إيجاد تفسير لتلك الأحداث والظواهر ومعالجتها أو الحد من آثارها المدمرة أمام عجز التحليل الكينزي لتشرح أسباب الأزمة، ظهرت أفكار ونظريات اقتصادية جديدة اعتمدت في تحليلها ودراستها على الأفكار العامة للنظرية التقليدية والتحليل الكينزي. كما يقوم تحليل التقليديين على مبدأ كل زيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة مباشرة في مستوى الأسعار دون أن يؤثر ذلك على حجم الإنتاج والدخل، نظرا لافتراض التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، أما "فريدمان" فرأى انه طالما أن الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى العمالة الكاملة، فإن أي زيادة في كمية النقود سوف يترتب عليها زيادة في الدخل والتشغيل ويبقى التأثير كذلك حتى تقترب من مستوى العمالة الكاملة، فترتفع حينها الأسعار. النقديون يرون ضرورة استخدام السياسة النقدية بحذر وحكمة حتى لا يحدث عنها آثار سلبية قد تكون مهلكة للاقتصاد، لذلك نجدهم يؤكدون على ضرورة ربط النمو في كمية النقود بما تعادل النمو في الناتج الوطني الحقيقي. أما عن دالة الطلب على النقود عند "فريدمان"، فقد اعتبر هذا الأخير أن المتغير الأساسي وحاسم هذه الدالة هي الثروة (الدخل الحقيقي)، في حين أهمل المتغيرات الأخرى خاصة سعر الفائدة، فاعتبره عاملا ثانويا لكونه عائد السندات.

(1): بلعزوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

(2): محمد عزت غزلان (2002)، "اقتصاديات النقود و المصارف" دار النهضة العربية، بيروت، ط 1، ص: 309

في الأخير؛ يمكن القول أن النظرية النقدية المعاصرة في جوهرها تقوم على تحليل وتفسير المتغيرات الاقتصادية والنقدية وفقا للمنهج الاستقرائي المعتمد على الاستنتاجات المرتبطة بالبيانات والمعلومات والإحصاءات، ومن تم فهذه النظرية تقوم على الجانب التجريبي الإحصائي أكثر من الجانب النظري، وبذلك يمكن وصفها بالنظرية المعالجة والمفسرة للأوضاع السائدة بطريقة علمية بحثه.¹

المطلب الرابع: السياسة النقدية في منظور المدرسة الكلاسيكية الجديدة (NEC):

لقد بين "فريدمان" نموذجة النقدي على غرار انتقاده لما جاء به "كينز"، فهو بدوره يتلقى انتقادات أخرى وهذا ما ساعد على ظهور تيار فكري جديد عرف بتيار المدرسة الكلاسيكية الجديدة (NEC)، اللذين رفضوا فكرة التوقعات المتوائمة والمبنية على قيام العمال بأخطاء متكررة فيما يتعلق بقرارات عرض العمل، فقاموا باستبدال التوقعات المتوائمة بنظرية التوقعات الرشيدة، ومحتوى هذه النظرية أن العمال نتيجة لرشادتهم الاقتصادية لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع معدلات أجورهم، بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع في الأسعار ليحددوا سلوكهم الحالي اعتمادا على هذه التوقعات، ومن أشهر رواد هذه المدرسة نجد: ² Sargent, Wallace, Barco

الفرع الأول : منطلقات الكلاسيك الجدد:

من منطلقات الكلاسيك الجدد أنهم وضعوا في الحسبان الفرضيات النقدية (السعر المرن، اقتصاد التوازن، البطالة الطبيعية، الحياد النقدي على الأمد الطويل) فهم يطمحون لتبيان:

- ❖ حيادية النقود في الأمد القصير.
- ❖ السياسات الاقتصادية الطرفية تبقى بدون تأثير على الاقتصاد الحقيقي ما دام هناك توقعات رشيدة من طرف الأعوان الاقتصاديين.
- ❖ كل عون يؤمن بتحقيق التوازن في كل الأسواق وعلى علم بالمعلومات المتاحة عن الاقتصاد.
- ❖ الاقتصاد الخاص أساسا مستقر، فوفقا للكلاسيك الجدد تكون أفضل سياسة هي ترك الاقتصاد يشتغل وحده، وبهذا يكون الكلاسيك الجدد متشابهين لدرجة كبيرة مع المدرسة النقدية من خلال المزج بين النظرية الكلاسيكية ونظريات التوقعات الرشيدة، تمكن الكلاسيك الجدد من الوصول إلى تفسير جديد للعلاقة بين التضخم والبطالة، إذا استطاعوا من خلال افتراض التوقعات الرشيدة الذي صيغ من طرف "جون موث" سنة 1961، والذي أعيد كذلك من طرف "روبرت لوكاس" سنة 1972 للتغلب على قصور نظرية التوقعات المتوائمة التي يقوم عليها نموذج "فريدمان".

(1) : بلعزوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 78-81.

(2) : ابرير محمد (2008)، ماجستير سبق ذكرها، ص: 30-31.

إن هذه النظرية تنص على أن السعر المتوقع لأية فترة يعتمد على كل المعلومات المتوافرة في وقت إجراء التوقع، بمعنى أن الفرق بين مستوى الأسعار المتوقع في الفترة الحالية (P_t^e) ومستوى السعر الفعلي في الفترة السابقة ($P_{(t-1)}$) يتمثل في الخطأ العشوائي U_t ، إذ يتم افتراض قيمة متوقعة له (EU_t) تساوي الصفر أي:

$$P_t^e = P_{t-1} + U_t \Rightarrow P_t^e = P_{t-1}$$

$$EP_t = \frac{\lambda}{\beta} P_{t-1}$$

وهذا انطلاقاً من العلاقة:

حيث:

β : معلمة في دالة الطلب على السلعة وهي موجبة، أما λ فتمثل معلمة في دالة عرض السلعة وهي كذلك موجبة.

ويرى "Muth" أن التوقعات التي يتم تشكيلها وفقاً للمعادلة: $P_t^e = P_{t-1}$ لا تعد توقعات رشيدة، إذ أنه يرى أن

$$P_t^e = EP_t = \frac{\lambda}{\beta} P_{t-1}$$

توقعات المؤسسات تكون رشيدة إذا تطابقت مع قدرة النموذج على التنبؤ أي:

فإذا افترضنا حدوث زيادة في عرض النقود بمقدار 5% فسوف يعلق الأعدان هذا الاختلاف بأحد الأمرين أو هما معا:

- حدوث خطأ في توقع نمو النقود.

- حدوث تغير في الطلب السوقي مما أدى على زيادة في الأسعار النسبية.

إن الآخذ بأحد التحليلين يتوقف على الشكل الذي اتخذته معدل التضخم في الماضي، فإذا كان معدل التضخم غير ثابت، فتعديل الأسعار يتم بارتفاع معدل التضخم وهكذا لا يتم تعديل الناتج أو التشغيل أو يتم تعديل بسيط فيهما، ولكن إذا كان معدل التضخم ثابتاً، فإن التغير في السعر سينظر له على أنه تغير في مستوى التشغيل والناتج، وهكذا تظهر علاقة تفاضلية بين التضخم والبطالة.

الفرع الثاني: أثر النقود على النشاط الاقتصادي وفقاً للمدرسة الكلاسيكية الجديدة:

ينطلق الكلاسيك الجدد من فكرة حيادية النقود، إذ يرون أن زيادة الكتلة النقدية مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى ثابتة يؤدي إلى ارتفاع متكافئ في مستوى الأسعار، فالسياسة النقدية عندهم لا تقوم بإحداث أي تأثير على مستوى الإنتاج ما عدا التضخم المفاجئ أي غير متوقع من طرف الأعدان الاقتصاديين، ومن هذا المنطلق فإنه حسب الكلاسيك الجدد لا توجد مفاضلة بين التضخم والبطالة، كما أنهم يرون إمكانية وقوع الأفراد في الخداع النقدي، وبهذا تم استنتاج ضرورة استخدام السياسة النقدية لتحقيق التثبيت في الاتجاه الطويل للأسعار، مع الأخذ في حسابان بعدم فعاليتها في زيادة الإنتاج أو تثبيته؛ فعلى الرغم من أن فكرة التوقعات الرشيدة تبدو مقبولة من الناحية النظرية، إلا أنها من الناحية الواقعية يمكن توجيه انتقادين أساسيين لها... هما:

❖ استناد تحليل الكلاسيك الجدد على افتراض وجود نموذج واقعي للاقتصاد، وكذا العلاقة الأوتوماتيكية بين زيادة

عرض النقود والتضخم، وهذا الافتراض قد يتعد عن الواقعية.

❖ تعد فكرة التوقعات الرشيدة فكرة غير واقعية، حيث من الصعب تخيل أن كل الأعوان للاقتصاديين على علم تام بالمعلومات المتعلقة بالسوق وهيكله.

كما يتضح قصور هذه النظرية بشكل أوضح في حالة الدول النامية التي تتصف بنقص واضح في البيانات أو عدم تناسقها أو تضاربها (في حالة توافدها)، فضلا عن عدم توافر نماذج الاقتصاد القومي تصف الاقتصاد بشكل واقعي مفصل.

استنتاج:

إن ثورة التوقعات الرشيدة أوضحت أهمية مصداقية السياسة المناهضة للتضخم حتى يتحقق نجاحها، فالاقتصاديون الآن يعترفون أن العامة إذا لم يصدقوا عزم الجهات المسؤولة على تنفيذ السياسة المناهضة للتضخم فستكون هذه السياسة أقل فعالية في تخفيض التضخم عند تنفيذها، وقد يؤدي إلى خسارة أكبر في الناتج عما هو ضروري، فتحقيق المصداقية يعد أمرا ليس هينا، ذلك أن واضعي السياسة عادة ما يقولون شيئا ويعملون شيئا آخر، فعلى واضعي السياسة أن يراعوا التناسق في الأفعال حتى يخطوا بالمصداقية.¹

خلاصة:

نظرا لأهمية الدراسات النقدية، بحث العديد من المفكرين في مسائل النقود، وتبلورت هذه الأحداث على شكل نظريات متمثلة في النظرية التقليدية الكينزية المعاصرة، والاختلاف الفكري حول موضوع السياسة النقدية التي تم إبرازه سابقا، يبرزه الواقع العملي لمختلف تطبيقات السياسة النقدية وكذا أساليبها وميكانيزماتها العملية. كما يمكن القول أنه مهما اختلفت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس، إلا أنهم يجمعون على أنه لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة يمكن من خلالها تسيير الاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية نظرياً و عملياً:

مما يلاحظ أن وسائل السياسة النقدية التي يتخذها البنك المركزي تختلف في فعالية ودرجة تأثيرها على الاقتصاد وتطوره، تبعا لدرجة تطور الأسواق ودرجة تطور المؤسسات النقدية المالية؛ سواء ارتبط الأمر بعمليات السوق المفتوحة أو بالوسائل الأخرى وبالذات غير المباشرة منها، في هذا الصدد سنعالج فعالية السياسة النقدية في كل من الاقتصاد الرأسمالي المتقدمة والاقتصاديات النامية وعوامل ضعف السياسة النقدية في هذه الأخيرة، مبرزين في الأخير بعض شروط نجاح هذه السياسة النقدية.²

(1) :ابير محمد(2008)،مرجع سبق ذكره ، ص: 32-34.

(2) : محمد غرت غزلان (2002)، مرجع سبق ذكره، ص: 327.

المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة والدول النامية:**الفرع الأول: فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة:**

تتلور السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة في استخدام الأدوات الكمية والكيفية للتأثير على عرض النقود، وبالتالي على الائتمان، ويعتمد نجاحها على التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك التجارية والبنوك المركزية من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتمد على وجود أسواق نقدية ومالية منتظمة ومتقدمة، وبالتالي التحاوب مع البنوك التجارية والمركزية يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرسومة. مما يؤدي إلى زيادة فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي؛ حيث يؤدي وجود سوق نقدية كاملة ومنتظمة تتعامل في قبول وخصم الأوراق التجارية إلى زيادة فعالية سعر إعادة الخصم في التأثير على الائتمان عن طريق ما يحدثه من أثر على تكلفة خصم الأوراق التجارية، كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل بالأوراق المالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان، وذلك ما نلاحظه في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة التي بها أسواق مالية ونقدية متطورة وكبيرة، هذا ما يزيد من فعالية السياسة النقدية والتأثير على النشاط الاقتصادي.¹

الفرع الثاني: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية:

يمكن اعتبار السياسة النقدية في الدول النامية عموماً أقل فعالية منها في الاقتصاديات المتقدمة، بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي، لذلك نجد أن بعض الأدوات الكمية للسياسة النقدية مثل سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة لا يكون لها أثر كبير، بل يكاد يكون ضعيفاً بل لا يذكر في بعض الحالات؛ والاعتماد بصفة عامة ينصب كله على نسبة كبيرة من الاحتياطي النقدي وهناك العديد من العوامل التي تحد من سلطة البنك المركزي في القيام بدوره المطلوب، قلة المؤسسات المالية الوسيطة والتي أهمها المصارف التجارية، فمثلاً إذا أراد البنك المركزي أن يدخل كبائع للأوراق المالية لإيجاد مشترين لهذه الأوراق بأعداد كافية، ولهذا لا تتاح له فرصة التأثير على الاقتصاد، الأمر ذاته في فعالية وسائل السياسة النقدية التي تقل استخداماتها في الدول النامية نتيجة لحالة عدم التطور في اقتصادياتها والتي تعيق وتخفف الفعالية.²

الفرع الثالث: عوامل ضعف السياسة النقدية في الدول النامية:

يمكن تلخيص أسباب ضعف السياسة النقدية في الدول النامية على شكل نقاط بإيجاز كما يلي:

- عدم وجود أسواق نقدية ومالية منتظمة، وفي حالة وجودها فهي تتميز بضيق نطاقها، وهذا ما يؤدي إلى ضعف فعالية السياسة (معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة).

(1) : عبد الحميد عبد المطلب (2007)، مرجع سبق ذكره، ص: 287

(2) : محمد غرت غزلان (2002)، مرجع سبق ذكره ، ص: 277.

- ضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية من شأنه أن يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي.¹
- تتجه البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم القروض لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل)، مقارنة بالتمويل المقدم لتمويل القطاع الإنتاجي (تمويل طويل الأجل)، الذي يعتبر أحد دعائم التنمية الاقتصادية.
- ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة وليس ودائع أو أوراقا مالية، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول.
- ضالة مرونة الاستثمارات لتغير أسعار الفائدة بسبب ارتفاع درجة المخاطرة وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، ولذلك فإن أي محاولة لزيادة الاستثمار يستلزم تخفيضا كبيرا لسعر الفائدة.
- يتم التداول النقدي في الدول النامية على أساس النقود المادية خاصة الورقية. أما النقود المصرفية فما زال دورها محدودا كأداة لتسوية المدفوعات باستثناء تلك المعاملات التي تتم بين المؤسسات.
- انخفاض مستوى الدخل وانتشار عادة الاكتناز وعدم انتشار البنوك والمؤسسات المالية في مختلف أرجاء الوطن.
- عدم وجود استقرار في المناخ السياسي والتقلب في موازين مدفوعات تلك الدول، و تخلف الأنظمة الضريبية مما لا يشجع على الاستثمار الأجنبي، وبالتالي عدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية². لكن بالرغم من تلك العوامل المفسرة لضعف فعالية السياسة النقدية في الدول النامية، إلا أنه لا يمكن لتلك الاقتصاديات الاستغناء عن السياسة النقدية، بل هي إحدى المحاور الأساسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي³ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي (تقوية سوق النقد والمال وتحرير العملة الوطنية)، وغيرها من الإصلاحات التي تزيد من فعاليتها في تلك الدول مستقبلا.

المطلب الثاني: تحليل السياسة النقدية وفق منحنى (IS-LM):

لقد كان للاقتصاديين "هيكس 1937" و "هانس 1953" الفضل الأكبر في ظهور المنحنى (IS-LM) كما هو عليه الآن، إذ يعبر هذا المنحنى عن التوازن الآلي في كل من سوق السلع والخدمات (IS) وسوق النقد (LM)، أي أنه يعبر عن التوازن الاقتصادي الكلي، وذلك من خلال المدرج بين السياسة المالية للوصول إلى هذا التوازن بواسطة سعر الفائدة والدخل.

(1): بلعوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 133+87.

(2): عبد الحميد عبد المطلب (2007)، مرجع سابق ذكره ص: 289.

(3): فليح حسن خلف (2007)، "الاقتصاد الكلي"، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ص: 276.

الفرع الأول: منحني التوازن في سوق السلع والخدمات IS:

إن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات هو أن يتساوى عرض الادخار مع الطلب على الاستثمار، و لتحقيق التوازن لا بد أن يتساوى الادخار والاستثمار، وحتى يستمر التوازن في سوق الإنتاج لا بد من تحقيق العلاقة العكسية بين متغيرين اثنين هما الدخل الذي يحدد حجم الادخار، وسعر الفائدة الذي يحدد الاستثمار¹.

لهذا نقوم باشتقاق المنحنى (IS) في شكل صياغة لنموذج سوق السلع والخدمات والمتمثلة في:

- دالة الاستهلاك $C = a + by_d$ $1 > b > 0$(1)
- دالة الاستثمار $I = I_0 + \alpha_i$ $\infty < 0$(2)
- دالة الانفاق الحكومي $G = G_0$(3)
- دالة الضرائب $T = T_0 + ty$(4)
- دالة التحويلات $R = R_0$(5)
- معاملات الدخل المتاح $Y_d = Y - T + R$(6)
- شرط التوازن $y = C + I + G$(7)

المعادلة (1): توضح قيمة الاستهلاك الكلي، يتكون من جزأين: جزء مستقل (α) وجزء يمثل الميل الحدي للاستهلاك (b)، أما Y_d يعبر عن الدخل المتاح.

المعادلة (2): توضح أن قيمة الاستثمار تتشكل من عنصرين: عنصر الاستثمار التلقائي (I_0)، والمقدار (∞_i) يبين قيمة الاستثمار التي تخضع لتغيرات سعر الفائدة، حيث (∞) تمثل حساسية الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة وهي ذات ميل سالب.

المعادلة (3): تعبر عن الإنفاق الحكومي الذي يعتبر متغيراً خارجياً.

المعادلة (4): تظهر مؤلفة من عنصرين: جزء مستقل عن الدخل وثابت (T_0) والجزء الثاني يعبر عن الميل الحدي للضرائب (E).

المعادلة (5): تعبر عن قيمة التحويلات المقدمة من الحكومة، وهي متغير خارجي.

المعادلة (6): تشير إلى أن الدخل المتاح يمثل مجموع الدخل الكلي مضافاً إليه قيمة التحويلات المقدمة من الحكومة مطروحاً منه قيمة الضرائب المتقطعة.

المعادلة (7): تعبر عن مطابقة صحيحة في إطار اقتصاد مغلق، حيث تمثل شرط التوازن لدينا $Y =$

$$C + I + G \dots \dots \dots (8)$$

¹ بلعوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 133+87.

وبتعويض المعادلة من (1) إلى (6) في المعادلة (7) نحصل على:

$$Y = \frac{1}{1-b+bt} (a + I_0 + \infty i + G_0 - bT_0 + bR_0) \dots \dots \dots (9)$$

نحول المعادلة (9) إلى معادلة مباشرة للمنحنى (IS) وفق الآتي:

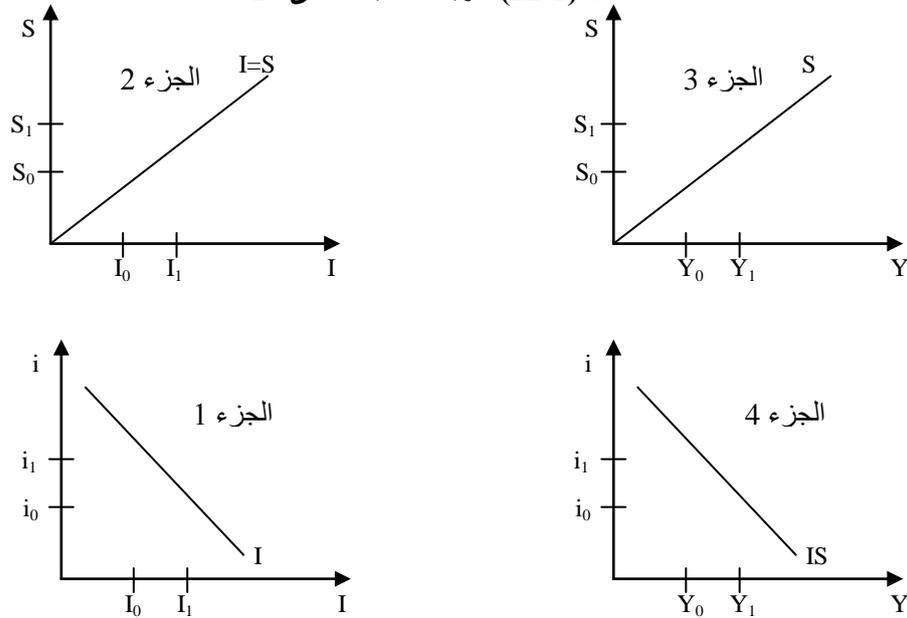
$$i = \frac{1-b+bt}{\infty} y - \frac{a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0}{\infty} \dots \dots \dots (10)$$

تعتبر العلاقة (10) عن مجموعة التوفيقات التوازنية لسعر الفائدة والدخل، الشيء الذي يجعل العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة عكسية، وبذلك يكون ميل المنحنى (IS) سالبا، أي:

$$\frac{\delta_i}{\delta_y} = \frac{1-b+bt}{\infty} < 0$$

ويمكن اشتقاق منحنى (IS) بيانيا كالتالي:¹

الشكل (12/1) طريقة تحديد منحنى IS



المصدر: محمد فرحي، "التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 220

- الجزء 1: يمثل منحنى الكفاية الحدية لرأس المال، الذي يبين أن الاستثمار دالة عكسية لسعر الفائدة.
- الجزء 2: يبين شرط تساوي الاستثمار (I) مع الادخار (S)، إذ يتحقق هذا التساوي عند كل نقطة تقع على الخط الذي أمن نقطة تلاقي محور الاستثمار مع محور الادخار.
- الجزء 3: يوضح أن الادخار دالة متزايدة في الدخل ميلها موجب، بحيث يبين اثر الزيادة في الدخل على الادخار.

(1) : محمد فرحي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 220.

الجزء 4: يبين العلاقة بين مستويات الدخل وأسعار الفائدة الذي يعبر عنها بالمنحنى (IS)، والذي يشير إلى علاقة الدخل الوطني بسعر الفائدة والذي يحقق بدوره التوازن العام في سوق السلع والخدمات تبعاً للتوازن الحاصل بين الادخار والاستثمار.

في هذا الصدد يمكن إبراز بعض الملاحظات على منحنى IS:

- يعتبر منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) سالب الميل كما هو مبين في الجزء 4 من الشكل (12/1) والسبب هو وجود علاقة عكسية من سعر الفائدة ومستوى الدخل، بحيث كلما انخفض سعر الفائدة كلما زاد الطلب على الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الدخل بفعل مضاعف الاستثمار، وهو ما يدفع الادخار إلى مستوى توازن جديد بفعل زيادة الاستثمار.

- إن انتقال المنحنى (IS) إلى اليمين أو إلى اليسار يكون مرتبطاً بطبيعة السياسة المالية والنقدية للحكومة، فيما إذا كانت توسعية أو إنكماشية.

فينتقل إلى اليمين عندما تتوسع الحكومة في انفاقها مثلاً، وينتقل إلى اليسار عندما نقلص من نفقاتها.¹

الفرع الثاني: منحنى التوازن في سوق النقد (LM):

إن التوازن في سوق النقد يتحقق بتقاطع عرض النقود مع الطلب عليها، ولما كان عرض النقود هو أحد متغيرات السياسة النقدية يتحدد بقرارات السلطة النقدية (البنك المركزي)، لذلك يفرض ثباته في فترة زمنية قصيرة، ومن ثم كان عرض النقود عديم المرونة لتغيرات سعر الفائدة، أما الطلب على النقود، فهو يتوقف على متغيرين هما سعر الفائدة والدخل، ومنه يمكن اشتقاق منحنى (LM) من سوق النقد عن طريق تحديد مستويات الدخل وسعر الفائدة المختلفة التي يتحقق عندها التوازن في هذا السوق. وعلى هذا الأساس يمكن معالجة ذلك رياضياً كما يلي:

$$\checkmark \text{ دالة العرض النقدي الحقيقي: } (11) \dots\dots\dots \frac{M}{P} = \frac{\bar{M}}{P}$$

$$\checkmark \text{ دالة الطلب على النقود: } \frac{Md}{P} = L_1(y) + L_2(i)$$

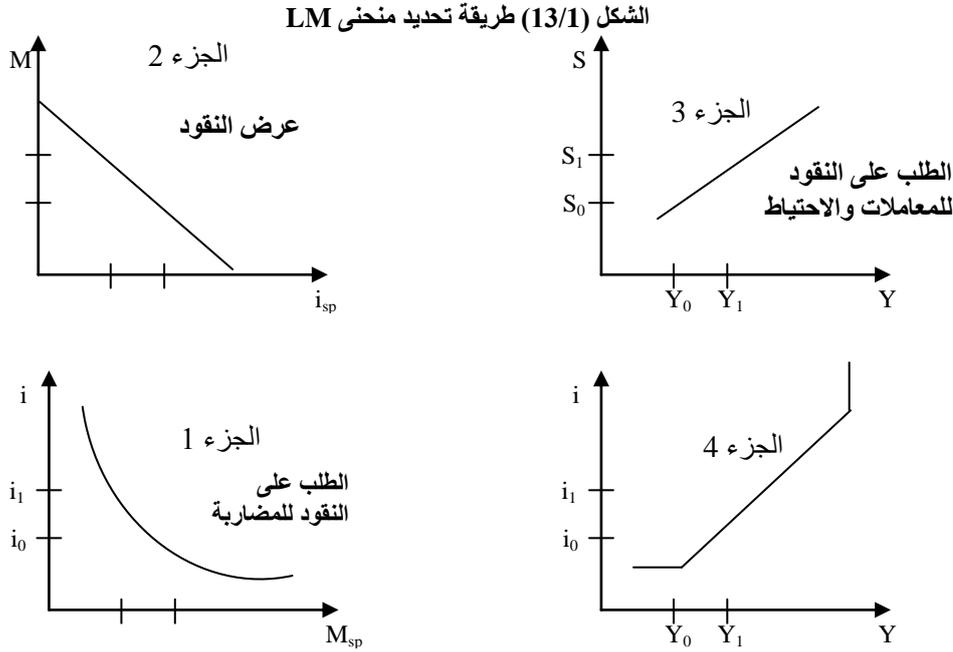
$$\checkmark \text{ دالة التوازن النقدي: } \frac{M}{P} = \frac{Md}{P} \Rightarrow \frac{\bar{M}}{P} = L_1(y) + L_2(i)$$

$$\Rightarrow L_2(i) = \frac{M}{P} - L_1(y)$$

$$\Rightarrow i = \frac{1}{L_2} \left(\frac{\bar{M}}{P} \right) - \frac{L_1}{L_2}(y) \dots\dots\dots (13)$$

(1): بلعزوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 90-91.

تعتبر العلاقة (13) عن مجموعة التركيبات من (Y) و (i) التي تحقق التوازن في سوق النقد ويمكن اشتقاق منحنى (LM) بيانياً كالتالي



المصدر: إبرير محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"، جامعة تلمسان، 2008، ص: 61

الجزء 1: يمثل الطلب على النقود لأجل المضاربة حيث يوضح العلاقة العكسية بين الطلب على النقود لأجل المضاربة وسعر الفائدة.

الجزء 2: يوضح الطريقة التي يتم فيها تقسيم عرض النقود بين الأرصدة النقدية بدافع المضاربة وحجم الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط (تساوي بين $M_E = M_{SP}$).

الجزء 3: يوضح العلاقة بين الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط والدخل، وهو دالة متزايدة في الدخل.

الجزء 4: يمثل مختلف التوليفات $(i . Y)$ التي يضمن التساوي بين الطلب على النقود وعرضها (منحنى LM).

- منحنى (LM) يعبر عن العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة في سوق النقد (علاقة طردية بينهما)، فإن ميل المنحنى موجب، ذلك أن زيادة الدخل الوطني الحقيقي سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط، وفي نفس الوقت سينخفض الطلب على النقود لغرض المضاربة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة.

- إن زيادة عرض النقود بانتقال المنحنى إلى جهة اليمين في الجزء (2) من الشكل (13/1) أو انخفاض منحنى التفضيل النقدي، الذي يتمثل بانتقال منحنى الطلب على النقود للمضاربة باتجاه نقطة الأصل في الجزء (1) سوف يؤديان إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليمين في حين انخفاض عرض النقود سوف يؤدي إلى انتقال المنحنى إلى اليسار.¹

(1) : بلعوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

المطلب الثالث: التوازن في سوق الإنتاج وسوق النقد (IS-LM):

الفرع الأول: تطبيق التوازن في سوق السلع والخدمات و سوق النقد

نعني به التوازن في سوق السلع والخدمات مع التوازن في السوق النقدية، فعلى الرغم من وجود عدة مستويات للدخل (Y) ومعدلات الفائدة (i) التي تحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج وسوق النقد. إلا أن هناك مستوى واحدا للدخل ومعدل واحدا للفائدة يحقق التوازن في السوقين في نفس الوقت، ووفقا للتحليل السابق فقد توصلنا إلى معادلة

التوازن في سوق الإنتاج (منحنى IS) كما يلي:

$$i = \frac{1-b+bt}{\infty} y - \frac{a-bT_0+bR_0+I_0+G_0}{\infty}$$

ومعادلة التوازن في سوق النقد (منحنى LM) كالاتي:

$$i = \frac{1}{L_2} \left(\frac{\bar{M}}{P} \right) - \frac{L_1}{L_2} (y)$$

وبتحليل صيغ المعادلتين أعلاه نتحصل على قيم (i) و (Y) التوازنية للسوقين موضوع البحث على النحو التالي:¹

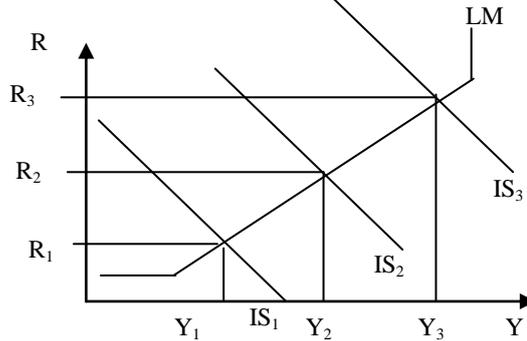
$$y = \frac{1}{1-b+bt+L_1 \frac{\alpha}{L_2}} \left(a-bT_0+I_0+G_0 + \frac{\alpha \bar{M}}{L_2 P} \right) \dots\dots\dots(14)$$

$$y = \frac{1}{1-b+bt+L_1 \frac{\alpha}{L_2}}$$

أي أن قيمة مضاعف (IS-LM) تساوي:

يمكن إبراز هذا جليا برسم بياني كما يلي:

الشكل (14/1): نموذج التوازن العام



المصدر إبرير محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"، جامعة تلمسان، 2008، ص: 63

- هناك ثلاثة احتمالات لتحقيق هذا التوازن إذا رجعنا إلى الشكل (14/1) هي:
- أنه يتحقق التوازن في منطقة مصيدة السيولة بتقاطع (IS₁) مع (LM)، فنحصل على (A)، حيث مستوى الدخل (Y₁) مقابل سعر الفائدة توازني (R₁) وهذا أدنى مستوى يمكن أن يصل إليه سعر الفائدة.

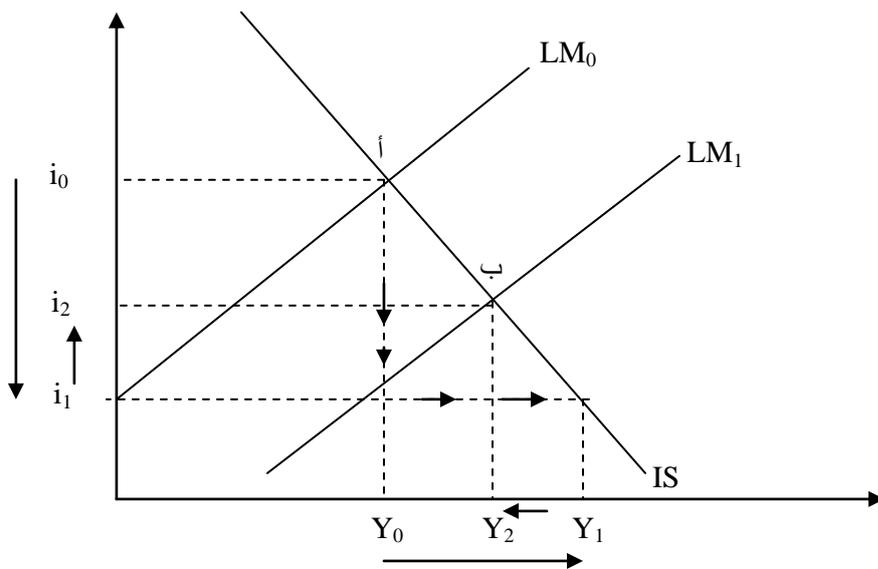
(1) : ابرير محمد (2008)، ماجستير سبق ذكرها، ص: 63.

- وقد يتحقق التوازن في المنطقة الوسطى بتقاطع (IS_2) مع (LM) في النقطة (B)، وعندها يكون الدخل التوازني (Y_2) وسعر فائدة توازني (R_2) .
- أما عند المنطقة التقليدية فيتحقق التوازن بتقاطع المنحنى (IS_3) مع (LM) في النقطة (C) وعندها يكون سعر الفائدة التوازني (R_3) والدخل التوازني (Y_3) .¹

الفرع الثاني: أثر تطبيق السياسة النقدية عمليا:

تتوقف فعالية السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي على عدد من المحددات، يمكن إيضاحها من خلال تفسير ميكانيكية التغير الذي يحدث في سوقي النقد والإنتاج تدريجيا حتى نصل إلى الأثر النهائي للسياسة النقدية على الدخل وسعر الفائدة، ففي حالة قيام الدولة بإتباع سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة العرض النقدي فان الأثر النهائي للسياسة النقدية التوسعية يمكن إيضاحها بالشكل أدناه :

الشكل (15/1): الأثر النهائي للسياسة النقدية التوسعية



المصدر: إبرير محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"، جامعة تلمسان، 2008، ص: 72

إن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى خلق فائض في السوق النقدي سيؤدي إلى حدوث انخفاض في معدلات الفائدة من i_0 إلى i_1 عند مستوى الدخل y_0 ، إن هذا الانخفاض في أسعار الفائدة سيؤدي إلى الرفع من الاستثمار الخاص الذي يترتب عنه ارتفاع في الدخل من y_0 إلى y_1 ؛ إن ارتفاع الدخل إلى y_1 سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود. هذه الأخيرة يترتب عنها ارتفاع في أسعار الفائدة من i_0 إلى i_1 والتي بدورها ستؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص، يؤدي انخفاض الاستثمار الخاص إلى انخفاض الدخل من y_1 إلى y_2 بالتالي الحصول على مستوى توازني جديد عند النقطة "ب".²

(1) : بلعوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 96-97.

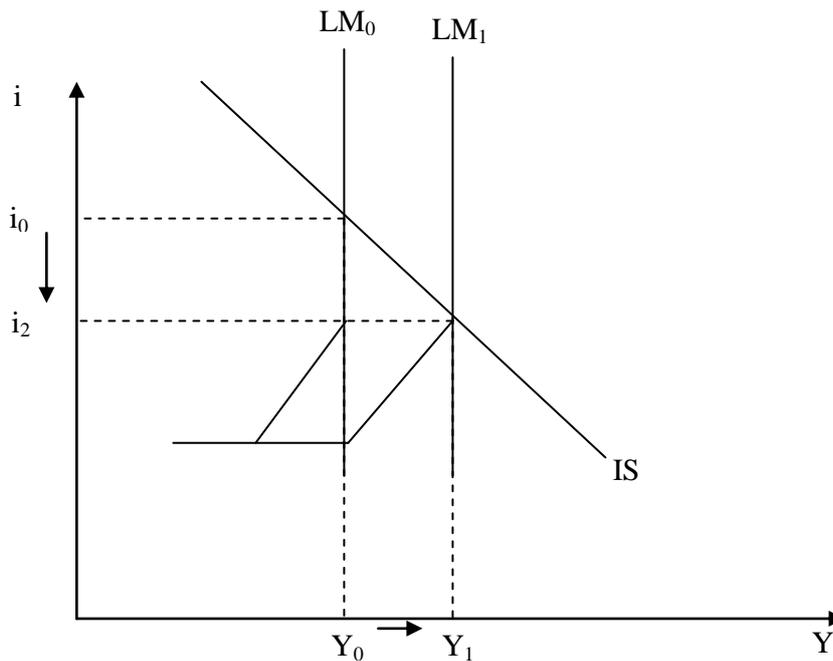
(2) شبيبي عبد الرحيم، "محاضرة في التوازن الآتي في سوق السلع والخدمات و سوق النقد (نموذج IS-LM) (2009) ص: 3.

الفرع الثالث: فعالية السياسة النقدية في الحالة الكينزية والكلاسيكية:

أولاً: الحالة الكلاسيكية:

السياسة النقدية في هذه الحالة هي سياسة كاملة الفعالية حيث يزيد الدخل من y_0 إلى y_1 بمقدار يعادل الأثر الكامل للمضاعف ΔM ، من جهة أخرى، سينخفض معدل الفائدة من i_0 إلى i_1 مما سيؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري وبالتالي ارتفاع الدخل الوطني، والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل (16/1) فعالية السياسة النقدية

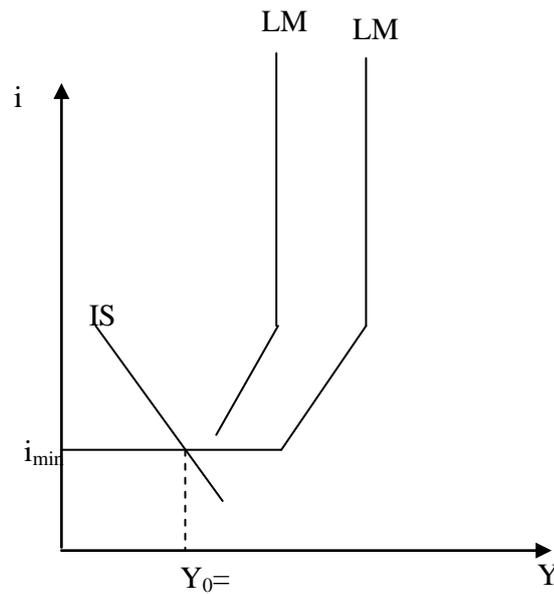


المصدر إبرير محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"، جامعة تلمسان، 2008، ص: 75

ثانياً: الحالة الكينزية:

إن إتباع سياسة نقدية توسعية في هذه الحالة سوف لن يكون له أي تأثير، حيث إن زيادة المعروض من النقود سيوجه كلية لتغطية المعاملات، وعليه سوف لن يكون لها أي تأثير على معادلات الفائدة المتواجدة في أدنى مستوياتها أين سيظل مستوى الدخل ثابتاً عند y_0 ($y_0=y_1$) وهذا ما يعني عدم فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

الشكل (17/1) عدم فعالية السياسة النقدية



المصدر إبيرير محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"، جامعة تلمسان، 2008، ص: 75

خلاصة: بالرغم من العوائق التي تحد من فاعلية السياسة النقدية في الاقتصادات النامية إلا أنه بالرغم من ذلك لا يمكن لتلك الاقتصادات الاستغناء عن السياسة النقدية، بل إن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الكثير من الاقتصادات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي تشير إلى أن السياسة النقدية إحدى المحاور الرئيسية لتلك البرامج، وغيرها من الإصلاحات التي ستزيد من فعالية السياسة النقدية في تلك الدول مستقبلاً.¹

(1) :عبد الحميد عبد المطلب (2007)، مرجع سبق ذكره، ص: 115-117.

خلاصة عامة للفصل الأول:

نستنتج مما سبق ذكره وبإيجاز؛ أن النظرية النقدية في تطور مستمر ومتواصل تشاركها فيه السياسة النقدية، ما دامت الحضارة الاقتصادية المعاصرة تسير في اتجاه يتصف بالتعقيد دونما حدود، والتشابك الذي لا نهاية له في العلاقات المتبادلة بين الأفراد أو كأفراد، وبينهم وبين المجتمع وبين هؤلاء جميعا والمؤسسات المتطورة القديمة منها والجديدة وهو أمر يعقد من عمل السياسة النقدية ويزيد من غموض نتائجها واتجاه آثارها في النظام الرأسمالي المعاصر.



الفصل الثاني

النمو الاقتصادي

تمهيد:

لقد تبلورت فكرة النمو الاقتصادي بشكل جلي و واضح إبان فترة نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث جاءت كمطلب أو حاجة في المرتبة الثانية بعد تحقيق هدف الاستقلال في غالبية دول العالم آنذاك. وكانت هذه الفكرة اختصارا لمختلف العمليات والإجراءات اللازمة التي توصل هذه الدول إلى وضع حلول لمختلف مشاكلها الاقتصادية والتوصل إلى حل يساعدها على الرفع من مستويات المعيشة فيها؛ مما تطلب منا دراسة مفصلة للإطار النظري للنمو الاقتصادي في المبحث الأول من هذا الفصل، ثم دراسة مختلف النماذج التي بينت عملية النمو، وبعد ذلك انتقلنا إلى دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي كخاتمة لهذا الفصل من خلال تبيان الأثر الناجم عن استعمال سياسة نقدية على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

لقد ارتأينا في هذا المبحث دراسة مجمل الجوانب النظرية للنمو الاقتصادي من مفهوم إلى عوامل وخصائص ومعوقات و غيرها، وذلك من اجل تسهيل عملية فهم هذا المصطلح و التمكّن من التفريق بينه و بين مفهوم التنمية.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من الاقتصاديين (الباحثين) الذي عرفوا النمو الاقتصادي نذكر من بينهم ما يلي:

أ: تعريف « Jacques le caillan » : النمو الاقتصادي بمقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل¹.

وحسب هذا التعريف فالنمو هو نمو في حجم الإنتاج الكلي الخام والذي يشير إلى حجم السلع والخدمات التي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية محددة.

ب- حسب تعريف « Joseph shumpeter » : فإن النمو يشير إلى النمو الاقتصادي والذي يمكن الاستدلال عليه في مستوى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال الدورة الاقتصادية للموارد المتاحة².

ج- أما الاقتصادي « S.kuznets » في كتابه "النمو والهيكلة الاقتصادية" يعرف النمو الاقتصادي كما يلي: "النمو الاقتصادي هو أساس ظاهرة كمية³".

د- معنى النمو الاقتصادي: ربما يمكن أن يوصف بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.

ويعني النمو الاقتصادي أيضا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. ومتوسط الدخل الفردي ممثلا بالعلاقة الرياضية التالية :

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الكلي}}{\text{عدد السكان}}$$

وما يجب التأكيد عليه؛ أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي. فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي

(1) Jaques lecaillan :1972 « la croissance économique » édition cukaz paris page10

(2) جبهة سلطان العيسى و آخرون "علم الاجتماع والتنمية" الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع- الطبعة1999، ص37-38

(3) Régis Bénichi, marc nouschi, la croissance aux sixième siècle, 2eme édition, paris édition marketing 1990, page 44.

يقدمها؛ أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسما على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. و يلاحظ مما سبق أن: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم.

الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية

أولاً: مفهوم التنمية

تعددت تعريفات التنمية، حيث يعرفها "صباحي محمد قنوص"⁽¹⁾ على أنها "تحسن على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية" و تعرف كذلك على أنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينة من تخلف إلى وضعية التقدم⁽²⁾

ثانياً: مقياس التنمية

نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة (ONU) في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، بإصدار مقياس للتنمية و المتمثل في دليل التنمية البشرية (HDI) والذي ظهر سنة 1990؛ يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، و العامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل؛ بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل آخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس "GDI"؛ أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في دليل الفقر التنموي "HPI" والذي أضيف سنة 1997؛ حيث أنه عند التطرق إلى التنمية، فبطبيعة الحال نتكلم على الفقر؛ غير أن هذا الأخير لا يقتصر فقط على الدول النامية وإنما يوجد أيضا في الدول المتقدمة؛ وبالتالي فمن أجل قياسه يجب التفرقة بين الفقر المطلق و الفقر النسبي، حيث يتمثل الأول في عدم تلبية الحاجيات الأساسية عند تعريف مجموعة من السلع و الخدمات ممثلة لحد محدد للعيش، وبالتالي يعتبر فقيرا كل من لا يصل إلى هذا الحد في استهلاكه، أما الفقر النسبي يتمثل في وجود فرق بين ما نملكه وما يملكه الآخرون رغم حيازتنا على أكثر من الحد المحدد للعيش.⁽³⁾

الفرع الثالث: الفرق بين النمو و التنمية

- ما يجب معرفته هو التفرقة بين النمو والتنمية، حيث أن هذه الأخيرة تشمل النمو الاقتصادي، والذي يدلنا عن الزيادة في النشاط الاقتصادي ولا يدلنا عن الظروف الاجتماعية للسكان، رغم إمكانية رفع النمو من الظروف الاجتماعية للسكان، و لكن وجوده النمو لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية⁽⁴⁾.

(1) صباحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999، ص 97.
(2) محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بالإسكندرية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2007، ص 51.

(3)- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999، ص 49-83.
(4) Bernard Bret , Le tiers monde, croissance, développement, inégalité, Paris, Collection Histege , 2002, p7

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد الى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما امثلا ، عن طريق احداث تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي و الاجتماعي و توزيع عناصر الانتاج، ومن الخصائص التي تتميز بها عملية التنمية هي ما يلي:

- أ- تغيرات في كل من الهيكل و البنيان الاقتصادي، و المتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة و تراكم رأس المال، مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات و نمو السكان.
- ب- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم و السن، و تتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل، وفي تغيير الأذواق مع إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية بين القطاعات.

و مما سبق يمكن تبيان الفرق بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي في الجدول الموالي:

الجدول (1/2): الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم دون اتخاذ أية قرارات من شأنها احداث تغيير هيكلية للمجتمع. - يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات. - لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الافراد. - لا يهتم مصدر زيادة الدخل القومي.	- عملية مخططة تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة افضل لأفراده. - تهتم بنوعية السلع و الخدمات نفسها. - تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. - تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي و بتنوعه.

المصدر: من اعداد الطالبين

الفرع الرابع: خصائص النمو الاقتصادي

حدد (S.Kuznets) سيمون كزنتس الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971، ستة خصائص للنمو الاقتصادي و أشار بالتحديد إلى الدول المتقدمة وهي:

أولاً: المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج و النمو السكاني¹

تمكنت كل الدول المتقدمة حالياً و هي في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي في الفترة من 1770 إلى غاية الوقت الحاضر، من تحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج و الزيادة السكانية ، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال ال 200 سنة الماضية نحو 2%، 1% بالنسبة للنمو

(1) جلال خشيب، "النمو الاقتصادي"، شبكة الالوكة www.alukah.net بتاريخ 2014/08/06، ص 6. تاريخ الاطلاع 2015/12/05

السكاني و 3% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، و قد تضاعفت هذه المعدلات خلال ال 36 سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و 72 سنة بالنسبة للنمو السكاني و 24 سنة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي ، حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر .على سبيل المثال؛ قدر نصيب الفرد من الناتج حوالي 10 مرات مقارنة بفترة ما قبل دخول الثورة الصناعية ، و كذلك قد تضاعف معدل النمو السكاني من 4 إلى 5 مرات . و أيضا تضاعف معدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي من 40 إلى 50 مرة مقارنة بفترة ما قبل القرن التاسع عشر .

ثانيا- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج¹:

الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج ، (TFP) فقد أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، وتوضح الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في دالة الإنتاج. و قد أظهرت دراسات أخرى أن معدلات الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تدرجت من 50 % إلى 75 % للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة .

ثالثا-المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي²:

لقد سجل النمو الاقتصادي عبر التاريخ للدول المتقدمة المعاصرة الخاصية الثالثة الهامة للنمو، و هي المعدل المرتفع للتغيير القطاعي و الهيكلي الملازم لعملية النمو. حيث يتمثل هذا التغيير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية ، و منذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي، و يصاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية، و ذلك من خلال التطور من الشركات الأسرية و الشخصية إلى الشركات غير الشخصية الوطنية و متعددة الجنسيات . و أخيرا التحول المماثل في الوضع المهني لقوى العمل من الأنشطة الزراعية و الريفية إلى المناطق الحضرية و الأنشطة الصناعية و الخدمية. على سبيل المثال كان إجمالي قوى العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي عام 1846 في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 53.5 %، و قد انخفضت هذه النسبة بحلول عام 1960 لتصل إلى 7% فقط. كذلك نجد أن القوى العاملة في بلجيكا الملتحقة بالنشاط الزراعي قد انخفضت من 51 % عام 1846 إلى 12.5 % عام 1947 و لأقل من 7% عام 1970. و كذلك نجد أن معظم العمالة في الدول الصناعية قد تحولت من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بصورة كبيرة و متزايدة.

رابعا-المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي و السياسي و الإيديولوجي:

(¹) www.mf.gov.dz/consulter le20/01/2016

(²) بنابي فتيحة، "السياسة النقدية و النمو الاقتصادي-دراسة نظرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص 10.

عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغييرات في الاتجاهات و المؤسسات و الإيديولوجيات، و تعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث "Modernisation" ولهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها:

- **الرشادة:** و تتم من خلال تحديث طريقة التفكير ، و كذلك العمل و الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة، فما يحتاجه العالم المتخلف هو مجتمع علمي و تكنولوجي ، فلا بد من تطبيق أساليب جديدة في كل شيء سواء في المزرعة أو المصنع أو في المواصلات... الخ . و الأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات و استخدامها، و إنما أيضا لا بد أن يصاحبها تفكير حديث.

- **التخطيط الاقتصادي:** و الذي يكون له التأثير الكبير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

- **التعاون أو التوازن الاجتماعي و الاقتصادي و المساواة:** و يعني التوزيع الأكثر عدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية و تقليل الفروق في الثروة و توزيع الدخل، و العمل على رفع مستوى المعيشة و تكافؤ الفرص.

- **تحسين الاتجاهات و المؤسسات:** يعتبر ضروريا من أجل زيادة كفاءة و فعالية العمال و تشجيع المنافسة الفعالة و تحقيق الحراك الاجتماعي و تشجيع المشروعات الفردية و تحقيق مساواة أكثر في الفرص، مما يساعد على رفع الإنتاجية في مفهوم تحديث العمالة عن طريق غرس المثل العليا ، الكفاءة ، الذكاء ، الحفاظ على الوقت ، الالتزام ، الأمانة ، القيادة ، التعاون ، الاعتماد على الذات ، الاستقامة والنزاهة و بُعد النظر.

- **الامداد الاقتصادي الدولي :** هذه الخاصية تبين دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية. فهناك ميل تاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية و المواد الخام و العمالة الرخيصة، و كذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية، مثل هذه الأنشطة الاستعمارية قد أصبحت ممكنة من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات والاتصالات. فكل هذا كان له تأثير كبير على توحيد العالم و تحقيق العولمة بوسائل لم تكن موجودة من قبل في القرن التاسع عشر. وأيضا فتحت الإمكانات للسيطرة الاقتصادية و السياسية على الدول الفقيرة، ففي القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، كان هناك سيطرة استعمارية لتلك الدول المتقدمة على الدول الفقيرة مثل إفريقيا جنوب الصحراء و أجزاء من آسيا و أمريكا اللاتينية، الأمر الذي أدى إلى التوسع الاقتصادي لدول الشمال ، وذلك من خلال الحصول على المواد الأولية الرخيصة و فتح الأسواق للتصدير أمام منتجاتها في تلك المستعمرات.

- **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي :** على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم ، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80 % من الناتج العالمي ، في ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة و الدول الفقيرة و المتخلفة و الفجوة آيلة الى التوسع أكثر فأكثر.

المطلب الثاني: مقاييس و محددات النمو الاقتصادي و أهم استراتيجياته

الفرع الاول: مقاييس النمو الاقتصادي

يتم بقياس نمو الناتج الوطني و نمو الدخل الفردي :

➤ الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الانتاجي ، و حساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية " معدل النمو " ، و يمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد ما ، و تقديره بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنة بنتائج الفترة السابقة و معرفة معدل النمو، وما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، و بالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس ؛ و لذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان ، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها¹.

➤ متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما و صدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم ، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة احصائيات السكان و الأفراد. هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي ، وهما²:

✓ طريقة معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

✓ طريقة معدل النمو المركزي: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي

هناك جملة عوامل تلعب دورا أساسيا في الجهود الهادفة الى تطوير نظرية عامة للنمو الاقتصادي، وهذه العوامل تعتبر المحددات الكبرى للنمو الاقتصادي؛ و هي تتمثل فيما يلي³ :

✓ كمية و نوعية الموارد البشرية: انه وكما أشرنا في السابق، يتم قياس معدل الدخل الفردي الحقيقي؛ ويتم

استخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية:

$$\text{متوسط الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج الوطني الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

و عليه و من المعادلة السابقة ، نستنتج أن معدل النمو الاقتصادي يتزايد كلما تزايد الطرف الأيمن من المعادلة أي الدخل الحقيقي للفرد، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي متوقف على قيمة الطرف الأيسر من المعادلة ، أي على نسبة زيادة المقام المتمثل في عدد السكان، بالنسبة للبسط أي قيمة الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي ؛ بمعنى آخر كلما كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان ، كلما كان هناك زيادة في متوسط الدخل

(1) محمد ناجي حسن، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001، ص22

(2) محمد عبد العزيز عجمية، عماد عطية ناصف، مرجع سابق، ص72

(3) عبد الرحمن اسماعيل، حربي عريقات، "مفاهيم و نظم اقتصادية"، دار وائل للنشر، الاردن، 2004، ص 278. 278-282

الحقيقي للفرد ، و بالتالي تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي. أما اذا كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي تقل عن الزيادة في عدد السكان، فان معدل الدخل الحقيقي للفرد سيشهد تراجعا. و يدل هذا على أن زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تقف في وجه عملية التنمية الاقتصادية في الدول، خاصة الدول النامية التي تعاني من ضغط سكاني (Population pressure).

لكن مما يلاحظ على المعادلة السابقة، أنها تستخدم عدد السكان مؤشرا كميًا صرفا (Quantitative Indicators) ، بيد أن هناك اعتبارات كمية و نوعية أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار. فمثلا تؤدي زيادة السكان الى زيادة حجم القوى العاملة (Labour Force) ، أي الزيادة في عدد السكان القادرين و الراغبين في العمل. بحيث تؤثر انتاجية العمل (The Productivity Of Labour) ، على معدل النمو الاقتصادي.

و مما يلاحظ أيضا في غالب الأحيان، أن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من نمو معدل الطاقة الانتاجية للفرد. و يرجع السبب في ذلك الى كون أن الأفراد يميلون في العادة الى العمل لساعات أقل كلما تحسن مستواهم المعيشي ، فيقل بذلك حجم القوة العاملة الفعالة (Active Force Labour) في سوق العمل ؛ وذلك كنتيجة لإقبال هؤلاء الأفراد الى التعلم، و تقليل أيام العمل و التمتع بالعطل ، و تفضيل الاحالة على التقاعد في سن مبكر.

✓ **كمية و نوعية الموارد الطبيعية:** يرتكز عادة انتاج اقتصاد ما، و كذلك نموه على كمية و نوعية ما يحوزه من موارد و خيارات طبيعية (درجة خصوبة الأرض، و فرة المعادن، المياه، الغابات.... الخ). ويرى بعض الاقتصاديين بأنه لا قيمة لهذه الموارد الطبيعية، الا اذا استطاع المورد البشري أن يستغلها لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، ففي هذه الحالة تفقد هذه الموارد صفة الطبيعية و تصبح و كأنها من صنع الانسان. فقد يكون البلد غنيا بموارده الطبيعية، لكن مستواه المادي أو نموه الاقتصادي سوف لن يتأثر اذا بقيت هذه الموارد من دون استغلال. يقودنا هذا التحليل الى القول بأنه على شروط الطلب و التكاليف أن تكون مشجعة، لأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية (غير المستغلة) الى حالة اقتصادية (مستغلة)؛ و يحتاج ذلك ما يلي:

1. أن يكون الطلب في السلعة التي يدخل المورد في انتاجها كاف لتبرير استغلال هذا المورد.
2. أن يكون عرض رأس المال و المهارات الفنية متوفرا بالشكل الذي يضمن تحويل هذه الموارد الى استثمارات ذات جدوى.

و حري بالذكر أيضا، أن كمية و نوعية الموارد الطبيعية لبلد ما ليست بالثابتة، فالمجتمع يمكنه أن يتطور و يكتشف موارد طبيعية جديدة تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي به مستقبلا. وذلك لن يأتي الا بالتضحية بجزء من الموارد الاقتصادية

المتاحة من رأس المال و العمل.... الخ، و توجيهها نحو مجالات الأبحاث. أي بمعنى آخر؛ التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأمد القصير، للوصول الى مستوى مرتفع من القدرات الانتاجية في المستقبل، وهو ما يعبر عنه بانتقال منحنى حدود امكانية الانتاج القصوى الى الأعلى.

✓ تراكم رأس المال: تؤثر الزيادة في رأس المال ايجابا على معدل النمو الاقتصادي. و تراكم رأس المال في مجتمع ما هو مقدار ما يجوزه الاقتصاد من السلع الرأسمالية ؛ من مؤسسات انتاجية و مكائن و طرق مواصلات و جسور و مدارس و جامعات و مستشفيات و هياكل البنية التحتية بمختلفها ، و التي تنشأ من ذلك الجزء الذي يضحى به المجتمع من استهلاكه الجاري.

و يتحدد معدل تراكم رأس المال بتلك الموارد التي تؤثر في الاستثمار:

أ= توقعات الأرباح (Profit Expectations).

ب= السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

✓ التخصص و الانتاج الواسع: ان النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الانتاج فحسب ، و انما يتضمن التغيرات الأساسية في تنظيم العملية الانتاجية. لذلك يتحدد النمو الاقتصادي لبلد معين جزئيا بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية.

فقد أوضح "آدم سميث" في كتابه المشهور "ثروة الأمم" 1776م (The Wealth Of Nation) ، أن التحسن في القوى الانتاجية و مهارة العامل يعزى الى تقسيم العمل؛ و أن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فاذا كان حجم السوق صغيرا كما هو عليه الحال بالنسبة للدول النامية، فان تقسيم العمل سيكون أقل و سيقبل معه حجم العمليات الانتاجية. كما أن حجم الانتاج في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية سيقبل أيضا، و كذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص، هذا فضلا عن أن معظم الانتاج يكون لغرض الاستهلاك العائلي و ليس من أجل السوق. و مع اتساع السوق و ازدياد التقدم التكنولوجي يزداد مستوى التخصص في العمليات الانتاجية، وهو ما يؤدي الى زيادة حجم الانتاج و تقليل حجم التكاليف.

✓ معدل التقدم التكنولوجي: بالإضافة الى الاعتبارات الكمية و التي تدخل كمحددات للنمو الاقتصادي، هناك عوامل نوعية تسهم في تحديد النمو الاقتصادي. و من هذه العوامل يأتي عامل التقدم التكنولوجي، و الذي يعني بصورة عامة السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية بهدف الرفع من المستوى المعيشي للأفراد. و لعل خير دليل على ذلك جملة المخترعات التي حدثت في القرنين 18 و 19 في كل من إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية، و التي نتج عنها نمو و تطور اقتصادي باهر آنذاك.

و لا يقتصر مفهوم التقدم التكنولوجي على مجرد وجود الاختراعات، بل يتعدى ذلك الى مجموع الجهود التي يبذلها المجتمع في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، و كذا اكتشاف و تطوير موارد اخرى جديدة، عن طريق الارتقاء بالمستويات التعليمية و الادارية و التسويقية.

✓ العوامل البيئية: يحتاج النمو الاقتصادي الى ضرورة توفر مناخ مشجع على ذلك، و من ذلك العوامل الاجتماعية و السياسية و الثقافية و الاقتصادية ، بمعنى وجوب توفر قطاع مصرفي يتلاءم و متطلبات النمو الاقتصادي؛ و كذا نظام ضريبي يشجع على تأسيس الاستثمارات الجديدة، و نظام قانوني يعمل على ارساء قواعد التعامل التجاري، و استقرار سياسي و حكم يدعمان النمو الاقتصادي. و لعل هذا العامل هو ما يبرر تحقيق عديد من الدول معدلات نمو مرتفعة؛ بينما لم تتمكن من تحقيقها دول أخرى ، قد تفوق الدول الأولى من ناحية توفر الامكانيات الطبيعية و وفرة المورد البشري الفعال.

الفرع الثالث: أهم استراتيجيات النمو الاقتصادي

1. استراتيجية النمو المتوازن⁽¹⁾: أساس هذه النظرية يرجع إلى العديد من الاقتصاديين الذين يعارضون فكرة أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن سلسلة من الدفعات المتقطعة، حيث يوصي هؤلاء بضرورة القيام بدفعة قوية وذلك بتنفيذ حجم ضخم في الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي.

حيث صاغ الأستاذ "نيركسه" جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها "روز نتشين رودان" في صيغة حديثة متكاملة أخذت بتسمية "استراتيجية النمو المتوازن" حيث يركز نيركسه على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق، والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية ليتحقق بينها التوازن، مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والزراعي حتى لا يمثل تقدم أحدهما عقبة أمام تخلف الآخر بحيث لا يكون شرط نمو هذه الصناعات الاستهلاكية بمعدلات واحدة، بل عكس ذلك لمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الداخلي للمستهلكين على السلع المنتجة.

وفي صدد توفير الموارد التمويلية لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في استراتيجية النمو المتوازن، يدعو نيركسه إلى الاعتماد على الموارد المحلية في المحل الأولي، ولذلك لعدم ثقته في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية، حيث تتحول شروط التبادل فيها لغير لصالح الدول النامية التي تصدر المواد الأولية.

أما فيما يخص الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية في تركيزها على دور رأس المال المتراكم الضخم الموجه لتحريك ودفع عجلة التنمية، حيث يضيف كيرنكروس أن الدراسات الإحصائية قدرت مساهمة التركيز الرأسمالي بنسبة لا تزيد عن

(1) - عياش قويدر-اصلاح السياسة النقدية في الجزائر-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية-فرع التحليل الاقتصادي-جامعة الجزائر ، 1999، ص-84.

25% من معدلات النمو التي حُقت؛ وأما ثلاثة أرباع الباقية فتُرد إلى عوامل أخرى، منها القطاعات التنظيمية والإدارية والإفادة من الابتكارات والأساليب الإنتاجية التي لا تتطلب إلا القليل من الاستثمارات.

2. استراتيجية النمو الغير متوازن⁽¹⁾: ارتبطت استراتيجية النمو غير المتوازن بالاقتصادي "هيرشمان"، وإن كان قد سبقه "بيروس Perrox" في تقديمه صيغة للنمو الغير متوازن تحت اسم نقاط أو مراكز النمو، وتمثلت نظرية بيروس في أن على البلاد المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهدها الإنمائي على مناطق تتميز بتمتعها بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، وأن تنمية هذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى، ومع مرور الوقت تنتشر عجلة النمو إلى سائر المناطق في الاقتصاد القومي.

المطلب الثالث: عناصر النمو الاقتصادي و أنواعه

الفرع الأول: عناصر النمو²

تتمثل في ثلاث عناصر أساسية هي:

- العنصر الأول: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عن طريق:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني} = \frac{\text{الدخل الوطني}}{\text{عدد السكان}} = \frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي}}{\text{عدد السكان}}$$

ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادات في عدد السكان، فإذا كانت النسبة السابقة أقل من 1 فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ينخفض رغم زيادة الدخل الوطني وذلك لأن معدل النمو في السكان أكبر من معدل النمو في الدخل الوطني. فإذا كانت النسبة السابقة = 1 فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل الوطني إلا أنه نصيب الفرد منه يظل ثابتا بسبب زيادة عدد السكان لنفس النسبة.

أما العنصر الثاني المرتبط بالنمو الاقتصادي فيتمثل في تحقيق زيادة حقيقة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة ويقاس الدخل الحقيقي عن طريق: و لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون:

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي الاسمي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

فإذا كانت هذه النسبة = 1 فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (قدرته على الشراء) تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة .

(1) محمد عبد العزيز عجيبة، عبد الرحمن يسرى احمد، مرجع سابق، ص 119.
(2) سعيد عبد الحكيم، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، دراسة اقتصاد- قياسية للنمو حالة الجزائر (1974-1999)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 78-79.

وإذا كانت هذه النسبة اقل من الواحد فهذا يعني أن القدرة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر، لأن هذه الزيادة تعتبر زيادة اسمية فقط. وهناك عنصر ثالث مرتبط بالنمو الاقتصادي، وهو تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على المدى الطويل، حيث يتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة، قد تكون بسبب حصول الدول على إعانة من الخارج لفترة معينة، أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها إلى الخارج في ظرف معين لا يلبث إلا أن يزول، كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط في سنة 1973 حيث أدى إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط، ولكن سرعان ما اختفى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات، فهذا النمو يعتبر نمواً عابراً لا يلبث إلا أن يزول.

وفي نهاية التحليل يتعين الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يتركز على الكم الذي حصل عليه الفرد من الدخل المتوسط، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية، أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي¹:

يمكن تصنيف النمو إلى:

أ- النمو الاقتصادي الموسع (Croissance Extensive): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكناً.

ب- النمو الاقتصادي المكثف (croissance intensive): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع، وعليه المرور من النمو السريع إلى النمو المكثف تمثل نقطة الانقلاب أين يتحول المجتمع تماماً والظروف الاجتماعية تتحسن.

الفرع الثالث: معوقات النمو الاقتصادي

I. التعليم: لا جدال أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل لمختلف أنواعه إلى حد كبير، وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لعودة العمل، ومن الواضح أن كثيراً من الدول الآخذة في النمو قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلّة قليلة من الأفراد، لينالوا في النهاية قسطاً وافراً من التعليم والتدريب لأن استراتيجية التعليم والتدريب هي من الاستراتيجيات الهامة، حيث تعبر عن التوقعات المرجوة في بناء القدرات والمهارات وتنمية المعارف وأنماط السلوك

(1) Jacques Braseul, introduction a l'économie du développement, paris Armand colion, edition 1993, p13.

الإيجابي للعاملين، وفق الاحتياجات التي تكشف عن نظم تقييم الأداء، و أيا كان الأمر فإن معظم الدراسات الجدية عن أوضاع الدول المتخلفة تحث على زيادة وليس نقص الاتفاقات على التعليم، لان نقص التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائقا خطيرا للنمو.

II. الصحة: انه و من المؤكد أن زيادة كبيرة في الإنتاجية يمكن أن تتحقق بارتفاع المستويات الصحية بالأيدي العاملة بالجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين، يكون أكثر فعالية عندما يكون مستواهم الصحي مرتفعا منه عندما يكون هذا المستوى متدنيا، بيد أن معرفتنا بالأثر الكمي للتغيرات في المستوى الصحي لقوة العمل اقل مما نود أن نعرفه، كما أنه علينا الارتفاع بالمستوى الصحي للمواطنين في أي مجتمع متخلف. ثمة حقيقة بالغة الأهمية في هذا الصدد، وهي أن المكاسب ليست دائما نعمة لا تشوبها أية شائبة، ذلك أنها تعمل في نفس الوقت على خفض معدلات الوفيات؛ وبالتالي فإنها تساهم في النمو السريع للسكان وفي المدى القصير، فإن هذه المكاسب الضخمة المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات تجعل النمو الاقتصادي أكثر صعوبة.

III. الموارد الطبيعية: لا بد و أن الزيادة الكبيرة في الإنتاجية يمكن أن تتحقق بارتفاع المستويات الصحية بالأيدي العاملة بالجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين، يكون أكثر فعالية عندما يكون مستواهم الصحي مرتفعا منه عندما يكون هذا المستوى متدنيا، بيد أن معرفتنا بالأثر الكمي للتغيرات في المستوى الصحي لقوة العمل اقل مما نود أن نعرفه، كما أنه علينا الارتفاع بالمستوى الصحي للمواطنين في أي مجتمع متخلف. ثمة حقيقة بالغة الأهمية في هذا الصدد، وهي أن المكاسب ليست دائما نعمة لا تشوبها أية شائبة ذلك أنها تعمل في نفس الوقت على خفض معدلات الوفيات وبالتالي فإنها تساهم في النمو السريع للسكان، وفي المدى القصير فإن هذه المكاسب الضخمة المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات تجعل النمو الاقتصادي أكثر صعوبة¹.

IV. التكنولوجيا: ان التكنولوجيا في شكل معارف تقنية وعلمية تكمن في تطوير مختلف القطاعات، الخدمات والنشاطات الاقتصادية وغيرها لكن الأثر الإيجابي الأكثر أهمية هو الذي يتمثل في إيجاد الحلول الناجعة للمشاكل المختلفة التي تجابه العملية الإنتاجية، أي المحافظة على مستوى معين من الإنتاجية وتحسينها.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل، فلا بد أن النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة متخلفة فقيرة، منه بالنسبة لدولة متقدمة غنية، لأنه يمكن إدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج والتوزيع في الدول الفقيرة لتساهم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا، كما تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العالمية للدول المستوردة للتكنولوجيا، أيضا تحتاج إلى أعداد كافية من الباحثين في مختلف التخصصات والمجالات على مستوى عال من التدريب والكفاءة المهنيين، وعلى دراسة تامة لكل تطور جديد في تكنولوجيا الإنتاج، لهذا على دول

(¹) محمد عبد العزيز عجمية، ناصف إيمان عطية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، 2000، ص 105

العالم الثالث اليوم إذا أرادت تحقيق تنمية اقتصادية معتبراً أن تهتم بميدان التكنولوجيا، وإن تحسن اختيار أي نوع من التكنولوجيا التي تلائمها، كما أن اختيار التكنولوجيا يستند إلى معايير اقتصادية معينة، غير أن هذه المقومات الأساسية للتقدم التكنولوجي في العالم النامي قد تكون مفتقدة في بعض دول هذا العالم وبالتالي تصبح التكنولوجيا عائقاً للنمو.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

حضي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، وتم تناوله من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال فترات وحقب زمنية مختلفة، تختلف الواحدة عن الأخرى من جوانب عديدة ومتنوعة، وأبرزها يتمثل في تطور و تغير الحياة الاقتصادية للإنسان. و هذا ما جعل مفهوم النمو الاقتصادي يتغير عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي، ومن ثم فقد أعطيت له نظريات عديدة تعكس كل واحدة ظروف الحقبة الاقتصادية السائدة.

المطلب الأول: نظريات النمو الكلاسيكية

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلى رأسهم آدم سميث و دافيد ريكاردو و روبرت مالتوس. وقد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساساً على أنه "نتاج عملية التراكم الرأسمالي"، و قد كانت الرأسمالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة النمو عندهم. كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل و الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج، و بالتالي في التطور و التنمية. و سوف نتناول أفكار الرواد الكلاسيك كل على حدى.

الفرع الأول: آدم سميث * Adam Smith¹

يرى آدم سميث أنه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجدداً ذاتياً. ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي و توفر السوق الكافي، فإن تقسيم العمل و التخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخل. و يترتب على الزيادة في الدخل توسيع حجم السوق فضلاً عن تزايد الادخار و الاستثمار. و يمهّد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل و كذلك لنمو الدخل. و ينتج عن تقسيم العمل ميزة أخرى هي تزايد الأفكار الجديدة لإنتاج السلع، حيث أن التراكم الرأسمالي - الذي أصبح ممكناً عن طريق التقسيم السابق للعمل و التخصص يأخذ صورة سلع و معدات أفضل.

غير أن آدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو، أي أنه توجد قيود توقف هذه العملية. و يحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي يتم بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، هذا فضلاً عن مناخ الدولة و موقعها بالنسبة للدول الأخرى. و العامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية. فمع تقدم

* آدم سميث (1732-1790) اقتصادي سكتلندي من أبرز كتاباته كتاب البحث عن طبيعة وأسباب ثورة الأمم 1776. ¹ (1) صواليي صدر الدين، أطروحة الدكتوراه " النمو والتجارة الدولية ف الدول النامية، السنة الجامعية 2005-2006.

الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان، فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية ، و تتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد.

الفرع الثاني: دافيد ريكاردو* **David Ricardo**¹:

يعتبر ريكاردو أن القطاع الفلاحي أهم النشاطات الاقتصادية ، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة ، إذ يوفر موارد العيش للسكان، فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي.

اهتم بعد ذلك ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي؛ وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ، و من هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج ، إذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد هذا المبدأ ، لكنه كان متفائلاً أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق أسس هذا المبدأ.

و قد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات هي:

-الرأسماليون.

-العمال.

-الإقطاعيون.

فحسب ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي و الأساسي في الاقتصاد الوطني و في النمو الاقتصادي بصفة عامة ، لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم كما تكمن أهمية الرأسمالي في عمليتين:

1-البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.

2-إعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة ، وهذا يؤدي إلى توسيع رأس المال .

أما العمال فإنهم مهمون ، لكنهم أقل أهمية من الرأسماليين ، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي ، فهذا الأخير هو الذي يوفر لهم الآلات و العتاد ... وكل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج.

أما الإقطاعي و هو مالك الأرض فإنه مهم جداً و خاصة في المجال الزراعي ، لأنه يقدم الأرض و هي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي.

و كما قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات ، يقسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره إلى ثلاثة أقسام:

○ أرباح الرأسماليين.

○ أجور العمال.

○ ربوع الإقطاعيين.

*- دافيد ريكاردو: (1772-1823) مفكر اقتصادي انجليزي: محلل للرأسمالية الليبرالية من مؤلفاته (les principes de l'économie politique 1817)
¹ فايز إبراهيم الحبيب نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985، ص 17-24

و بما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول، فإن الرأسمالي يقدم عمل للعملية الإنتاجية و للمجتمع، و ذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي ، ولهذا ركز على زيادة الأرباح ، إذ كلما زادت هذه الأرباح فإن تكوين رأس المال يزداد ، و يزداد بذلك الاستثمار .

أما عن التجارة الدولية، فهي مهمة جداً في المجال الاقتصادي، خاصة عند التقسيم الدولي للعمل، و ذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع و المواد التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل.

و بالنسبة للدولة فإن ريكاردو يرى بأهمية عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي . و أن الرأسماليين هم عمود التنمية الاقتصادية ، لذلك يجذب ريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقة لنشاطهم حتى لا تقتل عزائمهم ، و بالتالي تضيع فرصة التنمية¹.

المطلب الثاني: نظريات النمو النيو كلاسيكية :

لقد سيطر منطق المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الاقتصاد الحديث خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية، حينما باتت مسألة النمو و مشكلة التراكم الرأسمالي تشكل اهتمام الحكومات و الاقتصاديين، و سارت أبحاث مفكري هذه المدرسة وفق أفكار عارضت خاصةً المدرسة الكينزية و التي تمثلت في²:

✓ يرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل و حجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشى.

✓ أن السكان لا يتغيرون بأي حال من الأحوال مع التغير في الدخل الفردي.

✓ رفض معظم النيوكلاسيكيين قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود، و أسسوا تفاعلهم بعاملين اثنين هما: التقدم التكنولوجي و مرونة الطلب على الاستثمار.

✓ أن التقدم التكنولوجي و معرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال، و التقدم التكنولوجي يعتبر أيضاً مشجعاً لنمو الدخل الوطني، لأن التحسن في معدات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج.

✓ أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة، و التغيرات في الأسعار (مرونتها) تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات بفضل إدخال تغييرات في الأسلوب الإنتاجي.

✓ يرون إمكانية الإحلال بين عنصري الإنتاج وهما العمل و رأس المال، على عكس الكينزيين (هارود- دومار) الذين يرون بثبات مزج عناصر الإنتاج.

(¹) فايز إبراهيم الحبيب نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985، ص 17-24
(²) فليح حسن خلف، "التنمية و التخطيط الاقتصادي"، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006، ص 127.

✓ أن عملية تكوين رأس المال تعتبر هامةً بالنسبة للنمو، خاصةً مع إمكانية الاستبدال بين رأس المال و العمل في ظروف زمنية معينة ، وهذا يعطي إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، و بالتالي تحررت نظرية رأس المال من نظرية السكان التي نادى بها دومار.

✓ افترضوا أن الاقتصاد يعتمد على بضاعة واحدة، و أن الاستهلاك يعتبر هدف للإنتاج و ليس العكس.

✓ أن النمو الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي و معدل النمو السكاني¹.

و قد استطاع رواد المدرسة النيوكلاسيكية بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي نذكر منها:

الفرع الاول: نموذج سولو "Solow"2:

طور هذا النموذج محاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم و في الدول الصناعية المتقدمة، حيث أوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عدداً من الحقائق النمطية اشتملت على ما يلي :

-ان هناك تفاوتاً كبيراً في دخل الفرد بين أقطار العالم، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي 0,05% متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية.

-ان معدلات النمو الاقتصادي تتفاوتت تفاوتاً كبيراً بين الدول.

-ان معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.

-ان المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تعدل ، بحيث يمكن أن تصبح الدولة غنية والعكس بالعكس.

كذلك أوضحت تجربة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ثبات معدل العائد الحقيقي على رأس المال ، وثبات أنصبة رأس المال و العمل في الناتج المحلي الإجمالي بمعنى انعدام الاتجاهات الزمنية ، و كذلك ثبات متوسط معدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة ، بمعنى استمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة.

و يمكن كتابة هذا النموذج على شكل ثلاث معادلات على النحو التالي:

$$(1) Y = F(K, L)$$

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج، حيث يفترض أن هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد ثابتة الحجم، بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة ، كذلك يفترض أن تستوفي دالة الإنتاج شرط الإنتاجية الحدية

(1) محمد عبد العزيز عجيبة، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 77.
(*) سولو روبرت (R.Solow) (-1924) : إقتصادي أمريكي ولد بـ بروكلين " نيويورك" ، متخصص في ميدان الشغل وسياسات النمو ، متحصل على عدة جوائز من بينها جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

(2) صواليلي صدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 43، 40.

الموجبة لعوامل الانتاج، وقانون تناقص الغلة ، بمعنى أن تتناقص الإنتاجية الحدية مع ازدياد استخدام عامل الإنتاج . على هذا الأساس يمكن كتابة الناتج الفردي على النحو التالي:

$$y = f(k) \quad (2) \text{ حيث أن } k \text{ هو رصيد رأس المال للفرد.}$$

و تعبر المعادلة الثانية للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع، الذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الاستثمار (الإضافة إلى رصيد رأس المال زائد مخصصات اهتلاك رأس المال) مع الادخار الذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج.

$$k' = sY - dk$$

حيث k' هو الميل الحدي (المتوسط) للادخار ؛ s هو التغير في رصيد رأس المال ، وهو يساوي صافي الاستثمار؛ d هو معدل اهتلاك رأس المال .

و يلاحظ أنه يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع بدلالة الكميات للفرد ، و ذلك بملاحظة أن التغير مع الزمن لنسبة رأس المال العامل:

$$(K = (k/L))$$

يمكن كتابته على النحو التالي:

$$k' = (G(k)-G(L))$$

مع ملاحظة أن نمو العمال $G(L)$ ، قد أفترض ثابتاً عند n ، و بتعويض معدل نمو السكان ومعادلة صافي الاستثمار نحصل على:

$$(1) \quad k' = \left(s \frac{Y}{K} - n - d \right) k$$

نلاحظ أنه يمكن التعبير عن $\frac{Y}{K}$ بدلالة الفرد على انها $\frac{y}{k}$ ، و بتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل على المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان :

و بتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل على المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان:

$$k' = \left(s \frac{y}{k} - n - d \right) k = sy - (n + d)k$$

أو : $K' = s f(K) - (n + d)k$ حيث تم تعويض دالة الانتاج للفرد.

تقول المعادلة الأساسية للنمو في نموذج سولو سوان: أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاث عوامل:

-الاستثمار للفرد و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد .

-معدل اهتلاك رأس المال للفرد dk ، و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال العامل.

-معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني nk ، و الذي تؤدي الزيادة فيه الى انخفاض نسبة رأس المال

للفرد.

عادة ما يتم تحليل النمو الاقتصادي بالتركيز على المدى الطويل عندما يتمكن الاقتصاد من تحقيق حالة مستقرة تنمو فيها أهم العوامل بمعدل ثابت ، و من المعادلة الأساسية يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغيير في نسبة رأس المال للعامل مساوياً للصفر ، ويمكن توضيح أحد أهم نتائج هذا النموذج بملاحظة أنه إذا كان البلد يتمتع بمستوى من نسبة رأس المال للعامل أقل من مستوى الحالة المستقرة، فإن الاقتصاد سوف ينمو ، بمعنى زيادة رأس المال للعامل حتى يصل إلى مستوى الحالة المستقرة ، و كلما كان البلد بعيداً عن الحالة المستقرة كلما كان نموه أكبر ، و عند مستوى الحالة المستقرة يبقى دخل الفرد ثابتاً.

و لتوضيح هذه النتيجة نأخذ دالة الإنتاج من الشكل كوب - دوكلاس حيث α هي نصيب رأس المال في الناتج. في هذه الحالة فإن المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان تأخذ الشكل التالي :

$$k' = sk^{\alpha} - (n + d)k$$

و في المدى الزمني الطويل عند مستوى الحالة المستقرة: $k^* = 0$ مما يعني أنه يمكننا الحصول على قيمة رأس المال العامل عند الحالة المستقرة يساوي :

$$k^* = \left[\frac{s}{n + d} \right]^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

و بتعويض هذه القيمة في دالة الإنتاج نتحصل على دخل الفرد في المدى الزمني الطويل على النحو التالي:

$$y^* = [s/(n + d)]^{\alpha/1-\alpha}$$

و هي قيمة ثابتة بما أن كل المعطيات على يمين المعادلة ثابتة.

فسرت هذه القيمة التوازنية على أنها تحمل جواباً للسؤال حول لماذا يتم مشاهدة بعض البلدان و هي فقيرة ؟ بينما الأخرى غنية ؟ و ذلك بملاحظة أنه مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها ، كلما كانت معدلات الادخار مرتفعة كلما كان البلد غنياً نسبياً ؛ و مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها ، كلما كان معدل نمو السكان مرتفعاً كلما كان البلد فقيراً .

الفرع الثاني: جيمس ميد¹ Jims Mead :

لقد أخذ "جيمس ميد" بالأسلوب الكلاسيكي الحديث و استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المختلفة، استخدم نفس الفرضيات في نموذج " سولو سوان" كما افترض أن هناك منتجاً واحداً يمكن استخدامه للاستهلاك و الاستثمار.

و انطلق من دالة الإنتاج التالية : $y=f(K.L.N.T)$

(¹) وويل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها-حالة الجزائر، مصر و السعودية، دراسة مقارنة خلال 1990-2010"، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص 25.

Y : الناتج الصافي أو الدخل الوطني.

K : المخزون الصافي لرأس المال و المتجسد في الآلات.

L : القدر المتاح من قوة العمل .

N : القدر المتاح من الاستخدام الفعلي للأرض و الموارد الطبيعية، و يفترضه "ميد" ثابتا .

T : عامل الزمن المؤثر في التقدم التكنولوجي .

يرى ميد أن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من سنة لأخرى بتغير العناصر الثلاثة وفق المعادلة

$$\Delta Y = V \cdot \Delta K + W \Delta L + \Delta L' \quad \text{التالية:}$$

V : الناتج الحدي لرأس المال.

W : الناتج الحدي لقوة العمل.

ΔY : حجم الإنتاج نتيجة لتغير المستوى التكنولوجي.

ΔK : التغير في عنصر رأس المال.

ΔL : التغير في عنصر العمل.

و منه فالنمو حسب هذا النموذج يعبر عنه بصيغة معادلات نمو كالتالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{VK}{Y} \cdot \frac{\Delta K}{K} + \frac{WL}{Y} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Y'}{Y}$$

$\Delta Y/Y$: معدل النمو السنوي للناتج

VK/Y : الناتج الحدي لرأس المال، و هي تمثل الجزء من الدخل الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات.

$\Delta K/k$: معدل النمو السنوي لمخزون رأس المال.

WL/L : الناتج الحدي لعنصر العمل و التي تمثل الدخل القومي، و الذي يدفع كأجور لقوة العمل.

$\Delta L/L$: معدل النمو السنوي لقوة العمل.

$\Delta Y'/Y$: معدل النمو السنوي في التقدم التكنولوجي.

و تعتبر هذه المعادلة الأساسية لنموذج "ميد" ، والتي توضح أن معدل النمو الاقتصادي الممثل بمعدل نمو الناتج وهو

حصيلة لثلاث معادلات مرجحة للنمو، و هي معادلة النمو لمخزون رأس المال مرجحا بالناتج الحدي لرأس المال

و معدل نمو السكان المرجح بالناتج الحدي لقوة العمل، و معدل النمو التكنولوجي.

وكاستعراض عام حول نمو "ميد"؛ نقول أنه اعتبر معدل نمو السكان و معدل النمو التكنولوجي كثوابت، وأن التغير في معدل النمو يتحقق وفق سلوك كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال و حجم الادخار و الناتج الحدي لقوة العمل عبر الزمن.

ففي حالة ثبات معدل نمو السكان و معدل النمو التكنولوجي مع زيادة معدل المدخرات، فهذا سيؤدي إلى رفع نصيب الفرد من رأس المال و تنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، و هذا الانخفاض يمكن الحد منه في حالة زيادة إمكانية إحلال رأس المال محل كل من العمل و الموارد الطبيعية، و إذا كان المستوى التكنولوجي ملموساً، فالإنتاجية الحدية لرأس المال ستأخذ في الارتفاع بدلاً من الانخفاض.

الفرع الثالث: نموذج فون نيومان (John von Neuman) (*) (1)

يعتبر فون نيومان أول من قام بدراسة ممثلاً النمو في إطار نموذج خطي ذو معاملات تقنية ثابتة، حيث أن كل فائض يستثمر على كل فترة بحيث يبحث هذا النموذج على التخصيص الأمثل للموارد من أجل الحصول على أكبر مقدراً للنمو الأمثل، ومن خصوصيات النموذج ما يلي:

* n سلعة بحيث يمكن أن تكون مدخلات أو مخرجات.

* m التقنية الموجود من أجل الحصول على أعلى نمو.

وعليه يعتبر الاقتصاد منتجاً إذا كان $AX \leq BX$ أي كل ما هو منتج BX هو على الأقل أكبر أو يساوي ما هو مستهلك AX ، وحتى يكون هناك نمو يجب على الاقتصاد أن ينتج فائضاً لـ n سلعة، ونظراً لخطية تقنيات الإنتاج فإن نمو الاقتصاد g يستلزم على المتراجحة السابقة ما يلي: $(1 + g)AX \leq BX$.

ومن نتائج فون نيومان ما يلي:

- أنه بين وجود زوج $(X^*; r^*)$ والتي توافق قيمة النمو العظمى $r^* \geq r$.

المطلب الثالث: نظرية النمو الكينزية:

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929، ظهرت أفكار كينز (*)، وقد كان اهتمامه أساساً بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، وقد تناول كينز النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل التجميعي (الكلية)، وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية: العمل، سعر الفائدة، عرض النقود ومعدل الاستثمار.

(*) جون فون نيومان (1903-1957): امريكي الجنسية وهو يعتبر من مخترعي الحاسوب، بحيث أن الهندسة الحالية للحاسوب تسمى بـ "هندسة فون نيومان" أما في ميدان نظرية النمو الاقتصادي فإن من أشهر كتابته "A Model of General Equilibrium" وهذا في سنة 1937.
(1) Bernard Guerrien, Dictionnaire d'analyse économique, Troisième édition, Paris, Edition La Découverte, 1996, p126.

(*) جون منيراد كيز (1883-1946): اقتصادي إنجليزي يعتبر من الاقتصاديين ذات ميزة فريدة من نوعها، له عدة مؤلفات من بينها النظرية العامة للعمل و الفائدة والنقود (1936).

ويفترض كينز دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير ، وقد اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل ، بينما اعتبر النيو كلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولا وفي الدخل ثانيا . فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل وحجم العمالة في الاقتصاد الوطني.

وعند مستوى معين للاستثمار، يتحدد كما أشرنا مستوى الدخل ومستوى التشغيل، ويتوقف مستوى الاستثمار هذا بمعنى آخر على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة ، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة ، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي.

لقد وضع كينز عددا من الأسس الجديدة والتي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها ، وترتكز هذه الأسس والقواعد في النقاط التالية:

* كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي (*macro Economie*) ، عكس سابقه الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي ، من خلال الاهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة ، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي ، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

* يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل) والدخل ، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل ، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي (*Say*).

* يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب العرض من السلع والخدمات ، بل تكمن في الطلب الفعال والذي عرفه على أنه "الجزء من الدخل الوطني أو القومي ، الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم"¹ ، والقصور أو الضعف الذي وقع عليه أدى إلى هذه المشكلة.

* حسب كينز، الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقه ، الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولا ، وفي مستوى الدخل ثانيا ، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار ، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.

* لقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه ، لأن التدخل حسبه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام ، على عكس ما اعتقده الكلاسيكيون بقولهم أن التشغيل التام يحدث تلقائيا.

* لقد ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي ، ولم يتعرض كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض أو ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني².

إن الأفكار العامة التي اشرنا إليها والخاصة بالتحليل الكينزي صاحبها إيجاد نماذج كمية خاصة بالنمو الاقتصادي تركز على أفكار كينز؛ ومن أبرز هذه النماذج نجد نموذج هارود _دومار.

(1) سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القرشي، "مقدمة في اقتصاديات التنمية"، دار الكتاب للطباعة، بغداد، 1988، ص 70
(2) ، محمد عبد العزيز عجيبة، محمد علي اللبثي، "التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004 ص 102.

الفرع الأول: نموذج نموذج هارود- دومار (**): Harrod – Domar

يعتبر هذا النموذج أشهر نماذج الكينزيين الجدد ، ويعتبر الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي، ووفقه يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت ، أي الاهتلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات ، الأبنية ، الطرق ، والجسور ...)، وذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني . ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي (من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي)، لا بد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الاهتلاك. و تمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى برأس المال. ويعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمارات وبالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي. يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي وأسهلها تطبيقا.

ينطلق هذا النموذج من مجموعة فرضيات:

- يفترض أن الاقتصاد مغلق.
- تكلم عن مستوى معين من الناتج في ظل عمالة كاملة.
- تكلم عن نظام اقتصادي بأحكام وقرارات آلية و فورية.
- جميع مفاهيم الدخل والادخار والاستثمار ثابتة .
- يفترض أن متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- يفترض أن علاقة الادخار والميل الحدي لرأس المال ثابتة.
- المستوى العام للأسعار ثابت.

يشتمل النموذج على:

✓ دالة للإنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين رأس المال والعمل وتأخذ الشكل التالي:

$$(1) \quad Y = \text{Min} \{ vK, bL \}$$

✓ وبافتراض أن هناك فائضا للعمالة أو ندرة في رأس المال، تصبح دالة الإنتاج خطية في رصيد لرأس المال

$$(2) \quad Y = vK \quad \text{على النحو التالي:}$$

وبافتراض أن معدل اهتلاك رأس المال يساوي الصفر، يتطلب شرط التوازن سوق السلع أن يتساوى الادخار مع صافي الاستثمار وذلك على النحو التالي :

$$(3) \quad y = \frac{dK}{dT} = K^* = sY$$

(**)هارود روي فوير(1900-1978) : اقتصادي انجليزي من مقالته " An Essay on Dynamique Theory "، والذي إعتد في إنجازة على أفكار النظرية العام للعمل لـ كينز ، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي افسى دومار(1914-)، ومن ثمة سميا نموذج هارود-دومار أو بنموذج كينز للنمو.

(1) حسين عمر، الاستثمار و العولمة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000، ص 71-73.

و بتعويض Y من دالة الإنتاج يمكن التوصل إلى معدل نمو رصيد رأس المال:

$$(4) \quad G(K) = sv$$

وتعني هذه النتيجة أن رصيد رأس المال ينمو بمعدل يساوي معدل الادخار مضروباً في نسبة الناتج لرأس المال ، ويلاحظ في هذا الصدد أن معدل نمو رأس المال يعتمد على معطيات سلوكية ، كمعدل الادخار ، ومعطيات تقنية ، كنسبة الناتج لرأس المال ، وهي معطيات خارجة عن نطاق التحكم.

وللحصول على معدل نمو الإنتاج يمكن القيام بمفاضلة دالة الإنتاج مع الزمن نتحصل على:

$$(5) \quad Y' = vK$$

وبتعويض تعريف الاستثمار من المعادلة رقم (03) نتوصل إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

$$(6) \quad G(Y) = sv$$

وتعني هذه النتيجة أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنفس معدل نمو رصيد رأس المال، و يعتمد مثله على معطيات خارجية، سلوكية أو تقنية.

فإن معدل نمو دخل الفرد كمؤشر للأداء التنموي يكون n ، ويلاحظ أنه إذا كان معدل نمو السكان =

$$(7) \quad G(y) = sv - n$$

و تعني هذه النتيجة أن مؤشر الأداء التنموي يعتمد على معطيات خارجية بما في ذلك معدل نمو السكان.

إن تطبيق هذا النموذج يوصف بالسهل:

فإذا كانت لدينا فرضاً: $v = 0.2$ و $s = 0.25$ فإن معدل نمو الاقتصاد سيكون

$$G(y) = (0.2) \times (0.25) = 0.05$$

أي أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو بمعدل 5% ، وإذا كان نمو معدل السكان $n = 0.03$ فإن ذلك يعني أن معدل نمو متوسط دخل الفرد يساوي 0.02 أي 2% سنوياً.

ومن جملة الانتقادات التي وجهت إلى هذا النموذج أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها النموذج ، والتي تجعله غير واقعي ، ومن جملة هاته الانتقادات نجد:

- أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية ، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل ، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.

- أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة، وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.

- النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.

-فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية ، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

-إن النموذج غير واقعي بالنسبة للدول النامية بسبب اعتماده على مبادئ غير متوفرة بالقدر المطلوب كالادخار، وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحالة التشغيل الكامل.

المطلب الرابع: نظريات النمو الحديثة(الداخلية)¹:

إن القصور في تفسير التباعد والاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان جعل نماذج النمو الكلاسيكية تلقى معارضة كبيرة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ، كونها ترجع النمو الاقتصادي إلى عوامل خارجية مستقلة عن التقدم التكنولوجي.

هذا القصور يوفر إطارا نظريا لبروز نظرية النمو الداخلية، كما أن الدافع الأساسي في نظرية النمو الجديدة هو تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق، ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري، التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض . و يتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض ، مما ينتج عنه اختلاف حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة.

إن البناءات السابقة لمدرسة النمو الداخلي تفترض أن معدل الادخار ومعدل الاستثمار، ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان العالم.

وترى نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر للنمو ، وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات ، فبالنسبة لعنصر العمل، تربط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية والاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث والتطوير ، وهذا ما يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص الغلة أي عن طريق الاستثمار في الرأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال العيني.

ويمكن مما سبق إبراز أهم الاختلافات الموجودة في نظرية النمو الداخلي مقارنة مع النظريات التي سبقتها وعلى وجه الخصوص النظرية النيو كلاسيكية :

-ان نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرضيات النظرية النيوكلاسيكية القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي وفي أكثر الأحيان ، كالتأكيد على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس مال المستثمر ، وبافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية و الوفرة الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص.

(1) ميشال تودارو-ترجمة حسن حسين و محمود حامد محمود، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 155.

- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول.

- إن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج ، فلم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل. وقد تم بناء العديد من النماذج الكمية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على أفكار ومبادئ نظرية النمو الداخلي، ومن أهم هذه النماذج نجد نموذج بول رومار.

الفرع الأول: نموذج بول رومار¹ Paul Romer:

صاغ *Romer* نموذجه كالتالي :

النموذج يحتوي على مؤسسات منفصلة عن بعضها البعض، أي أن لها نفس دالة الإنتاج من نوع كوب دو غلاص

Cobb-Douglas

$$(1) \quad (y_{it} = (k_{it})^{1-B} (A_t L_{it})^B$$

حيث أن :

Y_{it} : إنتاج المؤسسة (i) ، في الفترة (t).

L_{it} و it : كمية العمل و رأس المال المستعمل من طرف كل مؤسسة.

A : رأس المال المرن أو المعرفة لكل المؤسسات و المرتبطة برأس المال الإجمالي ΣK_{it} .

$$(2) \quad A = (A)^{1/b} (\Sigma K_{it})^a$$

و منه تصبح المعادلة (01) كما يلي :

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-B} [A^{1/B} (\sum_{i=1}^n K_{it})^a L_{it}]^a$$

الفرع الثاني: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد:

أولا: نموذج AK ² : من خصائص هذا النموذج هو عدم تناقض مردودية رأس المال (K) ويعطي النموذج العام

لنموذج AK كما يلي : AKY

بحيث : A : تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجيا.

(¹) العمري علي، "دراسة تغيرات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 69.

(²) ،صوالبي صدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص49+ص50.

و الإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي بـ: AKY ، والإنتاجية المتوسطة و الحديثة لرأس المال ثابتة ومساوية لـ: A و بتعويض $\frac{f(k)}{k} = A$ في المعادلة لنموذج سولو نتحصل على: $g_k = SA - (n + \lambda)$

ومادام $y = AK$ و $c = (1 - s)y$ فإن معدل نمو الإنتاج والاستهلاك الفردي هي مساوية لـ g_k .
و عليه... فإن الاقتصاد ذو نموذج ذو تكنولوجيا AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان.

ثانياً: نموذج ذو أثر الخبرة وانتشار المعرفة¹:

تمكن رومر من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، وعليه؛ إذ اعتبرنا انه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة i بالمؤشر Ai وهذا يعني أن التغيير D_t يمثل التعلم الكلي للاقتصاد والذي بدوره يتناسب مع التغيير في Ki مخزون رأس المال.

ومنه دالة الانتقال هي $Y_i = f(K_i, KL_i)$ ، إذا كانت كل من K و L_i ثابتة فإن كل مؤسسة معرضة إلى تناقص مردودية Ki وهو ما لوحظ في نموذج سولو وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص:

$$(KL_i)^{1-k} y_i = A \cdot (K_i)^k$$

حيث: $0 < \alpha < 1$

و بوضع $K = \frac{k}{L}$ و $y = y_i L_i$ ثم يوضع بعدها $K_i = K$ و $y_i = y$
الناتج المتوسط هو: $\frac{Y}{k} = \bar{f}(L) = A \cdot L^{1-\alpha}$

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L وهو غير مرتبط بـ k ، وعليه فإن التعلم عن طريق التمرن وانتشار

المعرفة يغلب الميول نحو تناقص المردودية وهو اقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0 < \alpha < 1$

ومن هنا يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ: k_i

بتبسيط k و L وبتعويض $k_i = k_i$ نتحصل على i :

$$\frac{\varphi y}{\varphi y_i} = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha}$$

(¹) صواليلي صدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص50.

المبحث الثالث : فعالية السياسة النقدية ودورها في التنمية الاقتصادية

يتناول هذا المبحث مناقشة فعالية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا لاحتدام النقاش حول فعالية السياسة النقدية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، حيث اعتقد كثير من الاقتصاديين أن السياسة النقدية قادرة على تحقيق الاستقرار ومعالجة كل التقلبات في النقود، إلا أن هناك فريقا منهم مازال يعتقد بعدم فعاليتها وهذا ما سنقوم بتحليله، حيث نتعرض لفعالية السياسة النقدية في النظام الرأسمالي ، وفعالية السياسة النقدية في النظام الاشتراكي، و نتناول فعالية السياسة في الدول النامية، وفي المبحث الخامس نتطرق دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في النظام الرأسمالي

بعد استعراض آراء المفكرين الاقتصاديين الرأسماليين بزعامة الفكر الكينزي والفكر النقدي، وآرائهم حول مدى فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية، وهو ما يبرز بوضوح مشاكل النظام الرأسمالي ومدى إيجاد المعالجة لها بإحدى السياستين في تلك الفترة، أما السلطات النقدية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الجديد، تعمل في إطار يتسم بالعمولة الاقتصادية ورسوخ النقديين وتأثير قرارات السياسة النقدية على الاقتصاد، وهو ما يسمى بمثابة قنوات الانتقال النقدي. وحسب الاقتصادي الفرنسي (*Mishkin Frederic*)؛ فإننا نستطيع أن نميز بين ثلاثة أصناف رئيسية من القنوات، أي بمعنى آخر الطرق التي تطبق عبرها السياسة النقدية والتأثيرات على قرارات المتعاملين أو الأعوان، ومسيرة الاقتصاد، على معدلات الفائدة، على أسعار الأصول والقرض وهذا ما سنبينه في الفروع التالية:

الفرع الأول : قنوات معدلات الفائدة

حسب وجهة النظر الكينزية فإن السياسة النقدية التوسعية تؤكد انخفاضاً في معدلات الفائدة الحقيقية، وهذا ما يحفز الاستثمار الذي يدفع نمو الإنتاج والتشغيل، وتحفيز الاستثمار عندما لا يكون تمويلها (أي بتكلفة مرتفعة) يتعلق أساسا بالمؤسسات التي تجد المشاريع مرحة في المستقبل، عندما لا يكون تمويلها باهظاً، هذا ينطبق أيضا على العائلات التي تتزايد مقدرتها على الإفراض لإنجاز مشاريعهم، وخاصة العقارية منها.

إن عمل السلطات النقدية سيطبق مباشرة على المعدلات القصيرة، وعلى سيولة البنوك والمؤسسات المالية، وتكون الاستثمارات مشروطة أكثر بالمعدلات الطويلة، ولكن هذا يخص الحد من ارتفاع الأسعار الذي يتعلق أكثر بالسياسة النقدية.

فمن جهة المعدلات الدنيا في الأجل الطويل التي تتم حسب التقديرات للمعدلات القصيرة للسنوات في المستقبل، ومن الأفضل أن السياسة النقدية التي ستعلن أنها ستكون توسعية مستمرة مبنية على خفض المعدلات الطويلة .

ومن جهة أخرى فإن توقع التضخم ليس هيناً، ولكن يبقى معتدلاً لكي لا يثير تغيير اتجاه السياسة النقدية ويقلص المعدلات الحقيقية المقدرة سابقاً¹.

إن معدل الفائدة هذا كان محل جدل كبير، وخاصة فعاليته، ولكن التضخم أصبح العدو الأول في الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة تحت تأثير أفكار النقديين الذين أثروا بقوة على مستوى السلطات النقدية، فالتعاملون يتخيلون بصعوبة أن البنك المركزي يواصل إدارة سياسة نقدية توسعية بوجود من 5 إلى 10 % من ارتفاع الأسعار، فإذا حدث وأن فشلت السياسة النقدية في اتخاذ إجراءات للحد من ارتفاع الأسعار بشدة في فترة الراج، فإن هذا الفشل يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي، مما يجعل السياسة النقدية غير قادرة على مواجهة الانكماش الاقتصادي.

أما في حالة التضخم، فإن السلطة النقدية غير قادرة تماماً على التحكم في زيادة الأسعار، وذلك لأن السياسة النقدية يجب عليها أن تعمل على تحقيق هدف آخر مهم، وهو هدف الاستخدام التام، حيث أن صرامة السياسة النقدية المقيدة لكبح التضخم قد تؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي ويكون عاملاً لانتقال الحالة الاقتصادية من حالة التضخم إلى الركود.

بالإضافة إلى الاهتمام النسبي بمعدلات الصرف الذي يبدو قويا جدا خصوصا لدول الاتحاد الأوروبي، وقد نتصور الأضرار لفرنسا عندما تتنازل لتحقيق معايير التقارب وتترك الحالة السيئة للفرنك بالنسبة للمارك بفعل الأسعار المرتفعة جدا، ومعدلات الفائدة المنخفضة على التي في ألمانيا².

الفرع الثاني : قنوات الأسعار

من بين قنوات الانتقال للسياسة النقدية هي معدلات الصرف وأسعار الأسهم، فمعدل الصرف للنفود الوطنية تتجه نحو الانخفاض عند تبني سياسة نقدية توسعية، وهذا ما يشجع الصادرات ويرفع الواردات، وبالتالي يطبق أثراً إيجابياً إلا على ميزان المدفوعات، ولكنه أقل على النشاط الاقتصادي. وإنه من الممكن أن يؤدي تفهقر التبادل (مثلاً توفير أكثر للمنتوجات الصناعية لكل مليون طن من البترول المستورد) إلى إلغاء الآثار الإيجابية على المدفوعات الجارية لزيادة الصادرات وانخفاض الواردات، ولكن العمالة تستفيد، وتقدم بريطانيا وإيطاليا نموذجين حديثين لهذه الآثار.

إن قناة أسعار السلع الرأسمالية بشكل أساسي للمؤسسات وبصفة ثانوية المساكن هي غير معروفة جيداً، ويفهم هذا الأثر للسياسة النقدية من خلال الاستناد إلى تحليل *Tobin* ومعامله « *Q* »، وهي نظرية حركية في الاستثمار مبنية على أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية للأصل الرأسمالي إلى تكلفة الإحلال، وهي النسبة التي تسمى نسبة أو معامل *Q*.

(¹) Jacques Bichot , la monnaie et les systèmes financiers Ellipses éd , Marketing S, A .1997, p, 154.

(²) Jacques Bichot , Op.cit , P 155

وأشار توبان (*Tobin*) إلى أن المؤسسات يجب أن تستثمر عندما تكون $Q > 1$ ، لأنه ليس من المقبول أن تقوم المؤسسات باستثمار 1 دج لا يزيد القيمة السوقية بأكثر من دينار. إن هذا يشير إلى العلاقة بين قيمة المؤسسات أو المساكن في السوق وتكلفة التصنيع، أي ما يجب إنفاقه لإنجاز طاقة إنتاجية أو بناء مسكن. فعندما تكون Q مرتفعة فإنه من المهم خلق وحدات إنتاج جديدة، وبناء مساكن جديدة، فالاستثمار بالتالي يكون قويا، وبالعكس عندما تكون Q منخفضة فالمستثمرون لهم أفضلية لإنقاذ المؤسسات أو سلع المساكن في السوق، هذا يجعل الاستثمار يميل إلى الركود ويضعف النمو أو يكون سالبا، فالسياسة النقدية تؤثر على المعامل Q وتوفر للأعوان النقود التي يرغبون فيها عندما تكون سياسة توسعية، وتسرع لهم بالتخلص منها ومبادلتها بسلع حقيقية ، فالمؤسسات أو المساكن تعمل على رفع أسعارها أكثر وخاصة الجديدة منها ويكون المعامل Q مرتفعا. أما السياسة النقدية الضيقة تنتج بالطبع أثرا معاكسا، فيبيع الأعوان الاقتصاديون الأصول الحقيقية سعيا منهم للحصول أكثر على النقود التي تقوم بتريدها السلطات النقدية ويخفض المعامل Q .

إن هذه النظرية جذابة ولكنها تفترض ضمنا بأنه يوجد نوع من الفصل بين النقود والأصول المالية الأخرى، وقد استخدمت نظرية *Tobin* بنجاح في قرارات الاستثمار، كما أن استخدامها سهل، فأسعار الأسهم عادة ما تنشر إذا كانت هذه الأسهم متداولة في البورصة، وأسعار السلع الرأسمالية يمكن الحصول عليها.

الفرع الثالث : قنوات القرض

تشجع السياسة النقدية التوسعية البنوك على الإقراض من جهة، وتزيد الاحتياطات غير المقترضة للبنوك، وهذا خاصة من وجهة نظر مضاعف القرض الذي سيدفعها إلى الإقراض أكثر، ومن جهة أخرى أن انخفاض المعدلات يقلل مشاكل الخطر المعنوي والانتقاء الموجه إلى تحريك وترشيد القرض الذي قدمه كل من الاقتصاديين (*Weyss, Stiglitz*): SW , وهو مفهوم يشير إلى أن البنوك توزع قروضا قليلة عندما لا ترغب المؤسسات والعائلات في الحصول عليها بالشروط المطبقة، من النظرة الأولى يبدو أن هناك تناقضا لقانون العرض والطلب، وأن السعر (معدل القرض) لا يثبت عند مستوى التوازن E والذي يكون عنده تساوي الكميات المعروضة بسعر على الأكثر يساوي E ، والكميات المطلوبة عند سعر على الأقل يساوي E ، "فإذا قامت الأسعار بعملها، فإن ترشيد القرض لا ينبغي أن يوجد " هكذا يقول الكاتبون.

تقبل النظرية الكلاسيكية فقط الاختلالات الظرفية خلال فترات التعديل التي تنقل من توازن إلى آخر . لكنها تدعم $S.W$ ، ولا يتعلق الأمر باختلال مؤقت، ويمكن أن يكون سوق القروض دوما يتصف بعدم إشباع طالبي القروض بسعر يكون أكبر من المعدل المطبق.

(¹) سهير محمود معنوق، النظريات والسياسات النقدية، مكتبة عين شمس، القاهرة 1999، ص 171

بين كينز وجود توازن في مستوى أقل من التشغيل الكامل، وهي الوضعية التي يكون فيها عدد كبير من الأفراد مستعدين للعمل بالأجر الجاري، ولكن لا يوجد لهم المستخدم أو (رب العمل) أي منصب عمل.

الاقتصاديان (S.W) وضعوا نتيجة مماثلة في سوق القروض، وهذا يمكن أن يعرف بالتوازن في حالة مستوى أقل من الإقراض التام (*Sous-prétagé*) إذا جاز التغيير¹.

وعندما تكون السياسة النقدية توسعية؛ فإن البنوك ليست في حاجة إلى أن تكون متشددة في اختبار الملفات، وتكون الأخطار الكبيرة متناسبة أكثر في فترة المعدلات المرتفعة، والمعدلات المنخفضة تطبق أثرا على يسر المقترضين، وهو ما يسمى أحيانا بقناة الميزانيات، وترتبط أيضا بأفضل قدرة على الوفاء بالدين للمقترضين الموجودين. وتقوم ذمتهم من واقع أن الأعوان تبحث عن أصول حقيقية، ويستطيعون حساب ذلك التضخم للتخفيف من مديونيتهم، وباختصار... إن أصول ميزانيتهم تتجه نحو الارتفاع وخصومها تتجه نحو الانخفاض، وهذه هي أفضل صورة للذين يدخلون في حكم أصحاب القدرة على التسديد.

والمعايير المستعملة لمعرفة أي عون يمكن أن يستفيد من تسهيل إضافي لقيود ميزانيته تصبح أقل شدة وهذا هو المناسب للاستثمار و العمالة .

الفرع الرابع : اختلاف القنوات حسب البلدان الرأسمالية²

حسب الاقتصادي (*Coudert*) تختلف الأهمية النسبية لقنوات الانتقال وطرق التمويل حسب البلدان لأسباب عديدة هي: النظم المالية التي لها هياكل وتنظيمات وشبكات تمويل مختلفة، درجات الانفتاح، ودرجة المنافسة البنكية... إلخ، فمثلا عند انخفاض نفس معدلات الفائدة الموجهة للسوق النقدية لا تنتج آثار متساوية إذا كانت قروضا طويلة الأجل، ليست كلها بمعدلات ثابتة أو نسبة هامة من بينها بمعدلات متغيرة، مرجعية بمعدلات قصيرة، في الحالة الأولى لا يحقق تخفيض المعدلات النقدية سوى أثرا تدريجيا على المصاريف المالية للأعوان المدينة في الأجل الطويل وتدرجيا في النهاية للاقتراضات الجديدة، بينما النتيجة هي أكثر سرعة من الثانية، وأن 95% من القروض العقارية بمعدلات ثابتة في فرنسا، بينما 90% هي بمعدلات متغيرة أو تمت مراجعتها هذه في ألمانيا، بريطانيا وفي الأراضي المنخفضة.

أيضا نجد نسبة القروض بمعدلات مداراة لها أهمية كبيرة إذا كانت قوية، فالسياسة النقدية لها عمل يتسم بالضعف الكبير، حسب هذه النظرة يمكن أن تتطور هذه الوضعيات بسرعة، ففي فرنسا تجاوزت القروض بمعدلات مخفضة 57% من مجموع القروض في سنة 1986، و28% في سنة 1992.

(¹) Jacques Bichot , Op.cit , P.145.

(²) بيقب ليلي اسمهان- "ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو والانتقالية نحو اقتصاد السوق- حالة الاقتصاد الجزائري"- رسالة ماجستير- تلمسان- دفعة 2003- ص63.

بينت الدراسات الاقتصادية أن رد فعل الناتج الداخلي الإجمالي (*PIB*) عند ارتفاع 1 % لمعدلات الفائدة مختلف جدا حسب الدول أحيانا من جهة الآجال، ومن جهة الأثر الكلي.

فأجل رد الفعل يكون أعظما في ألمانيا، كما أن الأثر في هذه الدولة يكون كبيرا، أي أن الأثر قوي، فهو يصل إلى 1.5 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي، وحوالي 0.5% في فرنسا، بريطانيا، والأراضي المنخفضة (*les payes bas*)، وأقل من النصف وفي إيطاليا، ومهما كانت الاختلافات فهي تستدعي التفكير في أن عمل النظام الأوروبي للبنوك المركزية عندما تكون النقود موحدة في التداول لن يكون سهلا¹.

المطلب الثاني : فعالية السياسة النقدية في النظام الاشتراكي

تعرضنا في المطلب السابق إلى فعالية السياسة النقدية في النظام الرأسمالي، وفي هذا المبحث سوف نقوم بتحليل الأساليب المتبعة في الدول الاشتراكية في تخطيط شؤون النقد والائتمان، وهذا التخطيط الذي يعتمد على الخطة الاقتصادية التي تضم الخطة المادية السلعية والخطة المالية التي تشمل المشاريع في ميزانية الدولة، الخطة الائتمانية، خطة العملة، خطة الدخل النقدي، والإنفاق العائلي، ولذلك سوف نقوم بدراسة الخطة المادية السلعية والخطة المالية والائتمانية التي عن طريقها يتمكن بنك الدولة من ممارسة وظيفة المراقبة على الأنشطة الاقتصادية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال القروض المقدمة لهذه الوحدات الاقتصادية، ومراقبة حركات السحب والإيداع لحساباتها لدى بنك الدولة، ونتعرف على وسائل وأدوات السياسة النقدية وفعاليتها من خلال التعرض للخطة المادية (السلعية) والمالية في المطلب الأول، ورقابة بنك الدولة على الخطة في المطلب الثاني وتقييم أساليب الرقابة على الائتمان في النظام الاشتراكي في المطلب الثالث.

الفرع الأول : الخطة المادية (السلعية) والمالية

كانت الخطة الاقتصادية تتضمن تحديد مقدار ما ينتج من سلع وتحديد أسعارها، وكانت هي أساس خطة الائتمان التي تحدد الاعتمادات المرصودة لكل واحد من المنتجين، وبالتالي كانت تدفقات خطة الائتمان أداة لمراقبة تنفيذ الخطة الاقتصادية.

أولا الخطة المادية²: ويقصد بالخطة المادية الخطة الإنتاجية التي تنقسم إلى فرعين هما خطة الإنتاج الجاري وخطة الاستثمار.

1- خطة الإنتاج : تحتوي على تخطيط ما يلزم العملية الإنتاجية (بالكميات) من مواد خام و طاقة ويد عاملة مباشرة أو غير مباشرة، وتقدير حجم الإنتاج السلعي في نهاية الفترة الذي يناظر هذه المستلزمات الإنتاجية.

(1) Jacques Bichot , Op.cit , P .156 .

(2) زكريا الدوري ويسري السامرائي- "البنوك المركزية والسياسات النقدية"- دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع- عمان- طبعة 2006 ص 148

2- خطة الاستثمار : تحتوي على الاستثمار بغرض التوسع أو الاستثمار في مشاريع جديدة وتخطيط ما يحتاجه

الاستثمار (بالكميات) من آلات ومعدات ومباني، ووسائل نقل ومصاريف المستخدمين والمحروقات، كما

يتم تقدير حجم الاستثمارات العينية سواء كان تقدير وحدات الإنتاج الجديدة أو التوسعات التي حدثت .

ويتم صياغة هذه الخطة من قبل لجنة التخطيط المركزي طبقا لتوجهات السياسة الاقتصادية، وتقوم الوزارات المعنية بتخصيص الاعتمادات الاستثمارية، وبالتعاون مع جهاز التخطيط المركزي وبنك الدولة، وتبين مجموع هذه الخطط المنتجات المطلوبة من ناحية الكمية والنوعية وعدد العمال المستخدمين وأجورهم، ومجموع تكاليف الإنتاج والاستثمار الجديد، وكذلك تحديد مدة التنفيذ، وبذلك تصبح الخطة الإنتاجية أو الاستثمارية لكل مشروع عبارة عن جدول يبين المدخلات والمخرجات الإحصائية .

ثانيا : الخطة المالية والائتمانية¹

يتم إعداد الخطة المالية لكل وحدة إنتاجية من قبل السلطة العليا مع البنك المركزي وبنك الاستثمار التي تبين الموارد المالية الموجودة في ميزانية الدولة أو الاقتراض من الجهاز المصرفي، بحيث يتم مقابلة الكميات السلعية التي تم تقديرها في الخطة الإنتاجية بأرقام مالية وتحديد أسعارها ، وبالتالي فإن الخطة لها جانبين؛ يتعلق الأول بالموارد المالية للمشروع سواء قيمة الإنتاج الذي تم تصريفه أو الائتمان المصرفي المقدر لها أو المنح المخصصة لها، وكانت معدلات الإقراض تحدد إداريا، أما الجانب الآخر فيتعلق بالنفقات المقدرة للمشروع لتغطيه نفقات إنتاجه الجاري أو نفقات الاستثمار، وكانت المشروعات تدفع المستحقات لبعضها البعض الأجر باستخدام التحويلات المصرفية.

كما يتم تحضير هذه الخطة حسب الخطة المادية أو السلعية، ولكن هنا ليس بالكميات ولكن بالوحدات النقدية، كقيمة المواد الأولية وقيمة الطاقة وقيمة الأجور، بالإضافة إلى كل التكاليف الإنتاجية المقدرة على أساس الأسعار المحددة في الخطة، وهذا مقابل قيمة الإنتاج الذي يراد بيعه بأسعار أيضا مخططة .

الفرع الثاني : رقابة بنك الدولة على الخطة الائتمانية

يمارس بنك الدولة في النظم الاشتراكية رقابته على الخطة الائتمانية من خلال إعدادها وإعداد خطة تداول النقود (العملة الخاصة بكل بلد)، وسوف تقوم بعرض هذين النقطتين كما يلي :

أولا : إعداد الخطة الائتمانية وتداول العملة²

يقوم بنك الدولة بإعداد خطة الائتمان للأجل القصير، كما يقوم بإعداد خطة الائتمان طويل الأجل مع بنك الاستثمار، ويتم وضع الخطة الائتمانية بناء على تقديرات الاحتياجات المالية لكل مشروع، وتعتمد خطة الائتمان على

(¹) - نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية- "مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري" ص 98
(²) - J.P.Gourlaouen et Y.Perraudeau- « Economie, problèmes monétaires et financières » - Librairie Vuibert- édition 1987- paris- page 32

الخطة المادية، ويفرض على المؤسسات العامة أن تعلن عن احتياجاتها للائتمان للجهات المعنية بشكل دوري حتى يتسنى للجهاز المركزي التفكير في تدبير الموارد المالية لذلك، كما تهيئ خطة لتوزيع الائتمان على مختلف القطاعات. وتبرز خطة الائتمان مقادير القروض الممنوحة وكيفية توزيعها حسب آجالها (قصيرة، طويلة الأجل)، والقطاعات التي ستوجه لها هذه القروض، وكانت معدلات الإقراض تحدد إداريا، وتدفع المشروعات المستحقات لبعضها البعض (الأجر)، باستخدام التحويلات المصرفية، ولم يكن بوسعها أن تستخدم الأموال النقدية إلا لدفع الأجور والمرتببات، ولكن ليس لها أن تستخدم أرصدة ودائعها إلا للأغراض المبينة في خطة الائتمان، ولذلك فإن الخطة الائتمانية التي تتعلق بالدولة ككل هي بمثابة دليل عمل تلتزم به كل المؤسسات الائتمانية. كما أن الخطة تبين الموارد الذاتية والموارد الخارجية للمؤسسات العامة، وكانت الموارد الذاتية للمشروعات في الاتحاد السوفياتي لا تتجاوز 40% من جملة رأس مال العامل، أما الباقي تقدم قيمته على شكل قروض، وهو ما يجعل الاقتراض إجباريا على كل المشروعات، لأن القانون كان يسمح للمؤسسات الاحتفاظ برأسمالها التشغيلي وأن تقوم باستثمار ما تحققه من أموال، بل أن كل الأموال تعود إلى الخزينة المركزية، وتعد الخزينة المركزية للدولة خطة، حتى لا تتمكن هذه المؤسسات من الإفلات من رقابة البنك على عملياتها، ويتم إعداد الخطة الائتمانية سنويا، وتتم مراجعة التقديرات كل ثلاثة (3) شهور حتى يمكن تجنب أي قصور أو نقص وتصحيحه.

يقوم بنك الدولة بإعداد خطة مسبقة تسمى خطة العملة أو الخطة النقدية التي تركز على كمية النقود المتداولة، فقد ركزت السياسة النقدية على تحديد المقدار المستهدف من الأموال النقدية المطروحة في التداول والخطة النقدية تحدد مقدار العملة التي يجب أن يصدرها "الجوسبنك"، وهي المؤسسة المسيطرة على النظام المصرفي لأكبر دولة آنذاك، تمثل النظام الاشتراكي وهي الاتحاد السوفياتي، كما يتم تحديد المبالغ التي تخصص لدفع الأجور والمرتببات و الجوسبنك يسوي مدفوعات المشروعات ويقوم بوضع وتنفيذ خطة الائتمان والنقد، ويمول عجز الميزانية.

وكانت خطة تداول النقود تأخذ شكل ميزانية، حيث يمثل الشق الأول تقدير الإيرادات النقدية في فترة ثلاثة (3) أشهر مقبلة، والشق الثاني يمثل تقدير النفقات من البنكنوت، والفرق بين جانبي المتحصلات والمدفوعات يعتبر صافي المتغير في العملة المتداولة خارج البنك، ومن هنا يقرر بنك الدولة ما يضيفه إلى البنكنوت المتداول، وبالتالي فإن بنك الدولة أو الجوسبنك مؤسسة هجينه، تقوم بوظائف تتوزع في اقتصاديات السوق بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبالإضافة إلى ذلك اشتمل النظام المصرفي السوفياتي على بنك الادخار الذي كان يقوم بجمع مدخرات العائلات وعلى عدة بنوك متخصصة، وكان الجوسبنك يوجه البنوك المتخصصة توجيهها دقيقا، وذلك بتحديد سقف الائتمان لها وإمدادها بالأموال اللازمة، كما أن الخطة المالية تشتمل على خطة النقد الأجنبي ويحدد سعر الصرف إداريا، وكانت العملة غير قابلة للصرف وكان هناك نظام الإعانات المالية والضرائب، يعوض الفوارق بين أسعار التصدير والأسعار المحلية، ولا يكفي

بنك الدولة بالرقابة المالية على تنفيذ الخطة، ولكنه يقوم بعملية التفتيش المفاجئ على العمليات الجزئية للمشروعات التي يراقبها وعلى كميات المخزون السلعي لدى هذه المشروعات، بهدف التأكد من مطابقة التنفيذ الفعلي للبيانات المسجلة في التسجيلات المصرفية، ويؤدي هذه المهام جهاز في متخصص يلحق بالنظام المصرفي.

إلا أنه في سنتي 1990-1991 جرت إصلاحات جعلت البنك المركزي لروسيا مستقلا من الناحية العملية عن الجوسبنك، كما تم التحول من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد متجه نحو السوق، واستخدام سياسة الائتمان كمحرك للنمو، وتطوير نهج متجه إلى السوق لتنفيذ السياسة النقدية.

الفرع الثالث : تقييم أساليب الرقابة على الائتمان في النظام الاشتراكي¹

كما سبق أن ذكرنا أن الخطة المالية والائتمانية هي التي تحدد حجم الائتمان على المستوى المركزي للبلاد وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية، وتنظيم توزيعه حسب مجالات استخدامه المبينة في الخطة، ولذلك فإن بنك الدولة هو الذي يراقب الائتمان، وبالتالي فهو ليس بحاجة إلى التفكير في استخدام أساليب الرقابة الكمية والكيفية والمباشرة المستخدمة في النظم الرأسمالية والمختلطة، كما أن الأهداف المتوخاة من الرقابة التي يمارسها البنك المركزي في النظام الرأسمالي والمختلط تتمثل في تحقيق معدل نمو عال، تحقيق التشغيل الكامل، المحافظة على قيمة العملة والاستقرار النقدي؛ إلا أن الوصول إليها لا يقع على عاتق الدولة في الاقتصاديات الاشتراكية المخططة مركزيا، بل أن هذه الأهداف تتكفل بها الخطة الاقتصادية الكلية التي تحدد معدل النمو الاقتصادي المخطط وتحقق التشغيل الكامل والمحافظة على قيمة العملة.

أما أساليب الرقابة على الائتمان مثل سياسة معدل إعادة الخصم فليس لها أي دور على الائتمان في الدول الاشتراكية المخططة مركزيا، طالما أن توزيع الائتمان محدد وفق الخطة الائتمانية القومية، ومعدل الفائدة محدد إداريا، ثم إن خفض أو رفع سعر الفائدة لن يؤثر على انخفاض أو زيادة الطلب على القروض من بنك الدولة، وعلى الرغم من ذلك فإن بنك الدولة كان أحيانا يستخدم سعر الفائدة لعقاب المؤسسات الاقتصادية التي تتجاوز تاريخ استحقاق ديونها، وهذا لتشجيع المؤسسات الاقتصادية الأخرى لسداد القروض في موعدها المحدد، أما بالنسبة لأداة سياسة السوق المفتوحة، فإنها لم تكن أيضا تستخدم في النظم الاشتراكية المخططة مركزيا وهذا يعود لعدم وجود أسهم يمتلكها الخواص، وبالتالي فإن هذه الدول لا تحتوي على أسواق مالية يتعامل فيها الأفراد بالأسهم والسندات.

وفيما يتعلق بسياسة تغيير نسبة الاحتياطي الإجباري، فإنها لم تكن موجودة لأنه لا توجد بنوك تجارية متعددة حتى تلتزم بالاحتياطي الإجباري، لأن بنك الدولة كان يقوم بأعمال البنك المركزي والبنوك التجارية في آن واحد، فهذا البنك يقوم بتقديم الائتمان قصير الأجل للمشروعات والمؤسسات الاقتصادية.

(1) - دحمان بن عبد الفتاح - " محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لـ FMI - حالة الجزائر " - رسالة ماجستير - جامعة الجزائر 1997 ص

أما إذا أردنا تقييم الرقابة الكيفية السائدة بالدول التي تتبع النظام الرأسمالي أو المختلط، فإننا نقول أن هذه الأساليب لا تتسم بالدقة والإحكام في الرقابة التي تتحقق لبنك الدولة على الخطة الائتمانية، والنقدية، ومجالات استخدامها ونوع القطاعات الموجهة لها هذه القروض، بحيث نلاحظ أنه في ظل النظم الرأسمالية لا يوجد من يمنح المقترضين من البنوك التجارية من استخدام القروض في غير تلك المجالات والقطاعات المرغوبة، وهذا عكس ما هو سائد في النظم الاشتراكية حيث تكون الرقابة محكمة نظرا لسيطرة بنك الدولة على مجالات استخدام الائتمان.

أما تقييم أساليب الرقابة المباشرة على الائتمان التي تشمل التعليمات والتوجيهات والأوامر التي توجه للبنوك التجارية من قبل البنك المركزي من أجل تصحيح ممارساتها في نشاط الاقتراض والاستثمار؛ فإنه يتمثل في كون بنك الدولة في النظم الاشتراكية هو البنك التجاري والبنك المركزي في آن واحد، وهذا ما يجعل هذه الرقابة غير مجدية، ولذلك تقع هذه الرقابة على المشروعات في إطار الخطة الائتمانية التي يلتزم بها البنك فيما ترسمه الخطة من حدود سواء تعلق الأمر بالحجم الكلي للائتمان أو حصة القطاعات والمشروعات منه.

ولكن بعد الإصلاحات الاقتصادية الحالية التي مست معظم الدول ذات النظم الاشتراكية المخططة مركزيا، وقد اقتضى هذا النهج تطوير مجموعة من الأدوات النقدية غير المباشرة مثل: عمليات السوق المفتوحة وتسهيل الائتمان، قبول الودائع واشتراطات الاحتياطي... ولذلك تحققت إنجازات مؤسسية هامة تصب كلها في الواقع في التوجه نحو اقتصاد السوق.

المطلب الثالث : دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية :

يقع على عائق السياسة النقدية في الدول النامية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهي من مسؤولياتها التي تعتبر ضرورية في الاقتصاديات المتخلفة، وفي هذا المبحث سنناقش الدور الذي تساهم به السياسة النقدية من خلال جمع الادخارات وتشجيع الاستثمارات، والعمل على تطوير الأسواق النقدية والمالية، وفي الأخير نتعرف على مدى كفاءة السياسة النقدية لتحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

الفرع الأول : جذب الادخار وتشجيع الاستثمار:

أولا : جذب الادخار¹:

يتم ذلك عن طريق تشجيع الادخارات الوطنية واستخدامها الاستخدام الأمثل الذي يخدم عملية التنمية، بحيث كان الاعتماد السائد في الستينات وبداية السبعينات على رؤوس الأموال الأجنبية لعملية التنمية، إلا أنه بعد التغيير الذي تحول فيه الخطاب إلى كيفية تشجيع التنمية من الداخل والاعتماد على جذب المدخرات الوطنية، وقد أخذت العديد من الدول النامية بسياسة الاعتماد على الذات، أما أنواع الادخارات فهي إما ادخارات إجبارية (ضرائب - تضخم) ومن العقود (التأمينات - اشتراكات التأمين الاجتماعي)، أو ادخارات اختيارية من المؤسسات أو الأفراد.

(1) - إسماعيل محمد هاشم- "مذكرات في النقود والبنوك"- دار النهضة العربية للطباعة والنشر- بيروت- الطبعة الأولى 1996 ص196

فإذا لاحظنا أن الادخار الإجباري المتمثل في الضرائب نجد أن مستوى حصيلة الضرائب مرتفع في أغلب الدول النامية، وأن الجهاز الإداري لها لا يتمتع بالكفاءة اللازمة، وهو ما يتطلب جهوداً كبيرة من البنك المركزي لتقديم النصائح والمشورة لحكومات هذه الدول حتى تخفف من عبء الضرائب على الأفراد والمؤسسات، حتى يتمكنوا من الادخار في الأشكال الاختيارية التي تكون محل عمل لأدوات السياسة النقدية، ويعود سبب عدم نمو الادخار الاختياري إلى عدة عوامل منها:

- ضعف متوسط حجم الادخار الفردي .
- اعتماد الادخار الفردي على متوسط دخل الفرد، وأن هذا الدخل يتميز ببطء الزيادة.
- بالإضافة إلى أن هناك معوقات تقف في وجه تنمية تجميع المدخرات و هي¹ :
- أن أغلب سكان البلدان النامية هم من فئة الشباب، وهي أكثر الفئات إنفاقاً عليها من الحكومة كالتعليم والصحة، وبالتالي ضياع كتلة كبيرة من المدخرات .
- انعدام الثقة في المؤسسة المالية مع قلة الحوافز للمدخرين .
- بقاء المعتقدات التي تنظر إلى الادخار بفائدة نظرة المنع، وفي نفس الوقت عدم وجود مؤسسات تتلاءم مع أفكارهم حتى يستطيع الجهاز المصرفي الحصول على هاته المدخرات وتعبئتها لصالح التنمية.
- الخشية من اطلاع إدارة الضرائب على الأصول السائلة للمدخرين.
- كثرة المناسبات والإنفاق عليها ببذخ وتبذير واكتناز المعادن الثمينة كعرف اجتماعي يبرز مظاهر الغنى والمستوى الاجتماعي... إلى غير ذلك.

إلا أن الكثير من الدول بدأت تتغلب على عوائق كثيرة، مع سعيها لتخفيض اعتمادها على الموارد المالية الأجنبية، وتختلف البلدان النامية في هذا الشأن، فالبلدان المصدرة للنفط يبدو فيها القطاع الحكومي ذو فائض هو الذي يجوز معظم المدخرات والذي يقوم بمعظم الاستثمارات، في حين أن معدلات الادخار الفردية ضعيفة، وتعتمد المؤسسات الإنتاجية على مواردها المالية التي حققتها كأرباح من أنشطتها من القطاع الأجنبي، وبالتالي فإن العائق الذي يجب مواجهته هو كيفية العمل على خلق حوافز مغرية لجذب مدخرات من قطاعات أخرى لتعبئتها في التنمية، وهكذا فإن المهمة الكبرى والصعبة في نفس الوقت على عاتق السياسة النقدية، تتمثل في توفير موارد و إدخارات مالية حتى تصبح أدواتها قادرة على اجتناب التضخم أو الانكماش وإحداث الإنعاش الاقتصادي واستمراره.

ثانياً : تشجيع الاستثمار² :

إن أول شيء يعتمد عليه الاستثمار هو الادخار، وكما أن الادخار أيضاً يحتاج إلى أن تكون المؤسسات التي تعنى به متوفرة بشكل منظم وخاصة البنوك، ولذلك يجب على البنك المركزي أن يعمل على توفير الشروط القانونية والتنظيمية

(1) زكريا الدوري و يسري السامرائي - مرجع سابق- ص 150.

(2) إسماعيل محمد هاشم - مرجع سابق- ص 199

لهيكل البنوك التي تقدم القروض للاستثمار وذلك من خلال إحكام الرقابة بواسطة أدوات السياسة النقدية، والعمل على تشجيع إقامة بنوك متخصصة في جميع المجالات الاقتصادية التي تخدم عملية التنمية.

كما يجب على الدول النامية أن تقوم بحملات إعلامية للفت انتباه رجال الأعمال والشركات الأجنبية إلى فرص الاستثمارات الموجودة فيها.

ويقع على عاتق السياسة النقدية عبء توجيه القروض نحو مشاريع التنمية ذات الأولوية من خلال استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية النوعية المذكورة سابقا، التي تؤدي إلى تشجيع تدفق الائتمان نحو قطاعات التنمية الهامة، وتجنب تدفقها نحو قطاعات أخرى أقل إنتاجية ولا تخدم التنمية الشاملة مثل الاستثمارات في العقارات والمعادن التنموية.

وهناك ثلاث طرق تقليدية لتعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات هي الوساطة المالية، والتخطيط المركزي، والنظام المالي، وهناك من يضيف التضخم الذي يتم بموجبه تحويل المدخرات من القطاع الاستهلاكي إلى القطاع التجاري (كالعقارات والذهب) وذلك كنتيجة للعملية التضخمية.

الفرع الثاني : تطوير السوق النقدية والسوق المالية:

لكي تؤدي السياسة النقدية دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية لابد من وجود السوق النقدية و السوق المالية، والعمل على تطويرها بأساليب فعالة حتى لا تتسرب الموارد المالية المحلية نحو الخارج بحثا عن الفوائد المغرية والأمان المفقود في بلدانها، والحصول على السيولة في الوقت الذي تريد، والعمل على تجنب اعتماد المؤسسات الاقتصادية على الموارد المالية الأجنبية، وخاصة القروض الأجنبية بكثرة، والدول التي عملت على تطوير أسواقها النقدية والمالية هي التي تكون مؤهلة لأن تسهل عمل السياسة النقدية.

أما الدول الأخرى التي لم تطور بعد أسواقها تحتاج سلطاتها النقدية أن تراعي الجوانب التالية :

- ربط الاصدارات بسياسة الدين العام وعجز الخزانة العامة.

- تهيئة الجو المناسب للاستثمار في الأوراق المالية ومراعاة تفضيلات البنوك والجمهور والمستثمرين لنوع معين من الأوراق، على حساب نوع آخر ومحاولة توفيره بكثرة وخاصة سرعة الحصول على قيمة الورقة عند طلبها .

- السعي للحفاظ على حسن أداء السوق النقدية والمالية ورفع كفاءتهما من خلال تشديد رقابة البنك المركزي عليها وذلك بالتدخل المناسب.

- العمل على تنمية المؤسسات المالية والمصرفية التي ترفع مستوى الادخار والاستثمار معا، فمن ناحية يساعد نموها وانتشارها على تجميع المدخرات، كما أنها تقوم بتحمل المخاطرة التي تنتج من الاقراض المباشر من المدخر إلى المستثمر، وتقدم التسهيلات اللازمة لتمويل الاستثمار من ناحية أخرى، كما أنه وفقا لقانون الأعداد الكبيرة يمكن أن تقترض على

أساس قصير الأجل وتقتصر لآجال طويلة، كما أن خدمات القطاع المالي والمصرفي المنظم يخفض من متوسط سعر الفائدة في الاقتصاد لأنه يؤدي إلى تقليص القطاع المالي غير المنظم الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة.

- التحول من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي مفيد اقتصاديا، لأنه تاريخيا كان نمو الاقتصاد النقدي حافزا قويا لنمو البنوك وأنشطة الإقراض وتنوع الأصول المالية، ومشجعا على نمو الادخار والاستثمار .

- توفير المعلومات والبيانات والبحوث والدراسات اللازمة حول أوضاع عرض الأموال والطلب عليها مما يخفف العوائق الموجودة بين أصحاب الإدخارات والمستثمرين، والناجحة من عدم الامام بظروف واتجاهات سوق رأس المال مما يؤدي إلى اتساع السوق وانتظامها.

الفرع الثالث : درجة كفاية السياسة النقدية في عملية التنمية الاقتصادية

مما قد تمت الإشارة إليه، دور السياسة النقدية في البلدان النامية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما يلي¹:

- تساهم السياسة النقدية بصفة مباشرة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال عملية منح القروض التي تقوم بها البنوك إلى المؤسسات والمشاريع في مختلف قطاعات التنمية.

- توجه السياسة النقدية المدخرات إلى قطاعات معينة تريد الدولة تشجيعها، كما تحجبها عن قطاعات أخرى ترغب الدولة أن تخفض الاستثمار فيها خاصة إذا كانت مصدرا للتضخم أو الحد من الانكماش بأساليب كمية ونوعية.

- توفر السياسة النقدية جملة من المعلومات والبيانات حول المتغيرات النقدية والمالية والتي لا يمكن رسم أي سياسة نقدية بدونها.

- تساهم السياسة النقدية في فرض رقابة فعالة على الجهاز المصرفي وإخضاعه إلى توجهاتها.

- تقوم السياسة النقدية بالمساهمة غير المباشرة في تطوير بعض المناطق وبعض القطاعات .

وبصفة عامة فإن دور السياسة النقدية يكمن فيما يلي²:

- التأثير في عرض الائتمان و استعمالاته.
- الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.
- توفير عرض ائتمان ذو مرونة مقابلة لاتساع التجارة و نمو الدخل وتزايد السكان، بعد أن تكتسب دفعا وزخما تراكميين في الأجل الطويل، إلا أنه وبصورة عامة يجب أن نؤكد على أن السياسة النقدية لا تكفي لوحدها للتأثير بصورة فعالة في مستوى النشاط الاقتصادي أو وجهته للأسباب المختلفة المذكورة

(1) أشر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1990- 2006 " من إعداد: أ. لحول عبد القادر كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير- جامعة سعيدة. ص 17

(2) حاكمي بوحفص و عبد القادر دربال- "أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر"- Les cahiers du MECAS- العدد رقم 3 أبريل 2007- ص 330

آنفا، بل يتعين على الدول النامية من أجل تحقيق أهدافها في النمو و الاستقرار الاقتصادي أن تمزج

السياسة النقدية بالسياسة المالية المناسبة للسياسة التنموية، عن طريق الميزانية وحطة الإنماء .

كما يتعين على السلطات النقدية أيضا أن تحسن اختيار القاعدة الملائمة للإدارة النقدية، فهناك قاعدة معدل النمو الثابت للمعروض النقدي، وهي تتلاءم مع الدول التي تستطيع السيطرة على الكتلة النقدية المعروضة، وهذا يستلزم أن يكون تحديد سعر الصرف على أساس قوى السوق، ومن ثم يكون هناك توازن ميزان المدفوعات ممكنا في ظل الأسعار الحالية السائدة نتيجة لاتباع معدل ثابت في نمو النقود، كما تجب الإشارة انه لا يمكن تغيير هذه القاعدة من وقت لآخر وخاصة لتحقيق أهداف قصيرة الأجل¹.

وهناك قاعدة النقد الأجنبي التي تكون فيها علاقة وثيقة بين تغير معدل نمو العرض النقدي وبين عوامل أخرى ليست تحت سيطرة الدولة فهي خارجية، مثل دخول أو خروج العملات الأجنبية القابلة للتحويل، أو حقوق السحب الخاصة أو الذهب، حيث تسمح هذه القاعدة بتعديل الأسعار المحلية لتتلاءم مع الأسعار الدولية من أجل توازن ميزان المدفوعات، وفي هذه الحالة تتقلب الأسعار المحلية بقدر تقلبات الطلب على النقود، والمتاح من العملات الأجنبية، وفي هاتين القاعدتين يجب على كل دولة من الدول النامية الاعتماد على ما يناسبها من القاعدتين لإدارة الكتلة النقدية من أجل السيطرة على المعروض، بهدف تجنب حالات التضخم والانكماش، ويدفع بمعدل النمو نحو الزيادة².

(¹) دحمان بن عبد الفتاح - " محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لـ FMI - دراسة حالة الجزائر " - رسالة ماجستير - - ص182

(²) F. Renversez- « Eléments d'analyses monétaire » - édition Dalloz- 1988- P123.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليلنا لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بكل من التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي ، و على وجه الخصوص تحليلنا لمسار التنظير الاقتصادي لهذين المفهومين و مختلف المفاهيم المرتبط بكليهما نخلص إلى أن الاهتمام الكبير و البارز بقضية التنمية عموما ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية استجابة لمطالب المجتمعات المتحررة من الحركات الاستعمارية و التوافق إلى إعادة بناء نسيجها التنموي ، و بالمقابل أيضا اهتمت الدول الأخرى بتحقيق تطورات نوعية على صعيد التنمية الاقتصادية الشاملة.

تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوما شاملا، يتجاوز المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي الذي يعبر عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي ، فهي عملية تشمل التغير النوعي في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و قد تطور مفهومها ليرتبط بكل من التنمية البشرية و التي تعني مدى توفر معايير الرفاهية الاجتماعية من حيث التعليم و الصحة و المشاركة السياسية ، و التنمية المستدامة التي اهتمت بالتحال البيئي ومدى إحداث توافق بين احتياجات الجيل الحالي و الأجيال القادمة.

و بالنسبة للنظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي، فهي أيضا خضعت لظروف الزمان و المكان و متطلبات تحقيق التنمية ، و من النظريات التي تناولت موضوع تحقيق النمو الاقتصادي نجد نظرية النمو عند المفكرين الكلاسيك و تحديدا آدم سميث و دافيد ريكاردو و روبرت مالتوس و الذين يشتركون في فكرة التحليل الجزئي المرتبط بالقطاعات الإنتاجية و خاصة الزراعة و الربط بالزيادة السكانية ، هذا بالإضافة إلى نظرية النمو الكلاسيكية المحدثه (النيو كلاسيكية) ، التي تربط النمو الاقتصادي أساسا بالادخار و التقدم التكنولوجي و عملية تكوين رأس المال ، ثم ظهرت النظرية الكينزية للنمو المتميزة بالتحليل الكلي أو التجميعي و فكرة الطلب الفعال الذي يخلق العرض، و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال القوانين و التشريعات و تحقيق التوازنات في الأسواق ، و أخيرا ظهرت نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي) التي اهتمت بالعوامل غير التقليدية المحركة للنمو الاقتصادي مثل رأس المال البشري و الإنفاق الحكومي و النظم السياسية.



الفصل الثالث

أثر السياسة النقدية

على النمو الاقتصادي

1990-2014

تمهيد:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على أسس ومبادئ اقتصاد السوق، وذلك بعد أزمة سنة 1986م التي بيّنت بوضوح هشاشة الهيكل الاقتصادي في الجزائر، الأمر الذي تطلب في بداية الأمر القيام بإصلاحات ذاتية من دون اللجوء إلى أطراف أجنبية كمؤسسات النقد الدولية مثلا، ولكن هذا الاعتماد الذاتي قد نتج عنه تفاقم الأوضاع النقدية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، وتجلّى ذلك في ارتفاع معدلات التضخم ومستويات البطالة، ارتفاع حجم المديونية الخارجية وثقل خدمة الدين بالمقابل، ارتفاع عجز الميزانية العامة للدولة، انخفاض قيمة العملة الوطنية، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

ومن أجل الخروج من تلك الحلقة ومحاوله تصحيح الاختلالات الهيكلية التي عصفت بالاقتصاد الوطني، وذلك من أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات النقدية الداخلية و الخارجية، سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية المعتمدة في بناء ورسم مستقبل للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل وسائل تلك السياسة الاقتصادية العامة وتحديد أهدافها النهائية بدقة وبأولوية مسبقة التحديد، بعيدا عن أي خلفيات أو مصالح، وفتح المجال الواسع أمام السلطات النقدية لاتخاذ القرارات المثلى وفي الفترات المناسبة لذلك. من هنا كان لزاما على الدولة إعادة تنظيم هيكل وعمل النظام المصرفي ككل من خلال وضع أسس مضبوطة وقواعد منصوطة قانونيا وتطبيق الإجراءات بصرامة تامة فيما يخص التدابير العقابية، من أجل إعطاء السلطات النقدية في البلاد الحرية في رسم السياسة النقدية والتحكم في حجم الائتمان وتوجيهه المسار الأمثل بين مختلف القطاعات من دون مفارقة أو تفضيل.

المبحث الاول: تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر:

العولمة الاقتصادية ظاهرة من ظواهر القرن، تسعى الكثير من الدول لمواكبتها بشكل أو آخر والجزائر باعتبارها دولة موجودة في محيط عالمي يتسم بالتحول والتغير كان لزاما عليها أن تساير هذا النمط من التحول، بما يخدم مصالحها الإستراتيجية خاصة أنها في إطار خوض تجربة جديدة في نمطها الاقتصادي المتمثل في الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي المسير مركزيا إلى اقتصاد ليبرالي يسير وفق مبادئ وأسس اقتصاد السوق.

ولا شك أن هذا التحول في نظر الكثير من المحللين والخبراء الاقتصاديين الجزائريين والأجانب انه إذا لم يأخذ هذا التحول في بعده التنظيمي والاستراتيجي متطلبات العولمة، فسوف يكون مآله الفشل الذريع إنطلاقا من ذلك فإن برامج الإصلاح التي تعاقبت منذ السبعينات إلى منتصف التسعينات إلى إصلاحات اقتصادية في مرحلة الأزمة. وما أعقب ذلك من إصلاحات على مستوى السياسة النقدية من خلال قانون النقد والبنك 1986، والقانون المعدل والمكمل الذي صدر في سنة 1988، كما سنوضحه في بحثنا هذا كالتالي:

المطلب الأول: معالم السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الاشتراكي:

الفرع الاول: طبيعة النقود وتطورها في الاقتصاد الجزائري:

اولا: طبيعة النقود في الاقتصاد الجزائري

يؤدي التغير المستمر لقيمة النقود بالضرورة إلى تغير ثروات ومكتسبات الأمم والشعوب لذلك فالمشاكل النقدية والمالية تمثل مكانة هامة في أدبيات اقتصاد الدول وأبحاث المختصين، فدور النقود في الاقتصاد أحدث انعكاسات ونظريات عديدة حول ماهية النقود ودورها، وهل هي حيادية أو غير حيادية في الجزائر وقبل صدور قانون النقد والقرض كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط¹، ولم تكن أداة إستراتيجية من اجل التحكم في التنمية الاقتصادية، النقود اعتبرت كمعلم من معالم السيادة الوطنية فأنشأت لذلك وحدة نقدية وطنية "الدينار الجزائري"² وإصدار العملة الورقية الخاصة بالجزائر وتم تأميم المصارف. وقد بدأت مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي (1970-1974) فتحملت الدولة عبء كل الاستثمارات الوطنية، فالنقود لم تعد كأداة لتكوين رأس المال وإنما كظاهرة عددية تمكن من حساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغير النقدي للبترو، لذا أصبحت النقود كوسيلة لتداول التحول المحصل عليها من ربح البترول. لذلك تفتنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي للنقود وإعطائها مفهوم جديد يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتبادل رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون 1986 وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد وبالتالي ظهر الدور الايجابي للنقود وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بمعنى أنها بمثابة أداة مهمة إستراتيجية لدى المخطط والسلطات العامة.

ثانيا: عرض النقود في الاقتصاد الجزائري:

إن عرض النقود غير مستقل عن نوع تسيير وطبيعة التنمية الاقتصادية المعتمدة، ولما كان عرض النقود يخضع لمجموعة معقدة من القرارات لمختلف الأعوان الماليين، حيث بنك الإصدار والخزينة العمومية والبنوك الأولية، فالجزائر كغيرها من

(1) : بلعوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص : 163-165.

(2): تم إصدار الدينار الجزائري بتاريخ 1964/04/10 وهو عملة غير قابلة للتحويل تساوي قيمته آنذاك قيمة الفرنك الفرنسي 180 ملغ من الذهب.

الدول الاشتراكية أوكلت مهمة الإصدار بالدرجة الأولى إلى وزارة المالية التي تقوم بالوصاية على كل الأعوان النقديين والماليين، فلمهم هنا هي ما مدى تنظيم حجم الكتلة النقدية المتداولة والذي لا تكون له أي جدوى إلا في وجود سلطة نقدية خاصة بالمصرف المركزي الذي مجوزته أدوات ووسائل لازمة لتثبيت التدفق النقدي.

1: تطور الكتلة النقدية:

تحتوي الكتلة النقدية على كل أنواع وسائل الدفع الفورية التي مجوزة الأعوان الاقتصاديين داخل التراب الوطني فالكتلة النقدية بالجزائر هي:

النقود الورقية: تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية بالجزائر.

النقود الكتابية: تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر وتتكون أساسا من ودائع تحت الطلب لدى المصارف، وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير.

أشباه النقود: تتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل، والودائع الخاصة الميسرة من قبل مؤسسات القرض، وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين يطلق عليها اسم "السيولة المحلية" (M₂).

2: تطور مكونات الكتلة النقدية في الفترة الاشتراكية (1970-1985):

إن الباحث في مجال تطور مكونات الكتلة النقدية يلاحظ ارتفاعات شديدة في المعروض النقدي الذي سنوضحه في الجدول الآتي:

الجدول (1/3): تطور مكونات الكتلة النقدية M₂ في الفترة (1970-1985) الوحدة: مليار دج

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
القيم	14.4	15.93	21.04	25.86	30.95	33.75	43.60	51.96
نسبة الزيادة %		10	24	18	16	8	22	16
السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
القيم	53.13	60.18	84.73	109.15	173.89	165.92	194.72	223.86
نسبة الزيادة %	2	12	29	22	21	17	15	13

المصدر: بنك الجزائر (مؤشرات مالية و اقتصادية بالجزائر) تقرير ب2001

من هيكل الكتلة النقدية كما يوضحه الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاع في الكتلة النقدية M₂ حيث بلغت 223.86 مليار دج سنة 1985، في حين بلغت 84.73 مليار دج سنة 1980.

3: الكتلة النقدية والنتاج المحلي الخام:

يتعلق الأمر هنا بمقارنة زيادة الكتلة النقدية بالنتاج المحلي، فالزيادة المطردة للكتلة النقدية على حساب حجم الناتج المحلي تمثل خطرا حقيقيا على التوازن الاقتصادي الكلي نتيجة أن التدفقات النقدية أكبر من التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات، الشيء الذي نجم عنه تضخم حقيقي فعلي أثر بطريقة مباشرة على القيمة الشرائية للعملة وبالتالي على القوى الشرائية للفرد والمجتمع رغم سياسة الدعم التي كانت تتحملها الخزنة العامة.¹

(1) : بلعزوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص : 169-170.

الفرع الثاني: النظام المصرفي الجزائري:

إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية وبنجاعة الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة وقدرته على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات. فتطور الجهاز المصرفي يتبع تطور شكل ونظام النشاط الاقتصادي المتبع خاصة إذا علمنا أن معظم الدول النامية تعاني من تخلف في جهازها المصرفي وضعف و محدودية نطاقه وتأثيره، فهو بالتالي يحتاج إلى التطور ووضع السياسات المناسبة لتنظيم عمله وتوجيه نشاطه ليحقق الأهداف المرجوة منه. في ما يخص الجزائر، عن نشأة وتطور الجهاز المصرفي في فترة الاحتلال الفرنسي لم يخدم بالدرجة الأولى الجزائريين. بل كان في كثير من الأحيان نقمة عليهم، نظرا لارتفاع معدلات الفوائد الممنوحة للفلاحين الجزائريين، ولكن ورغم تناقضات وسلبيات الجهاز المصرفي آن ذاك إلا أنه يعتبر بمثابة مكسب لم تحض به بقية المستعمرات الفرنسية الأخرى.

أولا: النظام المصرفي في الجزائر المستقلة: ورثت الجزائر عشيبة الاستقلال نظاما مصرفيا واسعا، لكنه تابع للمستعمر وقائم على أساس نظام اقتصادي ليبرالي ونتيجة لذلك فقد واجهت وضعاً اقتصاديا مزريا وصعبا، بسبب النتائج التي خلفتها الحرب التحريرية، والنتيجة أن ظهر ازدواجية نظامين مصرفيين واحد قائم على أساس ليبرالي وآخر على أساس اشتراكي تابع للدولة وفي هذا الصدد لم يكن أمام السلطة الجزائرية في تلك المرحلة الحرجة سوى تأميم المنشآت والمؤسسات المصرفية والمالية الضرورية لتعبئة كل الموارد المالية الكفيلة بتمويل الاقتصاد فيمكن إرجاع تطور النظام المصرفي للجزائر المستقلة إلى ثلاثة مراحل كما يلي:

أ- إقامة جهاز مصرفي وطني: إن تاريخ 29 أوت 1962 هو تاريخ فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية، وهو سمح للأولى القيام ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزينة العامة والتدخل في بعض الميادين الاقتصادية.

1أ: البنك المركزي الجزائري: يعتبر إنشاء البنك المركزي الجزائري في حد ذاته حدثا تاريخيا ومكسب للجزائر بعد استقلالها، أمام المهام والوظائف التي أسندت له ففي مجملها لا تختلف عن المهام التقليدية للبنوك المركزية في مختلف الدول.

2أ: الصندوق الجزائري للتنمية: الفراغ الذي أحدثه تحفظ ورفض البنوك الأجنبية المشاريع في تمويل الاقتصاد الوطني، أدى إلى التعجيل بإنشاء الصندوق الجزائري للتنمية، بغرض تمويل المؤسسات الوطنية أمام عدم قدرة هذه الأخيرة الحصول على القروض البنكية الأجنبية من مهامه تسيير ميزانية التجهيز النتيجة أن هذه المرحلة كانت من أصعب مراحل إنشاء الجهاز المصرفي الكفيل بالنهوض والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار مما كان أمام الحكومة آن ذاك سوى القيام بإعداد جهاز مصرفي قوي وبسرعة خاصة أمام الرفض المتعمد للبنوك الأجنبية في تمويل النشاطات الاقتصادية.

تأميم المصارف وإقامة البنوك التجارية: بدأت هذه المرحلة 1966 إذ تم تأميم المصارف الأجنبية، وظهور جهاز مصرفي مؤمم. فنتج عن ذلك إنشاء مجموعة من البنوك لتعويض وسد الفراغ الناشئ عن استقالة المصارف الأجنبية.

ثانيا: الإصلاح المالي سنة 1971:

جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بهدف إزالة الاحتلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمار كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية العامة على مركزتها حساباتها الجارية وكل عمليات

الاستغلال على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع. إن الإصلاح المالي الذي أدخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة أو إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسة المصرفية والهيئة العامة للنقد والقرض أو إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية والتعويض بالبنك الجزائري للتنمية كل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى ضرورة ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة لتمويل الاستثمارات المبرجة سواء المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

ثالثا: مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية:

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات، وقد تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984) مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي ولم يقتصر الإصلاح على القطاع الحقيقي فحسب، كما عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري فانبتق عنهما مصرفان هما على التوالي: البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR في 13/03/1982، وبنك التنمية المحلي في 30/04/1985 كما عرف الاقتصاد الوطني في نهاية هذه المرحلة (1985) صعوبات مالية نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات. وانخفاض قيمة الدولار هذا ما أدى إلى الدخول في مرحلة التفكير في إعادة النظر في مبادئ تسيير الاقتصاد.¹

الفرع الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في مرحلة الأزمة:

إن انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق أي الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي كانت له انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية وعلى أهدافها وأدواتها، مما تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية، تمثلت خصوصا في الإصلاح النقدي لسنة 1985، ثم إصلاح 1986، ووصولاً إلى إصلاح 1990 المتعلقة بالقرض والنقد الذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضع مسار تطورها وأعاد للبنك المركزي وظائفه ومهامه، وخلق سوق نقدية بين البنوك.

أولاً: الأسباب والعوامل الدافعة للإصلاح:

عرف الاقتصاد الجزائري وضعاً غير متكافئ منذ الاستقلال إلى أزمة المحروقات سنة 1986، ويمكن إرجاع ذلك الاختلال إلى مجموعة من الأسباب والعوامل:

- اعتماد الصناعات المصنعة منذ السبعينات، كأخذ أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي فاعتمدت الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة وانهجت التخطيط وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد، والقطاع الخاص.
- غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات، رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، فتوقفت عجلة التنمية بانخفاض الاستثمارات بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كلية على المحروقات تراجع أسعار النفط وتقلص سوق المديونية الخارجية.

(1): بلعوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 175-176

مما زاد في تأزم الوضع في الجزائر بالإضافة إلى انخفاض أسعار المحروقات و ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية كالمواد الغذائية والترفيهية كاستيراد السيارات السياحية في إطار سياسة "من أجل حياة أفضل"، وهو ما أدى حدوث عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية.

● سياسة التمويل، اعتمدت الجزائر كلية في تمويل الاستثمارات المخططة وفقا للنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي، حيث لم تكون وظيفة هذا القطاع سوى خدمة الخزينة الأمر الذي أدى إلى نمو غير موازي بين الكتلة النقدية، والنمو الاقتصادي.

ثانياً: أثر المديونية الخارجية على الاستقرار النقدي:

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية حيث فتحت الأسواق المالية والنقدية الأجنبية على مصرعيها لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدها الحكومة وخاصة وأن نموذج التنمية المتبع قائم على الصناعات المصنعة الذي يتطلب رصد أموال ضخمة الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية للحصول على موارد مالية إضافية للتمويل البرامج الاستثمارية المخططة لذلك يمكن تتبع مراحل تطور المديونية الخارجية للجزائر من 1970 إلى 1990 عبر المراحل كالتالي:

● **المرحلة الأولى من 1970 إلى 1985:** قدرت المديونية الخارجية 1970 بحوالي 0.95 مليار لتصل إلى 17 مليار في 1980 أي تضاعفت 17 مرة خلال عشرية واحدة أما خدمات الدين انتقلت من 0.05 مليار \$ 1970 إلى 3.9 مليار \$ 1980، بلغت الديون الخارجية في نهاية المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) حوالي 12 مليار لترتفع بعد ذلك إلى 19.8 مليار \$ سنة 1985، وهذا ما يؤكد ارتباط مديونية الجزائر بالاستثمارات المخططة، ولكن هذه الديون لم تكن لتشكّل أي خطر أو حرج حيث كانت تسدد في أوقاتها المحددة. ففي الفترة الممتدة ما بين سنتي 1970-1985 أوجدت الجزائر نفسها في وضعية نسبية تجاه المديونية الخارجية هذه الوضعية الغير المناسبة جعلت السلطات الجزائرية تسعى على تخفيض حجم المديونية بواسطة التسديدات المسبقة خصوصاً في الفترة ما بين (1980-1985).

● **المرحلة الثانية من 1985-1990:** تميزت هذه المرحلة مرة أخرى بالانخفاض المفاجئ لأسعار البترول خاصة في سنوات 89-90-1991 وبأزمة سياسة وأمنية حادة، فأدى ذلك إلى ارتفاع المستمر للديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل كما يوضحه الجدول (2/3) كالتالي:

الجدول (2/3) : تطور الديون الخارجية خلال الفترة (1985-1991) الوحدة: مليار دولار

السنة	85	86	87	88	89	90
مجموع حجم الديون الخارجية	19.8	23.7	27.8	25.8	26.8	27.9

المصدر : بلعوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 180

أما الخدمات الدين في السنوات الثلاثة الخيرة من هذه المرحلة (88-89-90) فقد بلغت على التوالي: 9.5 مليار \$ ، 9.3 مليار \$ ، وأكثر 9 مليار \$ في الوقت التي بلغت فيه إيرادات صادرات الجزائر خلال هذه الفترة على التوالي

12.9 مليار \$ ، 12.11 مليار \$ ، 11 مليار \$ مسجلة بذلك ارتفاعات قياسية في نسبة خدمات الدين بلغت هذه النسبة 73.9% في 1990 .

ويمكن إرجاع أسباب ارتفاع نسبة الخدمات الدين خلال مرحلة الأزمة إلى أربعة عوامل رئيسية:

- انخفاض إيرادات صادرات المحروقات بسبب الانخفاض المفاجئ لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.
- تغيرات أسعار الصرف الدولار بالنسبة للجزائر، حيث تقدر نسبة صادرات المحروقات إلى الصادرات الكلية 95%.
- ارتفاع قيمة الواردات نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة سجلت الجزائر عجزا كبيرا في هذا المجال للموارد الغذائية المستوردة، بحيث تمثل مشتريات الجزائر بغير الدولار أكثر من 60%.
- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة لصالح الدول المصنعة في مقابل معدل فائدة حقيقي سالب للدول النامية، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول (3/3) : تطور معدلات الفائدة الحقيقية خلال الفترة (1985-1993)

السنة	1985	1986	1987	1988	1889	1990	1991	1992	1993
النسبة %	2.5	3.75	5	5	6	0.28	14.3-	10.5-	3.5-

المصدر : بنك الجزائر (مؤشرات مالية و اقتصادية بالجزائر) تقرير ب 2001

فمن خلال الجدول أعلاه يتضح زيادة معدلات الفائدة بوتيرة نحو الأعلى في السنوات (1985-1991) لكن من سنة 1991 إلى غاية 1993 تبقى مستقرة.

أما في هذه الوضعية المتدهورة لمؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، قامت الحكومة الجزائرية بإصلاحات اقتصادية ومالية ونقدية انطلاقا بقانون النقد والبنك 1986، وقانون النقد والقرض سنة 1990، مروراً بقانون 1988 المعدل والمكمل لقانون 1986، وغير ذلك من الإصلاحات التي مست مختلف قطاعات الإنتاج ومؤسسات الخدمات إلا أن الوضع تأزم أكثر في نهاية 1988 (أحداث 1988/10/5)، أمام هذه الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية لم تكن أمام السلطات الجزائرية إلا التوجه إلى مؤسسات النقد الدولية في نهاية 1989 في إطار اتفاقيات التمويل المدعومة والتي جرت في سرية تامة.

الفرع الرابع: إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق:

بعد أن تعرضنا لأسباب الأزمة التي حلت بالدولة الجزائرية في سنة 1986 حيث توقفنا عند أزمة البترول، وما يتبع عنها من اختلالات على مستوى ميزان المدفوعات، نتيجة الارتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين، بسبب تقلص موارد الدولة من عائد الصادرات كانعكاس مباشر لانخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية. هذا ما دفع الدولة إلى إحداث عدة إصلاحات في هياكلها، وخاصة على مستوى الجهاز المصرفي حتى تكون قادرة على إعطاء الوجه الحقيقي الذي لا بد أن تظهر به في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: قانون القرض والبنك لسنة 1986: تحت ضغط أزمة النفط الخانقة، فأول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة من الإجراءات التي كانت تهدف إلى التحول بالنظام الاقتصادي مبادئه ومؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أساس وقواعد السوق، هو إصدارها لقانون بنكي جديد¹، هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة المصرفية. وبموجب قانون 86-12 المتعلق بنظام البنك والقرض تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية حيث يقوم القانون على إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي ودون الخوض في تفاصيل بنود ومواد هذا القانون، يمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالي:

تقليص دور الخزينة المتعاطم في تمويل الاستثمارات واشتراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد الضرورية للتنمية الاقتصادية. أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك وإن كانت هذه المهام تعوزها الآليات التنفيذية. تم الفصل بين البنك المركزي كقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية هذا ما سمح بقيام نظام مصرفي قائم على مستويين.

سمح للمصرف ومؤسسات التمويل بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها. كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه والحد من مخاطر القروض خاصة عدم السداد.

ثانياً: قانون استقلالية البنوك لسنة 1988:

لم يخلي قانون 1986 من النقائص العيوب، فلم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988. وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي سمح باستخدام البنوك كمؤسسات مع القانون، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-06 المعدل والمتمم للقانون 86-12.

وفي هذا الإطار يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية:

إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.

يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات بعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.

يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب دين خارجي.

والنتيجة أن الإصلاحات الاقتصادية والمالية عرفت نوعية هامة سنة 1988، فقد لأصبحت البنوك تسيير وفقاً للمبادئ التجارية والمردودية على اعتبار أن هذا القانون يعتبر مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية، ومن هنا يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلاً في سنة 1988.

تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.

(1): قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك والقروض.

(2): بلعوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

إيجاد مرونة نسبة في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

وأخيرا يمكن القول أن قانون القرض والنقد قد وضع وبشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مشير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق.¹

المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في ظل إصلاحات قانون النقد والقرض

لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية قبل صدور قانون العرض و النقد مع ضعف الوساطة المالية و عدم تطور السوق النقدية، إلى جانب التداخل في الوظائف بين الخزينة العمومية و البنك المركزي الذي يلعب دورا ثانويا، ولم يلعب أي دور في مجال مراقبة البنوك، بل و حتى وظيفته المتمثلة في إعادة الخضم لم تكن سوى أداة لتزويد البنوك التجارية بالسيولة الضرورية، أما الخزينة العمومية فهي التي لعبت الدور الرئيسي في القطاع العام باحتكارها معظم المدخرات الوطنية و ذلك من خلال حسابات التوفير البريدية و إصدار السندات الاستثمارية بالإضافة إلى صغر حجم القطاع الخاص و عدم قابلية السندات الحكومية للتداول، فلم يكن هناك تقريبا وجود للأسواق المالية، ساد الوضعية المالية بنوع من إحتلالات لكن ابتداء من 1990 بدأ الوضع يتغير مع القانون الجديد وبدأت تظهر بوادر التجديد و الابتكار المالي، ووضع إطار قانوني للسياسة النقدية بالإضافة إلى إدخال أدوات جديدة للسياسة النقدية.²

الفرع الأول : قانون القرض والنقد 10-1990:

وضح القانون المتعلق بالقرض والنقد³ النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي المتراكمة لغاية 1990/04/14 وفق جدول يمتد على 15 سنة، تم إلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة.

اولا: مبادئ قانون القرض والنقد⁴:

يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل والمتمم لسنة 1988، فالمبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي تعتمد عليها، تعكس إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل، أما عن مبادئه السياسية فإنه يمكن اختصارها:

(1) : قانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988- المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالبنك والقرض.

(2): بلعوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

(3) : إيرير محمد (2008)، ماجستير سبق ذكرها، ص: 145.

(4) قانون 1990-10 المتعلق بالقرض والنقد المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ 1990/04/14.

الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: تبنى قانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي.

الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: جاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية.

استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاطف للخزينة، تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها، الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: جاء القانون ليضع حدا لذلك، فأبعدت الخزينة من منح القروض الاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة. ومن تم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدول الاقتصادية للمشروع.

أهمية السياسة النقدية: كان من مبادئ قانون 10-90 إعادة الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد بعد ما كانت مهمشة ومغيبة خلال ثلاثة عقود من الزمن، ونتيجة لذلك أعيد للبنك الجزائري وظائفه ومهامه التقليدية منها: إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية.

تحديد قيمة وشكل حجم ومواصفات الأوراق النقدية والقطع المعدنية، منح رخص انشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية، يضمن البنك الجزائري السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخله بالأدوات المباشرة وغير المباشرة.

ثانيا: أهداف قانون القرض والنقد:

يمكن التعرض بإيجاز لأهم أهداف قانون 10-1990 في التقاط التالية:

✓ وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي والمصرفي.

✓ رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسير النقد والقرض.

✓ إعادة تقييم العملة بما تخدم الاقتصاد الوطني.

✓ تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.

✓ إيجاد مرونة نسبة في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

وأخيرا يمكن القول وبايجاز أن قانون القرض والنقد قد وضع وبشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مشير مركزيا إلى اقتصاد وموجه بآليات السوق.¹

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية في ظل الاستقلالية:

مع الوضعية الاقتصادية البيئية للجزائر في السنوات الأخيرة للثمانينات، لم يكن ممكن تطبيق سياسة نقدية تقييدية تماما، كما أن أدوات السياسة النقدية المستخدمة كانت مباشرة أكثر مما كانت غير مباشرة. أما بعد صدور قانون النقد و القرض، فقد صار بنك الجزائر يستخدم مجموعة من الأدوات لتعديل سيولة النظام المصرفي أدخل فيها بعض الأدوات الجديدة التي لم تكن تعرف من قبل في الجزائر، فقد أحرز تقدما كبيرا في السنوات التي تلت صدور القانون في التصدي لمشاكل القطاع المالي و لقد ساهم التحرك نحو استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية كثيرا في هذا

(1): بلعوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص : 189.

التقدم, إلا انه في الجزائر, السياسة النقدية اعتمدت على أدوات مباشرة في 1991, لكن في 1992 وقف بنك الجزائر على حدود قصوى.

اولا: تأطير القروض البنكية:

مع الصعوبات التي عرفتھا الجزائر إثر هبوط الإيرادات النفطية, عرف منح الائتمان تأطيرا صارما يهدف محاربة التضخم الذي حدد كهدف للسياسة النقدية الجزائرية و باتحاد المجتمع النقدي (M_2) كهدف وسيط, و اختلف تأطير القروض تبعا للجهة.

1: تأطير القروض المقدمة للدولة: من خلال قانون النقد و القرض تم وضع سقف القروض الممنوحة للدولة,¹ حيث يحدد المبلغ الأقصى للكشوفات الممنوحة للخبزينة ب (10 %) من الإيرادات العادية للدولة المحققة خلال السنة السابقة. كما أن أجال تسديد هذه القروض لا يمكنها أن تتجاوز 240 يوم في مجموعها, و لا يتم منح هذه القروض بسعر فائدة وإنما بعمولة تسيير يتم التفاوض عليها بين بنك الجزائر ووزارة المالية. إلى جانب ذلك حدد قانون النقد و القرض² حجم السندات العمومية الموجودة في محفظة بنك الجزائر تبعا لعمليات إعادة الخضم أو للعمليات التي يمارسها في السوق النقدية, و حدد المبلغ الإجمالي الأقصى لهذه السندات (20 %) من الإيرادات العادية للدولة المحققة خلال السنة السابقة, أما استحقاقها فحدد ب6 أشهر.

2: تأطير القروض المقدمة ل 23 مؤسسة غير مستقلة: و يعتبر هذا النوع من الأدوات من أهم معايير تنفيذ البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي, فقد تم فرض حدود قصوى على القروض الممنوحة من طرف كل بنك لهذه المؤسسات كما تم فرض حدود قصوى على إعادة خضم الائتمان المقدم لهذه المؤسسات, في حدود كمية إعادة الخضم المحددة لكل بنك, إلا انه في 1992 تم التخلي عن فرض هذه الحدود القصوى و تجدر الإشارة إلا أن هذه الإجراءات تم اتخاذها في فترة إعادة هيكلة 23 مؤسسة عمومية للسماح لها بالحصول على الاستقلالية و ضمان نفقات تسييرها من طرف بنك الجزائر.

3: تأطير القروض المقدمة للاقتصاد: وضح قانون النقد و القرض حدا أقصى لمستوى إعادة الخضم للقروض البنكية المقدمة للاقتصاد, فقد تم تحديد وقت إعادة الخضم البنكية متوسطة الأجل ب 3 سنوات على الأكثر مدة الاستحقاق مقسمة إلى فترات أقصاها 6 أشهر, إلى جانب هذه القروض, يقوم بنك الجزائر بإعادة تمويل قروض الخبزينة و قروض موسمية لفترات تتراوح بين 6 أشهر و 12 شهرا, و يتم تأطير هذه القروض في شكل سقوف ثلاثية تبعا للتطور الثلاثي للتنبؤات الخاصة ببعض المجمعات النقدية و مجمعات القروض كمستوى إصدار النقود القانونية ومستوى احتياطات الصرف الرسمية و مستوى التسيقات التي ستقدم للخبزينة العمومية, و لقد وضع بنك الجزائر عقوبات على كل بنك يتجاوز السقوف المحددة له, بحيث أن كل ضغط على تكلفة إعادة التمويل الإجمالي تؤدي إلى تدهور سيولة البنك و محافظتها.

(1) المادة (78) من قانون النقد و القرض 1990.

(2) : المادة (77) من قانون النقد و القرض 1990.

ثانيا: معدل اعادة الخصم و معدل الفائدة:

و هو من أقدم أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف السلطات الجزائرية للتأثير على سيولة البنوك التجارية وتمويل النظام المصرفي الجزائري حيث يقوم البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق المالية المقدمة من طرف البنوك التجارية و لقد بقي معدل الخصم ثابتا منذ 1961 إلى 1986 ب (2.75%) إلا انه من هذا التاريخ و إلى غاية 1989 عرف تغيرات عديدة متتالية، و لقد كان معدل الخصم اصغر من معدل الفائدة الدائن مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص.

و بصدر قانون النقد و القرض 10/90 عرفت إعادة الخصم توسعا أكثر و صار بنك الجزائر يقبل إعادة خصم قروض جديدة، و حسب المادة (70) من قانون النقد و القرض يمكن للبنك المركزي إعادة خصم مستندات تحويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل و يمكن تجديد هذه العمليات على أن لا تتعدى مدة المساعدة التي يسدها البنك المركزي 12 شهرا. و لقد بقي بنك الجزائر إلى غاية 1994 يتحكم في سيولة النظام المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل لكل بنك على حدى و فرق بين إعادة تمويل القروض قصيرة الأجل ومتوسطة و طويلة الأجل.

كما تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي يتدخل بهذه الطريقة في غياب احترام الشروط المفروضة لإعادة التمويل و ذلك مقابل معدل فائدة مرتفع جدا، و لقد تم تعديل معدل الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة بصدر تعليمات للبنوك كالتعليمة 07-91 الصادرة في 03/04/1991 المتعلقة بتسيير تطهير وإعادة تمويل البنوك، و التعليمة 16-94 الصادرة في 10/04/1994 المتعلقة بأدوات سير السياسة النقدية وإعادة تمويل البنوك.

ثالثا: الاحتياطي الإجباري:

إلى غاية 1994 كانت السلطات النقدية تتحكم في سيولة النظام المصرفي كما سبق وأن اشرنا من خلال فرض حدود قصور على إجمالي إعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدى، وكذلك من خلال تسهيل إعادة الخصم، لكن هاتين الطريقتين كانتا تقدمان بناء على مبادرة من البنوك التجارية مما جعل تحكّم بنك الجزائر في السيولة غير فعال، وجعل البنوك التجارية تعرف تشوهات كبيرة في توزيع الموارد، و مراقبة السيولة البنكية و تعديل إمكانياتها بالأموال القابلة للتداول وأخطار الائتمان المنتسبة لها. لجأت السلطات النقدية إلى طريقة أخرى في إطار تعزيز الرقابة غير المباشرة، حيث بدأت في أكتوبر 1994 في فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية تقدر ب (3%) من مجموع الودائع (باستثناء الودائع بالعملات الأجنبية) تطبق عليه فوائد نسبتها (11.5%) إلا أن هذا المعدل مرتفع إذا ما قارناه بالدول المجاورة أين لا تخضع البنوك لأي تعويض على الإطلاق.

و لقد فرضت السلطات النقدية عقوبة على البنوك والمؤسسات المالية التي ينقص احتياطها الإجباري عن النسبة المحددة، و تتمثل في غرامة مالية تساوي (1%) من المبلغ الناقص.¹

و تجدر الإشارة إلى أن النص المتعلق بالاحتياطي الإجباري صدر من خلال التعليمة رقم 73/94 المؤرخة في 29/11/1994 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.

(1): المادة (93) من قانون النقد والقرض 1990.

رابعاً: السوق النقدية:

و هي المكان الذي يتم فيه تبادل نقود البنك المركزي من خلال حركة حساب مفتوح لدى مؤسسة الإصدار (بالمعنى الضيق)، أما بالمعنى الواسع فهي عبارة عن سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل أين يتم إقراض واقتراض الأموال للآجل القصير .

و في سنة 1989 تمت إعادة تنظيم سوق النقد جذريا في الجزائر، و مع قانون النقد و القرض المؤكد بالتنظيم أو القانون رقم (08/91) المؤرخ في 14/08/1991 والأمر رقم (28/95) المؤرخ في 22/04/1995، عرفت السوق النقدية منافسا جديدا و فتحت الأبواب لمتدخلين جدد مع تحديد معدلات الفائدة في السوق في إطار هامش محدد من طرف بنك الجزائر كما عرفت السوق إدخال أدوات جديدة مثل نظام المزادات و عمليات السوق المفتوحة.

1: السوق ما بين البنوك:

هي عبارة عن سوق نقد البنك المركزي يوظف فيه مؤسسات القرض فوائضاها أو تعطي فيه احتياجاتها من السيولة. و تعمل هذه السوق يوميا دون انقطاع من الساعة التاسعة صباحا إلى الساعة 15 سا و 30د. يعلن بنك الجزائر عن فتحه السوق المعدل المتوسط المرجح، كما يضمن الوساطة بين الطرفين (الطالب والعارض) في مفاوضات حول المعدل و مبلغ ومدة القرض، و تتم المفاوضات حول المعدل ب (1/32%) وعند اتفاق الطرفين يبعث بنك الجزائر إشعارا دائما أو مدينا ويصبح الحساب الجاري للمقترض دائما بمبلغ الاقتراض، وفي سياق عدم السيولة الهيكلية للنظام المصرفي قام بنك الجزائر بتعديل معدلات الفائدة ما بين البنوك من (7.14/32) عند فتح السوق لأول مرة في جوان 1989 إلى (10.14/32%) في جوان 1990 ثم (13.15/32%) في ديسمبر 1990 ثم (17%) مع سقف تفاوض يقدر ب (18%) ليصل إلى نسبة (14.27/32%) في ديسمبر 1994 ثم (21.33/32%) في جوان 1995.

2: تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية:

لبنك الجزائر عدة أدوات لتدخله في السوق النقدية منها:

أ- **عمليات السوق المفتوحة:** لهذه العمليات هدف محدد عادة هو معدل الفائدة، و تكمن في بيع و شراء البنك المركزي في السوق النقدية لسندات عمومية تستحق في اقل من (6 أشهر) وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بمنح قروض و لا يجوز أن يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه العمليات (20%) من الإيرادات العادية المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة.¹ و تتم العمليات بطلب بنك الجزائر

عن طريق التلكس من البنوك والمؤسسات المالية أن تعطي تسعيرة قاطعة للسند أو معدل فائدة محدد بسعر الشراء و سعر البيع، ويتحصل بنك الجزائر على العروض باستمرار ويختار أحسنها، يتضمن عروض هذه التسعيرة المبلغ الإجمالي للسندات المباعة وتاريخ العملية وتاريخ القيمة وتاريخ الاستحقاق و عدد الأيام بين تاريخ القيمة و تاريخ الاستحقاق (n) وكذلك الفائدة الاسمي (i) و تجدر الإشارة إلى أن العملية الوحيدة في السوق المفتوحة هي التي أجريت في 30/12/1996 وشملت مبلغ يقدر ب 4 ملايين دج بمعدل فائدة متوسط يقدر ب 14.94% و لحد اليوم لم تجر أي عملية أخرى.

(1) : المادة (77) من قانون النقد و القرض 1990

ج- نظام مزادات القروض: تم اللجوء إلى هذا النوع من أدوات الرقابة النقدية غير المباشرة في 1995 بهدف توفير السيولة اللازمة للسير الحسن للاقتصاد الجزائري, كما يتم تقسيم السندات في شكل ضمانات إلى 3 أقسام:

* سندات الفئة الأولى: و تتمثل في أذونات الخزينة, سندات التجهيز, تمثل قروضا بنكية ومضمونة من طرف الدولة, و سندات تمثل قروضا ممنوحة لمؤسسات من الصنف الأول, وهي قابلة للمناقصة.

* سندات الفئة الثانية: و هي سندات تمثل قروضا ممنوحة لمؤسسات من الصنف الثاني, لا تقبل إلا إذا حدد ذلك في المناقصة.

* سندات الفئة الثالثة: و هي سندات تمثل قروضا ممنوحة لمؤسسات من الصنف الثالث, هي لا تقبل أبدا.

و لقد تم تقسيم أو تصنيف المؤسسات تبعا للتعليمية رقم (74-94) المؤرخة في 1994/11/2 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر لتسيير البنوك كما يلي:

الصنف الأول: حقوق تجارية.

الصنف الثاني: حقوق ذات مشاكل محكمة.

الصنف الثالث: حقوق تعرف أخطار كثيرة.

و لقد قدر معدل مزايدة القروض ب (19.44%) في نهاية 1995, ثم في أكتوبر 1998 وصل إلى (11.54%) هذا ما نلاحظه انه هناك انخفاض بمرور السنوات المذكورة.

د- أذونات الخزينة: مثلت المديونية العمومية الداخلية في الجزائر في نهاية 1990 ما يقارب 526 مليار دج أي 36% من الناتج الداخلي الخام. كما مثلت المديونية النقدية القصيرة الأجل 30% من المديونية العمومية الداخلية. ومن هنا يظهر الدور المهم للخزينة العمومية في تطوير السوق النقدية و سوق رؤوس الأموال عن طريق التسيير النشط للمديونية الداخلية وضرورة تحديد وضعية لتمويل غير مباشر في إطار سياسة نقدية تحدد من جديد. و تتدخل الخزينة العمومية في السوق النقدية في من خلال بنك الجزائر باعتباره وكيلها المالي و الذي يقوم بخدمتها وذلك ضمان تحقيق عمليات مناقصات بيع سندات القابلة للتداول في السوق النقدية. و لقد بدأت هذه العملية لأول مرة في أكتوبر 1995. و بلغت أسعار الفائدة على السندات (22.5%) ثم انخفضت إلى (17.5%) في نهاية نفس السنة, وهو ما يستهل تطبيق عمليات السوق المفتوحة في نهاية 1996.

تصدر هذه الاذونات طبقا لاحتياجات خزينة الدولة التي تؤسس قرار إصدارها على أساس العروض المقدمة في إطار شروط سعر السوق النقدية من طرف المتدخلين فيه, و تضمن لخزينة العمومية باستمرار إصدارها باستحقاقات منتظمة إلى جانب هذه الأدوات يستخدم بنك الجزائر وسيلة أخرى لمراقبة البنوك والمؤسسات المالية تتمثل في إجبار هذه الأخيرة على إرسال ملفات القرض التي تتعدى حدا معيناً لبنك الجزائر لدراستها واتخاذ القرار حول الإمكانية المقدمة أو للاستفادة من إعادة الخصم المخصصة فصليا للبنوك.

الفرع الثالث: التطورات النقدية منذ عام 1991:

يتمثل دور السياسة النقدية في تكييف عرض النقود والطلب عليها بهدف منع الاضطرابات التي تؤثر على الإنتاج الحقيقي, كما تهدف إلى تحقيق الاستقرار في معدل التضخم عند مستويات دنيا دون أن تغفل عن نمو متباطئ في الكتلة

النقدية مع ضبط صارم للسيولة المحلية، لهذا عملت الجزائر منذ استقلالها على تحسين و تطوير سياستها النقدية وخاصة في فترة تحولها إلى اقتصاد السوق من خلال تبنيها عدة إصلاحات هيكلية على اقتصادها، و يمكن تقسيمها إلى فترتين تعكسان التغير الجذري في الوضع الاقتصادي الكلي، فخلال الفترة 1992-1993 كانت السياسة النقدية التوسعية بصفة أساسية إذا كانت تهدف إلى تمويل عجوزات الميزانية الضخمة واحتياجات التمويل لدى المؤسسات العمومية. و خلال فترة 1992-1993 وبسبب انعدام الانضباط المالي وزيادة الطلب للمؤسسات العمومية التي كان وضعها المالي قد تدهور نتيجة لزيادة الأجور الضخمة و التباطؤ العام في الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك لم يكن لها خيارا سوى تقديم الائتمان للمؤسسات حتى تتمكن من الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية.¹

لقد اكتفينا بهذا القدر في هذا المطلب لأنه سيظل الحديث عنه في جداول لاحقا في ما يخص السيولة و المعروض النقدي.

كان الهدف الوسيط للسياسة النقدية خلال الفترة (1994-1998) متمثلا في تجميع صافي الأصول الداخلية لبنك الجزائر، و قد سمح تعميق إصلاح أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (1994-1998) لبنك الجزائر بأن يتوفر على تشكيلة من أدوات السياسة النقدية تمثلت في:

معدل الفائدة موجه يحدد وفقا للتطورات الاقتصادية الكلية، و تطور المؤشرات البنينة.

أدوات السوق النقدية المتمثلة في اخذ الأمانات وإعلان مزادات بالقروض وقواعد هذا النظام منذ 1995 كنمط رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي، وكأهم أداء غير مباشر للسياسة النقدية نظام الاحتياطات الإجبارية.

الجدول (4/3): الوضعية النقدية خلال الفترة (1991-1993):

السنوات	1991	1992	1993
نسبة السيولة	48.1	48.1	52.2
قروض للاقتصاد الناتج الداخلي الخام	36.3	44.3	19.9
قروض للدولة إيرادات الموازنة	58.7	55	163.1
قروض للدولة الموارد العادية	144.2	150.7	386.5
إعادة تمويل البنك المركزي القروض للاقتصاد	33.3	16.8	12.7

المصدر: تقرير صندوق النقد. بنك الجزائر.

(1) : إبير محمد (2008)، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

و تبعا لذلك زاد حجم النقد بمفهومه الواسع (M_2) نسبة 22% خلال الفترة 1992-1993 مما يعكس التوسع في الائتمان المحلي بصفة إجمالية وأساسية، وقد كانت الاحتياطات الدولية مستقرة طوال الفترة وبالتالي فقد لعبت دورا محدودا (كانت 1.6 مليار دولار نسبة 1991 ب 1.5 مليار دولار سنتي 1992 و 1993).¹

و الجدول الآتي يوضح تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1993-1998) :

الجدول (5/3) : تطور نمو الكتلة النقدية M_2 في الفترة (1993-1998)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النقود M_1	446.9	475.9	519.1	595.2	671.6	813.7
نقود ورقية	211.3	223.0	249.8	290.6	337.7	390.8
نقود كتابية	235.6	252.9	269.3	304.6	333.9	422.9
أشباه النقود	180.5	247.7	280.5	324.4	409.9	474.2
كتلة نقدية M_2	627.4	723.6	799.6	919.6	1082	1592.4
معدل النمو % M_2	21.6	15.3	10.5	15.0	17.6	19.1
ناتج محلي خام LE PIB	1189.7	1487.4	2002.6	2564.7	2780.2	2810.1
معدل نمو LE PIB	10.7	25.0	34.6	28.1	08.4	01.1

المصدر: تقرير صندوق النقد. بنك الجزائر.

من هيكل الكتلة النقدية كما يوضحه الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاع في أشباه النقود حيث بلغت 474.2 مليار دج سنة 1998 وهو ما يمثل نسبة (40%) في حين كانت سنة 1993 180.5 مليار دج بنسبة 28.8%.

أما النقود الكتابية فعرفت تراجع حيث تمثل سوى 32.8% من إجمالي الكتلة النقدية سنة 1998. بعدما كانت تمثل 37.5% سنة 1993. في حين عرفت النقود الورقية شبه استقرار خلال الفترة (1994-1998) لتسجل انخفاضاً طفيفاً سنة 1998 إذا لم تعد تمثل سوى 30.3% من مجموع الكتلة النقدية.²

و ترجع الزيادة في الكتلة النقدية أساساً إلى العجوزات المتتالية للموازنة العامة والتي كانت تغطي عن طريق الإصدار النقدي مما أدى إلى ظهور اختلالات عنيفة في التوازن النقدي للبلاد إلى غاية 1994.

و بالتالي ابتداء من سنة 1994 وضمن البرنامج المتفق عليه مع الصندوق النقد الدولي الذي أدى إلى انخفاض العجز للموازنة بأكثر من (4%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1994 (3%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 1995. و بناء على ذلك تباطأ التوسع في النقد بمفهومه الواسع في الفترة 1994-1997 و قد ساهمت الصرامة المالية وظهور الفوائض في الانخفاض المستمر للائتمان المقدم للحكومة الذي وصل في نهاية 1997 إلى حوالي نصف حجمه في ديسمبر 1991 كما تعرض الائتمان في بقية الاقتصاد إلى هبوط حاد سنة 1994 لكنه اخذ في الزيادة تدريجياً بعد ذلك بالإضافة إلى الانتعاش الاقتصادي سنوياً في الجدول (7/3) لاحقاً حيث تمكنت السلطة النقدية الوطنية من تبني رؤية استقبالية فيما يخص السياسة النقدية أمام سياق نقدي جديد يميزه توسيع كبير للكتلة النقدية والخطر الكبير نسبياً لعودة الضغوط الناتجة من التضخم.

(1) :إيرير محمد (2008)، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

(2) :إيرير محمد (2008)، مرجع سبق ذكره، ص: 161.

الجدول (6/3): الوضعية النقدية من (1993 - 1998)

1998	1997	1996	1995	1994	1993	البيان
280.7	350.3	133.9	26.3	60.4	23.9	الموجودات الخارجية لخارجية
1010.0	799.4	781.3	773.3	663.3	601.3	الموجودات الداخلية الصافية
1273.5	1064.9	1057.2	967.2	774.4	753.6	القروض الداخلية الخارجية
723.3	423.6	280.5	401.6	468.6	522.2	القروض إلى الدولة
906.2	741.3	776.8	565.6	305.8	231.4	القروض إلى الاقتصاد
56.3	38.9	35.7	40.7	52.8	52.2	نسبة السيولة (%)
14.0	12.1	11.3	12.7	16.3	18.1	التداول النقدي (%) النتائج الداخلي الخام
24.9	31.2	31.8	31.2	30.8	33.8	التداول النقدي (%) M ₂
25.0	29.6	32.8	33.3	16.5	12.7	إعادة التمويل (BA) (%) إقراض الاقتصاد

المصدر: إبرير محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"، جامعة تلمسان، 2008، ص: 160.

المطلب الثالث : مسار السياسة النقدية خلال الفترة (1999-2014) :

الفرع الأول: التغيرات التي طرأت على السياسة النقدية بين 2000-2010

تميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر للبرامج التنموية، حيث يتمثل البرنامج الأول في برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2009)؛ و خصص له مبلغ مالي يقدر ب 525 مليار دج، ثم برنامج دعم النمو (2005-2009)، و قدر المبلغ الاجمالي الاستثماري فيه ب 9000 مليار دج¹.

و لقد حدد قانون النقد و القرض 90-10 أهداف السياسة النقدية متمثلة فيما يلي²:

- توفير افضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد.

- انماء جميع الطاقات الانتاجية.

- السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للعملة.

و لكن تم الغاء احد هذه الأهداف في الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، وهو هدف انماء جميع الطاقات الانتاجية الذي يعبر عن هدف التشغيل الكامل، و مع هذا كله فبنك الجزائر حدد هدف استقرار الأسعار و الحفاظ على معدل تضخم يقارب 3% و اعتبره كهدف وحيد للسياسة النقدية، و هذا من خلال تقاريره السنوية لسنة 2003-2004.

و بالنسبة للهدف الأوسط للسياسة النقدية، فبعدما كان منذ 1994 الى غاية 1998 هو مجموع صافي في الاصول المحلية لبنك الجزائر مع تحديد أهداف أخرى فصلية، فبدءا من 2001 و 2002 تعتبر القاعدة النقدية كهدف أوسط للسياسة النقدية.

و على العموم يستخدم بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لبلوغ هذه الأهداف و التحكم فيها و هي :

(¹) عربي احمد، ابعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، الجزائر، جامعة المدية، اكتوبر 2010، ص 15، 16
(²) المادة: 55 من قانون النقد و القرض 90-10

- معدل اعادة الخضم يعتمد على تطورات الاقتصاد الكلي و تطورات المؤشرات النقدية.
 - نظام الاحتياطي القانوني.
 - أدوات السوق النقدية مثل : المعاشات، عطاءات الائتمان، مزادات الايمان.
- أما سياسة السوق المفتوحة فلم يعد يستخدمها بنك الجزائر بحكم ضعف تطور سوق الأوراق المالية في الجزائر ، وقد تميز السداسي الثاني لسنة 2001 بارتفاع كبير في سيولة البنوك، و هذا الفائض في السيولة الذي ظل مرتفعا حتى سنة 2002، فرض على بنك الجزائر استحداث أداة جديدة أخرى عند مباشرة السياسة النقدية، و هي أداة استرجاع السيولة، حيث سمحت هذه الأداة بامتصاص فائض السيولة لدى البنوك الى 46 مليار دينار في ديسمبر 2002، بعدما كانت 145.7 مليار في مارس 2001.
- و في ظل الظروف التي تتميز بفائض السيولة الهيكلي الذي زاد استخدامه في 2007، تميزت ادارة السيولة النقدية بالاعتماد على وسيلتين أساسيتين و هما : وسيلة استرجاع السيولة البنكية و هي وسيلة خاصة بالسوق النقدية. حيث استخدمها بنك الجزائر بشكل متزايد سنة 2007، استرجاع السيولة لسبعة ايام، و استرجاع السيولة لثلاثة أشهر، أما الوسيلة الثانية فهي تسهيل الودائع المعدة للفائدة التي تم ادخالها في اوت 2005 قصد زيادة فعالية الرقابة على المجموع النقدية مع تركيز الجهد على مجموع القاعدة النقدية كهدف وسطي للسياسة النقدية¹.
- و في ظل تحليل أسباب ارتفاع السيولة فتمين من بعض الاحصائيات أن الأصول الخارجية تلعب دورا كبيرا في ارتفاع السيولة حيث يشغل صافي الأصول الخارجية الجزء الأكبر من الكتلة النقدية (M2) .
- و تميزت سنة 2009 بتدعيم الاطار التنظيمي المتضمن وسائل ادارة السياسة ، حيث أصدر مجلس النقد و القرض النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها و اجراءاتها، و وضع على وجه الخصوص عمليات السياسة النقدية التي تقوم بها الجزائر في السوق النقدية ، و قد تضمن هذا النظام بشكل خاص.
- مقابلات عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر و العقوبات التي يمكن التعرض لها في حالة عدم احترام التزامات بصفتها كمقابلات.
 - الأوراق المقبولة من طرف بنك الجزائر كضمان لهذه العمليات الخاصة بالتنازلات المؤقتة او النهايات و كذا تقييمها.
 - عمليات السياسة النقدية و بشكل خاص العمليات التي يكون بنك الجزائر مدعو للقيام لها في السوق النقدية و كانت عمليات السوق كعمليات اعادة التمويل لمدة أطول، عمليات التعديل الدقيق ، العمليات الهيكلية محل التطوير الضروري.
 - التسهيلات الدائمة (تسهيله السلفية الهامشية، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة) بصفتها عمليات تتم بمبادرة من المصارف التي تشكل مقابلات لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والتي شهدت تعزيزات في ارسائها التنظيمي.
 - اجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية التي تم تخصيصها و التي تتمثل في اجراءات المناقصات الدورية المسماة "العادية" وتلك المتعلقة بالمناقصات السريعة أو عن طريق العمليات الثنائية.

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010-2011، ص: 158، 157

- وكذلك اجراءات حركة الأموال الخاصة بعمليات السياسة النقدية، التي تتم حصريا عبر نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعملة قيد التشغيل منذ فيفري 2006.
- تضمن أيضا ترسانة كاملة لإجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية و خارج السوق النقدية.
- و تتمثل أهم نقاط تكييف السياسة النقدية في الجزائر على اثر تجارثها السابقة مع برامج الاصلاح الاقتصادي فيما يلي¹:

- ✓ التحلي عن أداة انتقائية القروض لصالح المشروعات العامة و التحلي عن فكرة تمويل القطاع العام فقط، بحيث أصبح الجهاز المصرفي الوطني يمول القطاع الخاص بشكل كبير.
- ✓ التحكم في معدلات التضخم، حيث شهدت هذه الأخيرة انخفاضا ملحوظا في السنوات الأخيرة.
- ✓ تميزت السياسة النقدية بغياب سياسة السوق المفتوحة مما يدل على ضعف السوق ما بين البنوك.

الفرع الثاني: تطور الكتلة النقدية 2000-2010

الجدول (7/3): الوضعية النقدية من (2000 - 2010)

السنوات	نقود ورقية	نقود تناسبية	نقود M2	أشهاد النقود	الكتلة النقدية M2	نسبة نمو M2%	الناتج الداخلي الخام	السيولة M2/PIB
2000	484.9	556.4	1041.5	617.9	1659.2	13.0	4123.5	40.2
2001	577.3	658.3	1238.5	1235.0	2473.5	22.3	4260.8	58.0
2002	664.6	751.7	1416.3	1485.2	2901.5	17.3	4541.9	63.9
2003	781.4	862.1	1643.5	1656.0	3299.5	13.7	5266.8	62.6
2004	874.3	1291.3	2165.6	1478.7	3644.4	10.5	6151.9	59.2
2005	921.0	1516.5	2437.5	1632.9	4070.5	11.7	7564.7	53.8
2006	1081.4	2096.4	3177.5	1649.8	4827.6	18.6	8512.2	56.7
2007	1284.5	2942.1	4233.6	1761.0	5994.6	24.2	9408.3	63.7
2008	1540.0	3424.9	4964.9	1991.0	6956.0	16.0	11042.8	62.9
2009	1829.3	3120.5	4940.8	2228.9	7178.7	3.2	1021.0	7.3
2010	1920.3	3220.6	5005.5	2256.4	8283.5	3.3	12312.0	71.0

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقارير البنك الجزائري.

نلاحظ في اجدول أعلاه التطور في نمو الكتلة النقدية من سنة الى اخرى بعدما سجل توسع في نمو هذه الكتلة بمفهوم

¹رمضاني محمد، الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي و قضايا الاصلاح الاقتصادي، مجلة إستراتيجية التنمية، العدد 01، الجزائر، جامعة مستغانم، جوان 2001، ص: 42.

(M2) 1659.2 مليار دج سنة 2000 الى 7178.1 مليار دج سنة 2009 و 7283.5 مليار دج لسنة 2010 بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية حيث انتقلت (M2) من 1659.2 مليار دج سنة 2000 الى 2473.5 مليار سنة 2001، بنسبة تقدر ب 22.3% سنة 2001 و هذا ناجم عن التوسع في شبكة الكتلة النقدية، في سنة 2002 بلغت M2 2901.5 دج بزيادة قدرها 17.3% مقارنة بسنة 2001، بسبب ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1313.6 مليار دج الى 1442.7 مليار دج سنة 2001، بسبب ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1313.6 مليار دج الى 1442.7 مليار دج سنة 2002 بنسبة نمو 32.66%، وهذه الوضعية واضحة من خلال العنصر النقدي M1 المشكل M2، و هذا المسار يعتبر مصدر انشاء العملة النقدية الأقل تضخما ثم انتقلت M2 الى 335404 مليار دج بمعدل نمو 13.7% سنة 2003 و في نهاية سنة 2004 بلغت M2 قيمة 3738 مليار دج وكان معدل النمو 10.5% فهو منخفض مقارنة بمعدل النمو في السنوات السابقة، و في سنة 2005 قدرت نسبة الزيادة ب 1060.2 مليار دج أي بمعدل 33.98% مقارنة مع سنة 2004، بلغت M2 قيمة 3738 مليار دج بمعدل نمو 10.5%، فهو منخفض مقارنة بمعدل النمو في السنوات السابقة، و في سنة 2005 قدرت نسبة الزيادة ب 1060.2 مليار دج أي بمعدل 33.98% مقارنة مع سنة 2004، بلغت M2 في نهاية 2006 قيمة 4827.6 مليار دج بنسبة نمو 18.7% مقارنة بسنة 2005 و هو أكبر من معدل النمو المحدد لسنة 2006.

استمرت قيمة M2 في الارتفاع من 4827.6 مليار دج الى (5994.6، 7178.7، 6956.0) مليار دج في سنوات 2007، 2009، 2008 على الترتيب و بلغت M2 7283.5 مليار دج في 2010، و سجلت بذلك معدلات نمو تقدر ب 24.2%، 30.2%، 3.3%.

أما تطور معدل السيولة (الكتلة النقدية M2 / الناتج الداخلي الخام) الذي يعبر عن وضعية السيولة في الاقتصاد، حيث بلغت نسبة السيولة في 2000... 40% و ارتفعت الى نسبة 58% في 2001 وهذه الزيادة تقدر ب 44.27% مقارنة بسنة 2000.

استمرت هذه النسبة في الارتفاع لتبلغ 63% سنة 2002 بنسبة 10.17% مقارنة بسنة 2001، و هذا راجع الى الزيادة المسجلة في أشباه النقود حيث ارتفعت النسبة من 37.25% الى 51.2% سنة 2002، ثم سجلت بعد هذه السنة انخفاضا مستمرا لمدة 3 سنوات 62.6% سنة 2003، ثم 59.2% سنة 2004، ثم 53.8% سنة 2005 بنسبة انخفاض تقدر على التوالي ب 2.03%، 5.43% و 9.21%، و هذا يعود الى التحكم و الاستقرار النقدي المسجل في هذه السنوات، ثم ارتفعت في سنتي 2006 و 2007 الى 56.7% و 62.9%، بنسب زيادة تقدر ب 5.39%، 10.98% مقارنة بسنتي 2005 و 2006 على التوالي، ثم سجلت انخفاضا طفيفا في سنة 2008، لتبلغ نسبة 62.9% أي نسبة انخفاض ب 1.25% مقارنة بالنسب المسجلة بالسنوات السابقة، رغم انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية في هذه السنة الى 3.2% و 3.3%.

الكتلة النقدية التي تظهر في جانب المطلوبات لها ما يقابلها في جانب الموجودات من ميزانية النظام المصرفي، و هذا المقابل يظهر في شكل أصول خارجية (ذهب و عملات أجنبية)، و تسليفات للخبزينة العمومية و قروض مقدمة

للاقتصاد، و بالتالي يمكن تعريف مقابلات الكتلة النقدية في الأصول و الديون التي تقابل عملية اصدار العملة من طرف الجهاز المصرفي، لذلك فالتغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية، يرجع سببها الى الأجزاء المكونة و المقابلة لها بتغيرات انخفاض و ارتفاعا، و تمثل هذه المقابلات حقوقا تظهر في جانب الأصول من ميزانية البنوك، و هذه المقابلات تتكون من عناصر ثلاث و هي : الأصول الخارجية، القروض الداخلية و قروض الاقتصاد.

الفرع الثالث : قانون النقد و القرض و الأمر الرئاسي 03-11:

لقد جاء الأمر 10/04 المعدل و المتمم للأمر 11/03 بإصلاح هام لاطار السياسة النقدية و الذي يأتي لتعزيز الاطار العملياتي في السياسة النقدية الذي أدخل في 2010، يمكن أن نلاحظ أهم ما جاء به هذا الأمر فيما يلي:

➤ يعد بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و لا يخضع لإجراء أن المحاسب العمومي و رقابة مجلس المحاسبة، كما لا يخضع الى التزامات التسجيل في السجل التجاري(المادة 09 من الأمر 10/04 مكرر).

➤ تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من اهداف السياسة النقدية و في توفير أفضل الشروط في ميادين النقد و القرض و الصرف و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي و المالي (المادة 35 مكرر).

➤ تدعيم الرقابة الداخلية للمصارف و المؤسسات المالية، و تأطير المخاطر ما بين المصارف، و السيولة و ملاءمة التدبير المحاسبي (خطر التركيز، خطر السيولة، خطر المطابقة، الخطر العملياتي...).

➤ يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لأنظم الدفع و فعاليتها و سلامتها.

➤ تتكون اللجنة من المحافظ رئيسا و ثلاثة أعضاء و قاضيان منتدبان، الأول من المحكمة العليا و الثاني من مجلس الأمة، ممثل في مجلس المحاسبة بالإضافة الى ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

➤ أعطى القانون لبنك الجزائر الصلاحية الكاملة في ادارة السياسة النقدية اذ تنص المادة 35(مكرر من الأمر 10/04) على أن تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، و في توفير أفضل الشروط في ميادين النقد و القرض و الصرف ، و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي و المالي، و بهذا؛ فهو مكلف بتنظيم الحركة النقدية و يواجه و يراقب بكل الوسائل الملائمة لتوزيع القرض و تنظيم السيولة، و يسهر على حسن سير التعهدات المالية اتجاه الخارج، و ضبط أسواق الصرف، و التأكد من سلامة النظام المصرفي و صلابته.

و يكون للبنك في سبيل تحقيق أهدافه ما يلي:

- امتياز اصدار النقد.
- أسس و شروط عمليات البنك المركزي.
- الاشراف على مختلف تطورات عناصر الكتلة النقدية و حجم القرض.
- مراقبة الصرف و تنظيم سوقه.
- غرفة المقاصد.

- سير وسائل الدفع و سلامتها.

و نجد أيضا أن ادارة البنك يرأسها محافظ، ويساعده ثلاث نواب يعنون بمرسوم رئاسي، يمنهم القانون من ممارسة أي وظيفة حكومية أو عمومية أخرى، ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات المالية و النقدية و الاقتصادية الدولية، أما فيما يخص تحديد مهام و شروط انهاء مهام و شروط انهاء مهامه، فان المادة 13 من الأمر 11/03 ألغت ما نصت عليه المادة 22 من القانون 90-10 و التي كانت تحدد مدة تعيين و عزل المحافظ و نوابه، وهو ما يؤثر سلبا على استقلالية البنك.

و ينص النظام رقم 90-02 المؤرخ في 26 ماي 2006 المتعلق بعمليات السياسة النقدية و وسائلها و اجراءاتها، على أن لدى بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية التالية:

✓ عمليات اعادة الخضم و القرض.

✓ الحد الأدنى للاحتياطيات الالزامية.

✓ عمليات السوق المفتوحة.

✓ التسهيلات الدائمة.

فقد نص هذا القانون على أنه يمكن لبنك الجزائر استعمال هذه الأدوات بما يسمح له بتحقيق أهداف السياسة النقدية المسطرة من طرف مجلس النقد و القرض عند بداية كل سنة مالية، و على هذا ترتفع درجة الاستقلالية القانونية فيما يتعلق بهذا المتغير.

يتميز الأمر 10/04 المؤرخ في أوت 2010 عن سائر القوانين السابقة، بالوضوح و التحديد في تناوله الأهداف و بنك الجزائر، اذ تنص المادة 35 من هذا الأمر على أن: " تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد و القرض و الصرف، و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي و المالي"، و بالتالي؛ فان هذه المادة تعطي إرساءً قانونيا لإرساء الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، و هو مؤشر إيجابي يضاف لاستقلالية بنك الجزائر.

و يمكن أن نوضح بعض التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 10/04: و يهدف الى تدعيم و تتميم الأمر 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثاني 1424 الموافق ل 26 أوت 2003، حيث أن المادة رقم 02 تعدل و تتمم المواد 09 و 362 و 35 من الأمر 11/03 كما يلي:

● **المادة 09:** بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقرار المالي، و لا يخضع لإجراءات

المحاسبة العمومية و رقابة مجلس الأمة، ويلزم التسجيل في السجل التجاري.

● **المادة 32:** تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار، باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، و في أفضل الشروط في ميادين النقد و القرض و الصرف و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد، مع السهر على الاقتصاد النقدي و المالي.

يقدم بنك الجزائر كل سنة تقريرا شاملا، يبين فيه التطورات الاقتصادية النقدية للبلاد، و يعرض هذا التقرير على المجلس الشعبي الوطني للمناقشة، حتى و ان كان هذا البيان لا يرقى الى درجة الرقابة و المحاسبة التي يمكن للبرلمان ممارستها، على نتائج السياسة النق دية، لكنها تبقى كخطوة ايجابية من حيث مناقشة أعضاء البرلمان للمسؤولية عن أداء السياسة النقدية كما يقوم بنك الجزائر بنشر بيانات و دراسات نقدية و اقتصادية للرأي العام و المهتمين بالمسائل المالية و النقدية (مجلات، تقارير، دوريات الاحصائيات) و هذا يدخل ضمن الشفافية التي يوفرها بنك الجزائر باعتباره عنصرا مهما من عناصر الاستقلالية.

قامت الجزائر بعد الاصلاحات بتبني استراتيجية جديدة للنمو الاقتصادي، والتي هي في واقع الأمر سياسة مالية بحتة، و التي ما هي الا مواصلة للمرحلة الأولى و ذلك في شكل دعم النمو الاقتصادي و المرحلة الثانية في شكل برنامج التنمية الخماسية من 2010 الى غاية 2014.

الفرع الرابع : تطور الكتلة النقدية 2010-2013

الجدول رقم (8/3) تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2010-2013) - (الوحدة: مليار دج)

السنوات	النقد M1	التداول الائتماني	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل أشباه النقود	الكتلة النقدية M1	معدل السيولة PIB / M1	نمو % M1
2010	5756.4	2098.6	2922.3	2524.3	8280.7	69.1	15.4%
2011	7141.7	2571.5	3536.2	2787.5	9929.2	86.4	19.9%
2012	7681.5	2952.3	3380.2	3333.6	11015.1	68.4	10.9%
2013	8249.8	3204.0	3564.2	3691.7	11941.5	72.1	8.4%

المصدر: المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على تقارير البنك الجزائري.

نلاحظ من الجدول أن معدل نمو الكتلة النقدية، شهد توسعا نقديا منذ بداية سنة 2010، و هذا يعود الى تحسن الوضعية الخارجية و ارتفاع صافي الأصول الأجنبية بـ 16.06% و بسبب نمو الائتمان المقدم للاقتصاد و الى اطلاق الحكومة لمخطط انمائي تكميلي (2010-2014) و الذي خصص له مبلغا أكثر من 15 مليار دولار. أما فيما يتعلق بتطور معدل السيولة (الكتلة النقدية) الذي يعبر عن وضعية السيولة في الاقتصاد، و عليه أصبحت السياسة النقدية تسلك سلوكا توسعيا، بالإضافة الى الزيادة في الأرصدة النقدية الخارجية التي ساعدها في ذلك ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، و تجدر الإشارة الى أهم أسباب ارتفاع الكتلة النقدية يظهر بشكل واضح في مقابلات الكتلة النقدية، وخاصة في صافي الأصول الخارجية، و التي تعد من أهم مقابلات الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: الأساليب الإحصائية المستعملة في الدراسة

في هذا المبحث سنقوم بتبيان مختلف الطرق والأساليب الإحصائية التي سنعمد عليها في الدراسة التطبيقية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر. حيث أننا سنبين ماهية المشكلة الاستقرارية وأنواعها أما وسندرس طريقة ديكي - فولر لاختبار إستقرارية السلاسل الزمنية ، و كذلك اختبار التكامل المترامن الى اختبار السببية وخاتمة هذا المبحث ستكون نشرح فيه نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

المطلب الأول: مشكلة الإستقرارية¹ (problème de stationnarité)

الفرع الأول: مفهوم مشكلة الاستقرارية

السلسلة الزمنية المستقرة هي السلسلة التي يكون وسطها الحسابي وتباينها ثابتان عبر الزمن، وتعتبر الاستقرارية أحد الشروط الأساسية لتفادي مشكلة الانحدار الزائف ، لهذا يجب تحويل السلاسل الزمنية الغير مستقرة إلى سلاسل مستقرة.

الفرع الثاني: أنواع السلاسل الزمنية غير المستقرة

لقد ميز " نيلسون " و " بلوسر " سنة 1982 بين نوعين من السلاسل غير المستقرة هما:

أولاً: السلسلة الزمنية من النوع (Trend Stationary) TS:

ويتم تحويلها إلى سلسلة زمنية مستقرة عن طريق تقدير معادلة الاتجاه العام ، ثم حساب البواقي لتتم في الأخير الدراسة عليها.

ثانياً: السلسلة الزمنية من النوع (Differency Stationory) DS:

إذ يتم استخدام طريقة الفروق بين مستوى معين والذي يليه لإرجاع الاستقرارية لها.

الفرع الثاني: اختبار الاستقرارية لـ: Dickey-Fuller الموسع² (ADF)

إنّ احد الاختبارات الإحصائية القوية للكشف عن إستقرار السلاسل الزمنية ، هو اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، والذي يبين فيما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة . ومن هنا ماهي أفضل طريقة لجعلها مستقرة ومن أجل ذلك يتم التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية بثلاث نماذج الآتية:

النموذج (1):

$$\Delta y_t = p y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \cdot \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

(¹) مكيديش محمد ، ساهد عبد القادر ، مجلة علمية سداسية محكمة تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير المركز الجامعي خميس مليانة الجزائر

العدد: 03 افريل 2008 ص 174

(²) مكيديش محمد ، ساهد عبد القادر ، مرجع سبق ذكره، ص 175

النموذج (2) :

$$\Delta y_t = p y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_{\Delta t-1+j} + C + \varepsilon_t$$

النموذج (3):

$$\Delta y_t = P y_{t-1} + \sum_{d=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + C + b_t + \varepsilon_t$$

ويسمى p بمعامل التأخير ، وعليه تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان معامل p يختلف جوهريا عن الصفر ويتم ذلك بإختبار الفرضيتين الآتيتين:

$$H_0 : \phi_1 - 1 = 0$$

$$H_1 : \phi_1 - 1 < 0$$

وقد درس ديكبي - فولر التوزيع الإحصائي المقدر وذلك باستخدام طريقة المحاكات لـ Monté carlo ، وقاموا بإعداد

جدولا للقيم الحرجة لـ $(\hat{\phi} - 1)$ أي t_{tab} ليتم مقارنتها مع t_{cal} المحاسبية حيث:

$$t_{cal} = \frac{\hat{\phi}_1 - 1}{J\hat{\phi}_1}$$

فإذا كان $t_{cal} \geq t_{tab}$ فهذا يعني وجود جذر الوحدة وبالتالي قبول الفرضية H_0 وبالتالي السلسلة الزمنية غير

مستقرة، أما إذا كان $t_{cal} < t_{tab}$ فهذا يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة ويمكن تحديد قيمة P عن طريق

اختبار القيمة التي تقوم بتدنية معيار أكايك ومعيار تشوراتز (Showadz 1978) حيث:

$$AIC(P) = n \log(\delta_{\varepsilon_t}^2) + 2(3 + p)$$

$$(\delta_{\varepsilon_t}^2) + (3 + P) \log nSC(P) = n \log$$

حيث ε_t^2 : تباين العشوائية بعد عملية التقدير:

n: المشاهدات الفعلية .

المطلب الثاني: اختبار التكامل المتزامن¹

في الكثير من الاحيان تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين او اكثر و بذلك و لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيم توازنه في المدى القريب فانه توجد قوى تعيدها الى هذه القيم و تضمن تحقيق هذه العلاقة في المدى الطويل و الامثلة على ذلك كثيرة العلاقة بين الدخل و الاستهلاك ، النفقات العمومية و مداخيل الضرائب ...

الفرع الاول: تعريف التكامل المتزامن²

التكامل المشترك هو المزج بين السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية والتقدير الانحداري الخطي لها، وذلك قصد تفادي مشكل التقدير الزائف بين المتغيرات الاقتصادية ومعرفة اتجاه السببية بينها. كما نقوم باستخدام التكامل المشترك في حالة جهلنا لنظريات الاقتصادية التي تربط بين هذه المتغيرات، أو لتحقق من صحتها.

الفرع الثاني: خطوات اختبار التكامل المتزامن

هنالك العديد من الاختبارات التي تقوم بالكشف عن وجود التكامل المشترك ومنها اختبار انجل وجرانجر واختبار جوهانس جيسلس، وقبل إجراء هذه الاختبارات لابد من فحص درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، وذلك من خلال إجراء اختبار الاستقرار وذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة.

اولا- اختبار الاستقرار:

نعلم أن عدم استقرار السلسلة الزمنية يكون بسبب وجود مشكل مركبة الاتجاه العام والمركبة الفصلية أو اختلاف التباين.

بحيث نختبر الفرضيتين التاليتين:

$$\delta = 0 : H_0$$

$$\delta \neq 0 : H_1$$

ويتم الحكم كما يلي:

إذا كانت القيمة المحسوبة لديكي فلور بالقيمة اصغر من الجدولة ، وعلية فالسلسلة مستقرة؛ H_0 ونرفض H_1 نقبل وإذا كنت السلسلة غير مستقرة قوم بالفروقات من الدرجة الأولى وان لم تستقر نقم بإجراء الفروقات من الدرجة الثانية.

ثانيا- اختبار التكامل المشترك:

بعد أن تستقر السلاسل الزمنية محل الدراسة و معرفة درجة تكامل كلا منها، تكون الخطوة التالية : اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات التي لها نفس درجة التكامل (d) وهذا ما يدل على وجود علاقة بين هذه المتغيرات مثل :

$$X_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \dots + \beta_n X_m$$

وهذه العلاقة متكاملة من الدرجة (b)، وتسمى بدالة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات .

ومن اهم الاختبارات للكشف عن وجود التكامل المشترك هي:

(¹) محمد بن بوزيان، بن امر عبد الحق، العلاقات السببية وعلاقات التكامل المتزامن بين النقود و الاسعار في الجزائر وتونس، ابحاث اقتصادية و ادارية العدد الاول جوان 2007، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 08.
(²) محمد بن بوزيان ، بن عمر عبد الحق، مرجع سابق، ص10)

1) اختبار انجل جرنجر: حيث يشترط كما قلنا من قبل ان تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، ونقوم بهذا الاختبار في حالة متغيرين فقط؛ كما يعتمد على الخطوات التالية:

- تقدير انحدار العلاقة طويلة المدى بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + Z_t$$

حيث استخدمنا مستوى المتغيرات في الانحدار (اي المتغيرات غير مستقرة في المستوى)؛

- استخراج معادلة التكامل المشترك لبواقي المقدرة :

$$\hat{Z}_t = Y_t - \hat{\alpha} - \hat{\beta} X_t$$

- من اجل معرفة إذا كانت المتغيرات قيد الدراسة متكاملة تكامل مشترك يجب اختبار استقرار البواقي \hat{Z} باستخدام اختبار (A.D.F) بحيث يتم تقدير المعادلة التالية:

$$\Delta \hat{Z}_t = \phi \hat{Z}_{t-1} + \sum_{i=1}^p \phi_i \Delta \hat{Z}_{t-i} + U_t$$

✓ اختبار الفرضيات

حيث نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \phi = 0 \quad \text{عدم استقرار البواقي إذا عدم وجود تكامل مشترك}$$

$$H_1: \phi \neq 0 \quad \text{استقرار البواقي إذا وجود تكامل مشترك}$$

إذا نقول بان هنالك تكامل مشترك إذا كانت بواقي التقدير مستقرة في مستواها.

2) اختبار جوهانس جيسلس (Johansen Juselius Test):

يعتمد هذا الاختبار على تقدير شعاع الانحدار الذاتي باستعمال طريقة المعقولة العظمى، حيث يقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \text{عدم وجود تكامل مشترك}$$

$$H_1: \text{وجود تكامل مشترك}$$

لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة نقوم بالاختبارين التاليتين:

• اختبار الأثر

يتم اختبار فرضية أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المفيد $r=q$

وتحسب إحصائية الإمكانية لهذا الاختبار من العلاقة التالية:

$$\lambda_{TRACE}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \hat{\lambda}_i)$$

بحيث:

T: حجم العينة

r: عدد متجهات التكامل المشترك

λ : اصغر قيم المتجهات الذاتية q-r

و تنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأكثر r أي أن عدد المتجهات يقل أو يساوي r.

• اختبار القيم القصوى ($\max \lambda$): والتي تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية: ويتم الحكم كما يلي:

$$\lambda_{MAX}(r, r + 1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

إذا كانت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية LR أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية معينة فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 وعليه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة.

(3) اختبار السببية: بعد أن يتضح بان المتغيرات بينها تكامل مشترك لبدء من معرفة اتجاه السببية وذلك من خلال سببية Granger، والذي يدل على أن وجود تكامل مشترك يعني وجود سببية في اتجاه واحد على الأقل لمعرفة المتغير التابع والمتغير المستقل قبل القيام بالتقدير.

الفرع الثالث: اختبار شعاع الانحدار الذاتي var^1

يعد نموذج الانحدار الذاتي من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث تم في هذا النموذج كتابة كل متغير من المتغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة، و بقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة، وتعامل جميع المتغيرات في هذا النموذج على انها متغيرات داخلية اي تحدد داخل النموذج، وليس خارجه وكل ما يلزم في هذا النموذج هو تحديد متغيرات الدراسة وتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني فقط، ويعتبر نموذج مقياسا موثوقا به لقياس درجة و سرعة الانعكاس ذلك انه يساعد على اقتفاء اثر الصدمة لمتغير و داخلي على متغيرات اخرى داخل النموذج وهذا يسمح بتقدير انعكاس الاسعار خلال فترات زمنية مختلفة و متغيرة ليس خلال فترة معينة و محددة.

و ياخذ هذا النموذج الشكل العام التالي:

$$YT = A1Yt - 1 + A2Yt - 2 + \dots + Apt - p + et$$

حيث ان :

A: مصفوفة ذات أبعاد (k×k) لكل i=1,2,...,p

$$\begin{aligned} Y_t &= \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + E_t \\ Y_{1t} &= \beta_{10} + \beta_{11} Y_{1t-1} + \beta_{12} Y_{2t-1} + \varepsilon_{1t} \\ Y_{2t} &= \beta_{20} + \beta_{21} Y_{1t-1} + \beta_{22} Y_{2t-1} + \varepsilon_{2t} \end{aligned}$$

و يتم التنبؤ بمعالم نموذج شعاع الانحدار الذاتي من الدرجة الاولى كالتالي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + E_t$$

$$Y_{t+1} = \beta_0 + \beta_1 Y_t$$

$$Y = \beta_0 + \beta_1 Y_{t+1}$$

$$Y_{t+h} = \beta_0 + \beta_1 Y_{t+h-1}$$

(1) طارق محمد خليل ، عماد شحاته ، دراسة قياسية للنماذج الديناميكية مع تطبيقها على التنبؤ بالعمالة في مصر، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، 2004، ص07

المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية للنموذج

سوف نحاول من خلال هذا المبحث معرفة العلاقة التطبيقية التي يمكن أن تربط السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي خلال فترة ما بعد صدور قانون النقد و القرض، اما فيما يخص المتغيرات المحددة للسياسة النقدية يجمع الإقتصاديون عبر العالم بأن أفضل ممثل لها هو مجمع الكتلة النقدية والتي يرمز لها بالرمز M2 وهو الرمز الذي تم اعتماده بالدراسة القياسية، و معدل الفائدة الذي يطبقه البنك المركزي بصفته السلطة النقدية و يرمز له بالرمز I، أما النمو الإقتصادي فاعتمدنا على تغيرات الحقيقية لإجمالي الناتج الداخلي كمثل للنمو الاقتصادي و يرمز له بالرمز PIB. وبالجدول الموالي نتضح لنا المعطيات المعتمدة للدراسة بالنسبة للسلاسل الزمنية هته:

الجدول رقم (9/3) قيم المتغيرات خلال الفترة (1990-2014)

السنوات	M2 بالمليار دج	M2 %	PIB بالمليار دج	PIB %	I %
1990	343.005	11.31	544.3880	0.8	0.28
1991	415.27	21.06	862.1320	-1.2	-14.3
1992	515.902	24.2	1074.695	1.8	-3.5
1993	627.427	21.6	1189.724	-2.10	16
1994	723.514	15.3	1487.403	-0.9	2.42
1995	799.562	10.5	2004.994	3.8	3.58
1996	915.58	15	2570.028	4.10	10.67
1997	1081.518	17.6	2780.168	1.10	6
1998	1592.461	47.21	2830.490	5.10	8.15
1999	1789.350	12.11	3238.197	3.20	8
2000	2022.500	13	4123.513	2.2	5.27
2001	2473.500	22.3	4227.130	4.6	6.1
2002	2901.500	18.8	4522.773	5.6	7.16
2003	3299.500	16.2	5252.321	7.2	5.54
2004	3644.300	10	6149.116	4.3	4.44
2005	4070.400	8.8	7651.984	5.9	6.4
2006	4933.700	19.5	8514.843	1.7	5
2007	5994.600	23.9	9366.565	3.4	4.5
2008	6955.900	15.7	11077.14	2	3.5
2009	7173.100	3.4	10006.40	1.6	8
2010	8280.700	12.3	12034.01	3.6	8
2011	9929.200	17.9	14481.01	2.80	8
2012	11015.14	8.7	15843.00	3.3	8
2013	11945.82	8.2	17521.00	2.8	8
2014	13663.91	16.7	16885.58	3.8	8

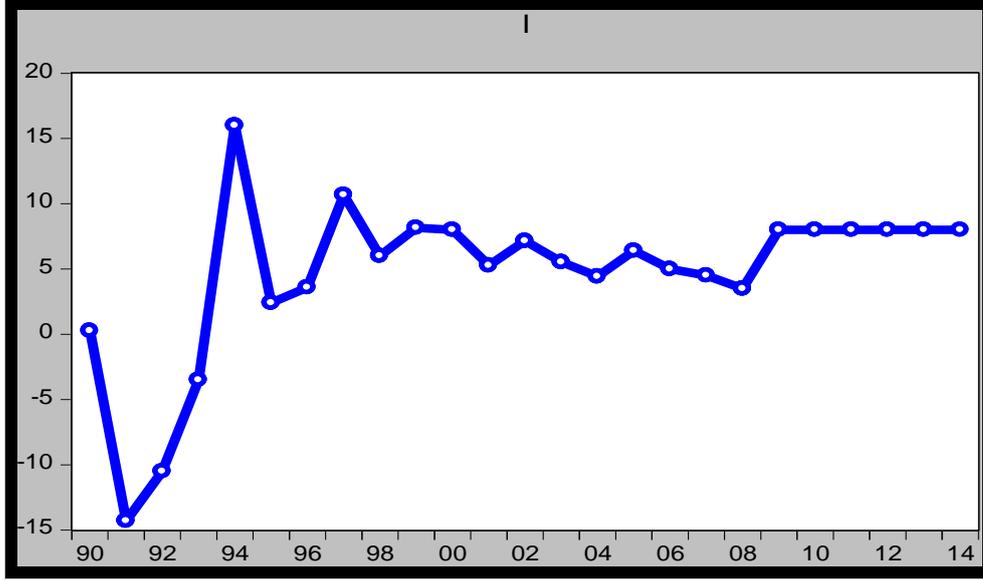
من اعداد الطالبين اعتمادا على موقع البنك العالمي

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

الفرع الأول: دراسة استقرارية لمعدلات الفائدة

أولاً: التحليل الاقتصادي لمنحنى معدلات الفائدة

الشكل (1/3) منحنى تطورات معدلات الفائدة



مخرجات برنامج eviews

ما يلاحظ من خلال الجدول والشكل السابق، أنّ و معدل الفائدة الخاصة بالاقراض سالبة في السنوات 1991، 1992، 1993، نظرا الى اتباع الجزائر لسياسة انكماشية و ارتفاع معدل التضخم، و بحلول سنة 1994 استطاعت الجزائر تحقيق معدلات فائدة موجبة، وقد كان الهدف الرئيسي من تحرير معدلات الفائدة في الجزائر.

ثانيا: اختبار ADF

1: تطبيق طريقة ديكي-فولر باستعمال برنامج: eviews

الجدول رقم (10/3) اختبار ديكي-فولر الموسع لمعدل الفائدة

Null Hypothesis: I has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.089544	0.5186
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

مخرجات برنامج eviews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن t_{cal} الإحصائية (-2.08) أكبر من t_{tab} عند مختلف مستويات المعنوية 1% بقيمة (-4.53) و 5% بقيمة (-3.67) و 10% بقيمة (-3.27) وبالتالي نستنتج أن السلسلة غير مستقرة من النوع DS، وهذا ما تبينه احتمالات معالم الاتجاه العام والتي هي أصغر من 5% وهذا يعني أن المعالم

تختلف جوهريا عن الصفر وكذلك معلمة الثابت ، ومنه سوف نستخدم طريقة الفروق بين المستويات لإرجاع الاستقرار لها.

2: تعديل السلسلة باستعمال الفرق الأول

الجدول رقم (11/3) اختبار ديكي-فولر الموسع لمعدل الفائدة

Null Hypothesis: D(I) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.388396	0.0014
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

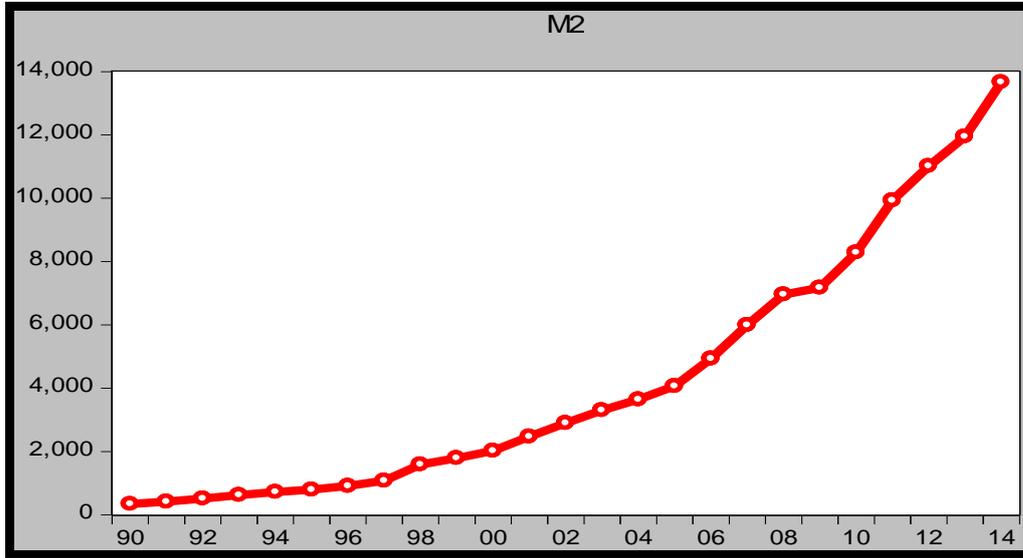
مخرجات برنامج eviews

من خلال الجدول المحصل عليه نلاحظ بأن t_{cal} الإحصائية (-5.38) اصغر من t_{tab} عند مختلف مستويات المعنوية 1% بقيمة (-4.44) و 5% بقيمة (-3.63) و 10% بقيمة (-3.25) وبالتالي فإن السلسلة استقرت عند اختبار الفرق الأول.

الفرع الثاني: دراسة استقرار الكتلة النقدية

أولا: التحليل الاقتصادي لمنحى تطورات الكتلة النقدية

الشكل (2/3) منحى تطورات الكتلة النقدية



مخرجات برنامج eviews

نلاحظ من خلال الجدول رقم و الشكل البياني اعلاه ان الكتلة النقدية عرفت تطورا مستمرا نظرا لسياسة الإصلاح التي عرفها النظام المصرفي خاصة قانون النقد والقرض في سنة 1990 ، وهو ما يعكس الأهداف التي جاء من أجلها هذا القانون، والمتمثلة أساسا في التحكم الجيد في نمو هذه الكتلة، إذ يظهر جليا من خلال التطور الذي عرفه في الفترة ما بعد 1990. ثم ابتداء من 1994 عرفت هذه الكتلة انخفاضا ظاهرا في نمو الكتلة النقدية ، وهذا راجع لمحاولة الجزائر

تطبيق بنود الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي (الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي) التي أقرت ضبط السياسة النقدية بإتباع سياسة تقشف صارمة، لكن سرعان ما عاد معدل نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع، ووصل إلى 1592.461 سنة 1998 بسبب الصدمة النفطية التي شهدتها العالم خلال هذه الفترة، لتتخفف نمو هذه الكتلة إلى سنة 1999، وبعدها تصل إلى أعلى مستوى لها في سنة 2000 والمقدر ب 2022.5. أما بالنسبة للفترة الممتدة بين 2001 و 2010، نجدها ان الكتلة النقدية تتزايد بنسبة متفاوتة و منخفضة وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وذلك نتيجة انخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية و انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب.

أما في السنوات الاخيرة من 2011 الى 2014 فيلاحظ نمو حجم العرض النقدي بشكل ملحوظ لتصل الكتلة النقدية إلى 16885.582 سنة 2014 ليصل حدود 16.7% سنة 2014 و ذلك نتيجة خلق الائتمان و تحسن الودائع لدى البنوك و ارتفاع اسعار المحروقات بالدرجة الاولى.

ثانيا: اختبار ADF

1: تطبيق طريقة ديكي-فولر باستعمال برنامج: eviews

الجدول رقم (12/3) اختبار ديكي-فولر الموسع للكتلة النقدية

Null Hypothesis: M2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.007230	1.0000
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

مخرجات برنامج eviews

فمن خلال الجدول نلاحظ أن t_{cal} الإحصائية (-4.00) أكبر من t_{tab} الجدولية عند المستوى المعنوية (1% :-4.44) وهذا كافيا لنقول بان السلسلة تحتوي على وجود جذر الوحدة وبالتالي قبول الفرضية H_0 ، ومنه نستنتج أن السلسلة غير مستقرة من النوع DS وهذا ما تبينه احتمالات المعالم الاتجاه العام والتي هي أصغر من 5% وهذا يعني أن المعالم تختلف جوهرياً عن الصفر وكذلك معلمة الثابت، ومن هنا نستعمل طريقة الفروق بين مستوى معين والذي يليه لإرجاع الاستقرار لها، وبالتالي يتم استخدام طريقة عند مستوى معين والذي يليه لإرجاع الاستقرار لها.

2: تعديل السلسلة باستعمال الفرق الأول

الجدول رقم (13/3) اختبار ديكي-فولر الموسع للكثلة النقدية

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.132510	0.0024
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

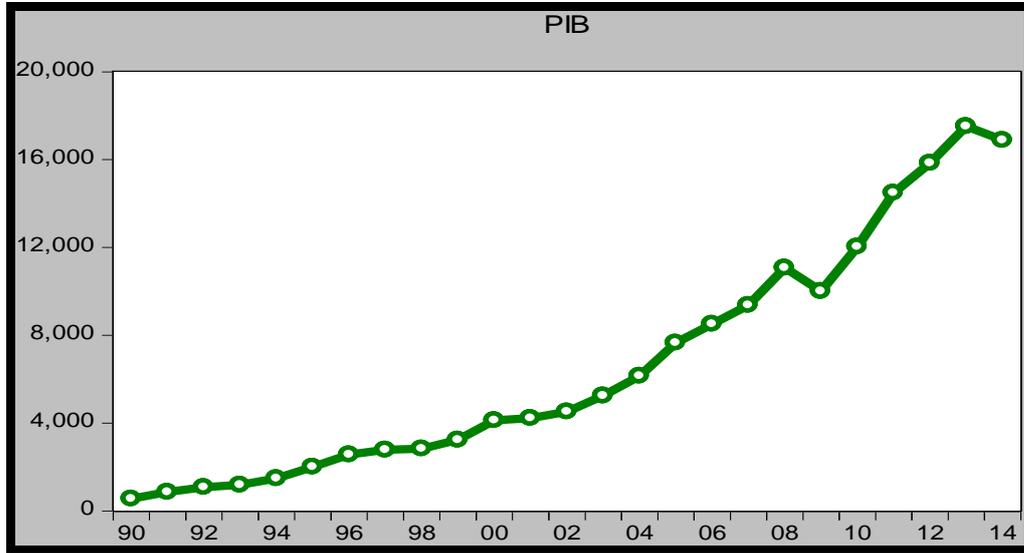
مخرجات برنامج eviews

من خلال الجدول المحصل عليه نلاحظ بأن t_{cal} الإحصائية (-5.13) اصغر من t_{tab} عند مختلف مستويات المعنوية 1% بقيمة (-4.44) و 5% بقيمة (-3.63) و 10% بقيمة (-3.25) وبالتالي فإن السلسلة استقرت عند اختبار الفرق الأول.

الفرع الثالث: دراسة استقرارية النمو الاقتصادي

أولاً: التحليل الاقتصادي لمنحى تطورات النمو الاقتصادي

الشكل (3/3) منحى تطورات الناتج المحلي الاجمالي



مخرجات برنامج eviews

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ ان معدلات النمو الاقتصادي في ارتفاع مستمر لينتقل من 554 مليار دج في سنة 1990 الى 4123 مليار دج في سنة 2000 لكن اذا قارنا هذا التطور مع معدلات النمو ، نلاحظ انه هناك اختلاف كبير بين الحالتين ، كما أننا نستطيع من خلال معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، التمييز بين مرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى و التي تتميز بمعدل نمو حقيقي سالب، و التي تمتد من سنة 1990 إلى سنة 1994 ، و هذه الفترة تتميز بالاتفاين الأول و الثاني مع صندوق النقد الدولي، و التي نتجت عنها اختلالات في الاقتصاد الوطني، وكذلك راجعا إلى

ضعف الآلة الإنتاجية الوطنية، إضافة إلى مواصلة اعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات، فبمجرد انخفاض أسعارها ابتداءً من سنة 1991، حتى تدهور معدل نمو الاقتصاد.

أما الشيء الذي يفسر زيادة في الناتج المحلي، هو الارتفاع الكبير في معدلات التضخم و التي وصلت إلى % 11,1 سنة 1991، و % 11,9 سنة 1991، و كان ذلك بسبب سياسة تحرير الأسعار و رفع الدعم، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع جنوبي في أسعار أغلب السلع الأساسية.

و الثانية تمتد من سنة 1994 إلى سنة 2000، و التي تتميز بمعدل نمو موجب، و هي مرحلة برنامج الاستقرار الاقتصادي و الإصلاح الهيكلي، و التي تعكس الحالة الاقتصادية الحسنة التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني، و الذي كان يقارب % 3 سنويا، لكن الجدير بالذكر أن هذا المعدل الموجب كان رجعا بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات و التي وصلت سنة 1999 إلى أكثر من 11 دولار للبرميل، إضافة إلى أن هذه الفترة أيضا تميزت بمعدلات تضخم كبيرة، الأمر الذي يعكس الارتفاع الكبير في حجم الناتج المحلي.

أما فيما يخص هذه المرحلة من خلال هذه الإحصائيات، نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي عرف نموا ملحوظا، حيث انتقل من 4123 مليار دج سنة 2000 إلى 11077 مليار دج سنة 2008

(تضاعف)، و طيلة هذه الفترة عرف معدلات نمو موجبة، كما أننا نستطيع التمييز بين فترتي الانعاش الاقتصادي (2004-2000) دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) حيث أن في الفترة الأولى كان معدل النمو يدور حول % 5 سنويا، فيما تميزت الفترة الثانية بمعدل نمو يفوق % 10. يرجع هذا الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي أولا إلى ارتفاع أسعار المحروقات، إضافة إلى معدلات النمو في القيم المضافة التي عرفها القطاع الزراعي، قطاع الإسكان و قطاع الأشغال العمومية.

لكن ابتداءً من سنة (2008 فترة برنامج التنمية)، و رغم الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي، عرف معدل النمو انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا يرجع إلى الأزمة العالمية و التي أدت إلى نقص الطلب على المحروقات الأمر الذي دفع بأسعارها إلى الانخفاض.

ثانيا: اختبار ADF

1: تطبيق طريقة ديكي-فولر باستعمال برنامج: *eviews*

الجدول رقم (14/3) اختبار ديكي-فولر الموسع للنمو الاقتصادي

Null Hypothesis: PIB has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.876271	0.0095
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

مخرجات برنامج *eviews*

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن t_{cal} الإحصائية (-0.87) أكبر من t_{tab} عند مختلف مستويات المعنوية 1% بقيمة (-4.49) و 5% بقيمة (-3.65) و 10% بقيمة (-3.26) وبالتالي نستنتج أن السلسلة غير مستقرة من النوع DS، وهذا ما تبينه احتمالات معالم الاتجاه العام والتي هي أصغر من 5% وهذا يعني أن المعالم تختلف جوهريا عن الصفر وكذلك معلمة الثابت، ومنه سوف نستخدم طريقة الفروق بين المستويات لإرجاع الاستقرار لها.

2: تعديل السلسلة باستعمال الفرق الأول

الجدول رقم (15/3) اختبار ديكي-فولر الموسع للنمو الاقتصادي

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.242539	0.0023
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

مخرجات برنامج eviews

من خلال الجدول المحصل عليه نلاحظ بأن t_{cal} الإحصائية (-5.24) اصغر من t_{tab} عند مختلف مستويات المعنوية 1% بقيمة (-4.49) و 5% بقيمة (-3.65) و 10% بقيمة (-3.26) وبالتالي فإن السلسلة استقرت عند اختبار الفرق الأول.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المتزامن

الجدول رقم (16/3) اختبار التكامل المتزامن

Date: 05/05/16 Time: 20:24				
Sample (adjusted): 1994 2014				
Included observations: 21 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)				
Series: DPIB DI DM2				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.825100	58.47410	42.91525	0.0007
At most 1	0.500816	21.85978	25.87211	0.1458
At most 2	0.292602	7.269396	12.51798	0.3172
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	

No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.825100	36.61432	25.82321	0.0013
At most 1	0.500816	14.59039	19.38704	0.2169
At most 2	0.292602	7.269396	12.51798	0.3172

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

مخرجات برنامج eviews

من خلال الجدول المتحصل عليه من برنامج الافيزر لاختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين لنا انه يوجد اتجاه واحد للتكامل المشترك أي هناك علاقة طويلة المدى بين متغيرات النموذج و هذا ما تبين لنا من خلال الجدول بان قيمة trace statistic (58.47) اكبر من القيمة الاحتمالية للمعنوية 5 % 42.91.

الفرع الثالث: دراسة سببية جرا نجر

الجدول رقم (17/3) اختبار سببية جرا نجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/05/16 Time: 09:13			
Sample: 1990 2014			
Lags: 5			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DM2 does not Granger Cause DPIB	19	1.85901	0.2076
DPIB does not Granger Cause DM2		1.51296	0.0167
DI does not Granger Cause DPIB	19	1.29572	0.3539
DPIB does not Granger Cause DI		0.83798	0.5581

مخرجات برنامج eviews

من خلال النتائج أعلاه في الجدول، يمكننا أن نقول بان اختبار السببية الذي يدرس اتجاه التأثير لكل متغير على الآخر، فوجدنا انه هناك اتجاه واحد و ذلك من النمو الاقتصادي الى الكتلة النقدية، اما بالنسبة للاتجاه العكسي فهو ليس محقق .

المطلب الثالث: دراسة اثر محددات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي

سوف نبين في هذا المبحث أثر مختلف محددات السياسة النقدية الجزائرية على مستويات النمو الاقتصادي وذلك من خلال دراسة قياسية باستعمال شعاع الانحدار الذاتي.

الفرع الأول: تطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي على النموذج المراد دراسته

الجدول رقم (18/3) اختبار شعاع الانحدار الذاتي

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Date: 05/05/16 Time: 20:29				
Sample: 1993 2014				
Included observations: 22				
Total system (balanced) observations 22				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.542239	0.405472	-1.337303	0.2011
C(2)	-0.246789	0.401524	-0.614630	0.5480
C(3)	1.360121	0.921985	1.475209	0.1608
C(4)	0.153053	0.864571	0.177028	0.8619
C(5)	4.728214	35.66973	0.132555	0.8963
C(6)	8.250750	30.49086	0.270598	0.7904
C(7)	505.9798	331.1258	1.528059	0.1473
Determinant residual covariance		543437.5		
Equation: DPIB = C(1)*DPIB(-1) + C(2)*DPIB(-2) + C(3)*DM2(-1) + C(4)*DM2(-2) + C(5)*DI(-1) + C(6)*DI(-2) + C(7)				
Observations: 22				
R-squared	0.188441	Mean dependent var	718.6767	
Adjusted R-squared	-0.136183	S.D. dependent var	837.5609	
S.E. of regression	892.7719	Sum squared resid	11955625	
Durbin-Watson stat	1.899460			

مخرجات برنامج eviews

اولا: استخراج المعادلة

من خلال الجدول تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$DPIB = -0.542 \cdot DPIB(-1) - 0.246 \cdot DPIB(-2) + 1.360 \cdot DM2(-1) + 0.153 \cdot DM2(-2) + 4.728 \cdot DI(-1) + 8.250 \cdot DI(-2) + 505.979$$

ثانيا: التقييم الإحصائي للنموذج : من خلال المعادلة نلاحظ

إن النموذج أعلاه يمكن استخدامه في التنبؤ لمعدلات النمو عند إحداث أي صدمة على مستوى معدل الفائدة و الكتلة النقدية.

نلاحظ من الجدول بان معادلة الناتج المحلي الخام ذات معامل تحديد كبير بلغ 18.84% أي ان المتغيرات المستقلة تتمتع بقوة تفسيرية ضعيفة جدا ، وان المتغير التابع مفسر بدرجة ضعيفة من قبل المتغيرات المدرجة في النموذج ، أما القيمة المتبقية التي تقدر ب 81.16% راجعة إلى متغيرات اخرى لم تدرج في النموذج.

بالإضافة إلى إن معاملات الكتلة النقدية تتوافق لما تنص عليه النظرية الاقتصادية من وجود علاقة طردية ، أما بالنسبة لمعاملات معدلات الفائدة فهي عكس النظرية الاقتصادية التي ظهرت طردية.

إشارة الحد الثابت موجبة وقيمتها تساوي 505.97 و هي منطقية حيث من المفترض ان يكون قيمة اجمالي الناتج المحلي موجب حت ولو انعدمت قيم المتغيرات الاخرى في النموذج.

من خلال المعادلة يتبين لنا بان اثر الزيادة في الكتلة النقدية بوحدة واحدة يؤدي الى المساهمة في الناتج المحلي بقيمة 1.360 ، اما بالنسبة لمعدل الفائدة فالزيادة فيه تؤدي الى زيادة بقيمة 4.728.

الفرع الثاني : تحليل دوال استجابة الصدمات

الجدول رقم (19/3) اختبار دوال استجابة الصدمات

Response of DPIB:			
Period	DPIB	DM2	DI
1	892.7719 (134.590)	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)
2	-285.6417 (304.493)	540.5611 (376.198)	28.49166 (214.985)
3	59.92070 (372.183)	170.8891 (389.817)	69.43955 (239.895)
4	159.4249 (299.044)	157.0830 (243.538)	-31.70417 (169.687)
5	5.513814 (129.458)	185.9803 (213.600)	12.52860 (88.7780)
6	40.47121 (119.288)	123.9369 (208.316)	28.74759 (84.9776)
7	45.40198 (98.3579)	107.5086 (193.735)	-2.372189 (54.5438)
8	24.57568 (62.8028)	93.38837 (186.545)	4.898510 (30.5980)
9	24.24698 (57.8999)	74.64878 (177.609)	9.910020 (29.3567)
10	20.87642 (52.5023)	63.31391 (164.893)	3.182110 (21.7631)

مخرجات برنامج eviews

تفيد تحليل دوال الاستجابة في الكشف عنة مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين المتغيرات المعنية بالدراسة، سوف نحاول في هذه الدراسة تحليل نتائج صدمات كل متغيرة من متغيرات النموذج على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ومدى استجابتها لهذه الصدمات خلال فترة تنبؤية لعشر سنوات مقبل.

أولاً: آثار صدمة في معدلات الفائدة: إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية في معدلات الفائدة سوف لن يكون لها اي اثر ابتداء من السنة الأولى التي تلي الصدمة بقيمة 0 ، لكن يلاحظ تسجيل استجابة موجبة و متزايدة خلال السنة الثانية و الثالثة على التوالي بقيمة 28.49161، 69.43955، اما السنة الرابعة فعرفت اثر الصدمة لمعدلات الفائدة استجابة سالبة بقيمة -31.70417، اما بالنسبة للسنة الخامسة و السادسة عودة تسجيل استجابة موجبة لآثر الصدمة خلال هذه المرحلة بقيمة 12.52860، 28.74759 على التوالي.

خلال السنة السابعة عرفت الصدمة استجابة سالبة بقيمة -2.372189 ، لترتفع من جديد و تسجل استجابات موجبة ضعيفة متذبذبة في المدى الطويل لكل من السنوات الثلاثة الأخيرة.

ثانياً: **أثار صدمة في الكتلة النقدية:** إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية في الكتلة النقدية سوف لن يكون لها اي اثر ابتداء من السنة الأولى التي تلي الصدمة بقيمة 0 ، لكن يلاحظ تسجيل استجابة موجبة ابتداء من السنة الثانية بأعلى قيمة لها تقدر ب 540.5611 ، و تبقى تتناقص الى ان تصل الى ادنى مستويات لها لتصل في السنة العاشرة لتصل الى 63.31391 .

الفرع الثالث : تحليل التباين

الجدول رقم (20/3) اختبار التباين

Variance Decomposition of DPIB:					
Period	S.E.	DPIB	DM2	DI	
1	977.8433	100.0000	0.000000	0.000000	
2	1059.840	98.74245	0.928959	0.328593	
3	1064.354	97.97895	1.694296	0.326752	
4	1102.106	97.89095	1.591122	0.517928	
5	1129.362	95.01036	4.300541	0.689101	
6	1320.586	95.45292	4.011363	0.535717	
7	1449.112	91.33236	7.199385	1.468257	
8	1602.720	91.44724	7.348469	1.204286	
9	1714.573	92.07565	6.718061	1.206294	
10	2091.970	94.36425	4.825324	0.810424	

Variance Decomposition of DM2:					
Period	S.E.	DPIB	DM2	DI	
1	213.5680	93.12636	6.873637	0.000000	
2	240.1372	89.14257	7.526899	3.330526	
3	281.4929	73.22197	23.18758	3.590453	
4	441.1711	88.40785	9.917249	1.674901	
5	457.3726	86.44276	11.86110	1.696145	
6	473.3468	87.09328	11.12192	1.784804	
7	490.0090	83.92005	14.20115	1.878797	
8	830.7976	94.35778	4.941110	0.701105	
9	858.1030	94.28134	4.998463	0.720193	
10	1002.420	93.61973	5.407340	0.972929	

مخرجات برنامج eviews

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يبين نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ لمعدلات النمو الاقتصادي لفترة عشر سنوات مقبلة أن معظم التقلبات الظرفية التي تشهدها معدلات النمو في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغير نفسها إذا أن هذه الصدمات تسمح بتفسير ما قيمته 100% من تغيرات معدلات النمو الاقتصادي خلال السنة الأولى التي تلي حدوث الصدمة إلا أن هذه النسبة تعرف تراجعاً ضعيفاً جداً مع مرور السنوات إلى أن تحصل إلى حدود 93.61% عند السنة العاشرة وبالموازاة مع هذا التناقص لنسبة الصدمات الذاتية لمعدلات النمو في تفسير تقلباته نجد

أن الصدمات الناتجة عن باقي المتغيرات لكل من الكتلة النقدية و معدل الفائدة تكتسب أهمية ضئيلة جدا مع الزمن بحيث نجد أن نسبة مساهمة صدمة معدل الفائدة في تكوين إجمالي الناتج المحلي ترتفع من (0.0 %) عند السنة الأولى لتصل إلى (0.81 %) عند السنة العاشرة ، وكذلك بالنسبة للكتلة النقدية والتي ترتفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي من 0% في السنة الأولى لتصل في حدود (7.34 %) في السنة الثامنة، لترجع الانخفاض في السنة العاشرة الى 4.82% و هذا ما يدل على ان هذه المغيرات المستقلة ضعيفة التفسير لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر او تكاد تنعدم و هذا موافق للاقتصاد الجزائري الريعي الذي يعتمد على صادرات المحروقات بالدرجة الاولى.

الخلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر في الجزائر في المبحث الأول، ثم بينّا مختلف الوسائل القياسية الإحصائية التي استعملناها في دراستنا، وختمنا فصلنا بدراسة قياسية لأثر مختلف محددات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أننا توصلنا إلى نتيجة حتمية مفادها أن الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات وليس لتنفيذ السياسة النقدية اي دور في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

الخاتمة العامة

ملخص البحث:

لقد قمنا خلال هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وبعض محددات السياسة النقدية من معدل الفائدة و الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990-2014 أي بعد صدور قانون النقد و القرض وإعادة إعطاء البنك المركزي استقلالية في تنفيذ السياسة النقدية، أما الفترة التي سبقت إصلاحات 1990 فكانت السياسة النقدية غائبة تماما خلال فترة المخططات الإنمائية التي استمرت حتى نهاية الثمانينات، حيث كانت خزانة الدولة هي التي تقوم بالدور التمويلي ثم بعدها أصبحت وزارتي التخطيط و المالية تقرر المتطلبات النقدية لتجسيد الخطط الإنمائية.

ففي البداية استعرضنا الإطار النظري للدراسة والكشف عن الجذور التاريخية لإشكالية البحث التي تعود إلى رواد المدرسة النقدية بالأساس في الثلاثينيات من القرن الماضي. وبما أن الدراسة محل البحث متعلقة بالاقتصاد الجزائري فإننا قدمنا عرضا وجيزا عن التطورات النقدية والمصرفية للاقتصاد الجزائري مركزين على سيرورة السياسة النقدية في الجزائر بهدف الوقوف على أهم معالمها وكذا التطرق إلى النمو و توضيح مختلف المفاهيم الخاصة به . ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، انطلاقا من استخدام اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمعرفة الخصائص الإحصائية للمتغيرات موضوع البحث، ثم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات لنصل في الأخير إلى تحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي و بعض محددات السياسة النقدية باستخدام نموذج غرانجر للسببية و بعدها قمنا بتقدير النموذج باستعمال اختبار نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

نتائج البحث:

وقد توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. يمثل ارتفاع معدل مصداقية السياسة النقدية مؤشرا أساسيا لأداء فعالية السياسة النقدية الذي بدوره يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي من خلال الأدوات المتبعة.
- أدى استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة إلى التأثير على آلية عمل السياسة النقدية، بدءا بالتحويلات في بيئة السياسة النقدية من إعطاء الاستقلالية التامة لبنك المركزي، بصفته صاحب السلطة و منفذ السياسة النقدية، و تفعيلها تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية التي تسود كل بلد.

2. لم تكن هناك سياسة نقدية في الجزائر قبل 1990 بشكل متعارف عليه، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية ثانوية.

إن الفترة التي سبقت إصلاحات 1990 كانت السياسة النقدية غائبة تماما ، وذلك بسبب المخططات الإنمائية التي استمرت حتى نهاية الثمانينات ، حيث كانت خزانة الدولة هي التي تقوم بالدور التمويلي ثم بعدها أصبحت وزارتي التخطيط و المالية تقرر المتطلبات النقدية لتجسيد الخطط الإنمائية أي أن الدولة هي التي تتحكم في تمويل الاستثمارات و معظمها استثمارات تابعة للدولة ، اما البنك المركزي فكان يعتبر كخزينة للدولة .

3. بينت الدراسة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة كلها في المستوى لكنها مستقرة عند الفروق الأولى، ومن ثمة فهي متكاملة من الدرجة الأولى الأمر الذي يسمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك فيما بينها.

4. أوضحت النتائج الإحصائية لاختبار التكامل المشترك اختبار جوهانسون أن هناك علاقة توازنه طويلة المدى بين النمو الاقتصادي و الكتلة النقدية.

5. بينت النتائج الإحصائية لاختبار العلاقة السببية بطريقة غرانجر أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى كمية النقود بالمفهوم الواسع فقط أي تزايد كمية النقود في الاقتصاد يتبع تزايد الناتج المحلي ، و هذا راجع أن الجزائر دولة من الدول التي اعتمدت الاقتصاد المخطط قبل عقد التسعينات و تتبعها منذ 1990 لسياسة نقدية حذرة و متشددة خاصة في تطور كمية النقود.

6. بين اختبار شعاع الانحدار الذاتي أن مؤشرات السياسة النقدية محل الدراسة تفسر فقط 18.84% من التغير في النمو ، و ذلك يعني أن السياسة النقدية في الجزائر تلعب دورا ضئيلا في زيادة النمو و ذلك راجع طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر ريعيا ، يتأثر بالدرجة الأولى بأسعار المحروقات.

أما بالنسبة لمعاملات المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج فتأثيرها يكاد ينعدم و هذا ما تبين لنا من خلال قيمة المعاملات و كذلك من إجراء اختبار التباين و هذا راجع الى ضعف القطاع المصرفي الجزائري رغم الإصلاحات المالية و المصرفية و إصلاحات التحرير المالي منذ سنة 1990.

اما فيما يخص التحسن الحاصل في الكتلة النقدية منذ سنة 1990 فهو راجع الى تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي الذي خصص له 7 ملايين دولار ما يقارب 520 مليار دينار حيث تم فيه ضخ فيه كتلة هائلة في الاقتصاد ، كما يعود ذلك إلى زيادة الإنفاق الحكومي من جراء تحسن عائدات البترول منذ سنة 2001. اما بخصوص العلاقة بين معدل الفائدة و النمو الاقتصادي في الجزائر فغياب النظام المصرفي الفعال حال دون عمل تحرير معدلات الفائدة في الجزائر ، بالإضافة إلى الازع الديني الذي يقر بتحريم الربا.

7. أما فيما يخص النتائج المرتبطة بالمتغيرات السياسة النقدية ، كما أرينا سابقا، فإن هناك دراسات بينت أنه هناك علاقة طردية بين متغيرات السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، فيما بينت أخرى أنه يمكن أن يكون هناك

علاقة عكسية (تأثير سلمي) بينهما ، خصوصا إذا كانت هذه المتغيرات لا تخضع لقوانين محكمة ، و هذه هي حالة السياسة النقدية في الجزائر، و رغم كل الإصلاحات تبقى بعيدة على أن تكون مصدرا للنمو الاقتصادي. 8. تعتبر السياسة النقدية من أهم محددات النمو في الجزائر خاصة بعد 1990.

ليس لهذه الفرضية الأولى أي اتجاه صحيح في الاقتصاد الجزائري، بحيث ابتداء من عقد التسعينيات من القرن الماضي فإن جوهر الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خاصة تلك المدعومة من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وما تضمنته من مشروطة؛ انعكست على واقع السياسة النقدية والاقتصادية في الجزائر، حيث كانت تميل في مجملها إلى سياسات نقدية انكماشية تستخدم كوسيلة ضبط اقتصادي وسياسي لإدارة الطلب وليس العرض، وهذا ما بدا واضحا من خلال النتائج الإحصائية.

9. التغير في معدلات الفائدة يسبب التغير في معدلات النمو.

من خلال نتائج الدراسة القياسية يتضح لنا انه لا وجود لعلاقة بين معدلات الفائدة و النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة، ولا لوجود أي اثر متبادل بينهما، وهذا يثبت عدم صحة الفرضية الثانية 10. التغير في الكتلة النقدية يسبب التغير في معدلات النمو.

بينت الدراسة التي قمنا بها أن التغير في الكتلة النقدية ليس له أي أثر على الناتج المحلي في الجزائر ، في حين أن التحسن الذي تسجله الكتلة النقدية راجع أساسا إلى المساعدات التي قدمت للجزائر من طرف صندوق النقد الدولي و أيضا الإنفاق الحكومي الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات ، وهذا يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة.

11. من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في رفع فعالية و كفاءة السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بما فيها النمو الاقتصادي ، و من الاستفادة من جميع الموارد و الطاقات الكامنة في الاقتصاد الوطني للخروج من الاقتصاد القائم على الربح إلى اقتصاد متنوع في ظل تنوع الموارد الطبيعية ، المالية و البشرية و من أهم المقترحات:

- لنجاح السياسة النقدية في تأدية أهدافها ينبغي عليها توفر أسواق مالية و نقدية منتظمة و متطورة.
- إن السلطة النقدية المستقلة تكون أكثر جدارة من غيرها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة لأنها تكون بعيدة عن التناقضات السياسية، كما أن بإمكانها نشر وتوفير المعلومات النقدية والمالية للجمهور بمنطلق الشفافية مما يعزز من مصداقية البنك المركزي.
- تشجيع الدول النامية على تبني سياسة السوق المفتوحة في شكل من التطور و الحداثة و مواكبة للتطور و السرعة.
- استغلال فائض السيولة في مشاريع استثمارية منتجة من شأنها ان تخفف من حدة البطالة و تقلل من التبعية للخارج و ذلك بتقديم قروض استثمارية مدروسة و قليلة المخاطر.
- زيادة التنسيق بين السياسات الاقتصادية فكما لاحظنا إن السياسة النقدية تحتاج إلى تكامل بينها و بين الساسة المالية و الاستثمارية و غيرها من السياسات الكلية.

- العمل على تنويع مصادر السيولة و تشجيع الادخار و عدم الاعتماد على النفط كمورد رئيسي خاصة و أن أسعاره متدنية إلى أقصى الحدود.
- تحديث و تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية و تفعيل دور النقود الالكترونية التي أصبحت ضمن متطلبات عصرنا الرقمي
- الأمر الذي يتطلب تفعيل السياسة النقدية في الجزائر بأدواتها المختلفة خاصة غير المباشرة منها، وجعل أدوات السياسة النقدية آليات أساسية لتفعيل النشاط الاقتصادي وتحقيق الأداء المرضي في الناتج المحلي.
- وعلى السلطة النقدية أن تعمل على -: تسريع عملية الإصلاح المالي والمصرفي لجميع المؤسسات التابعة لها في السوق النقدي، سوق الصرف، نظام الدفع، وضع ضوابط السياسة الائتمانية للبنوك التجارية تنسجم ومتطلبات السياسة الاقتصادية للدولة.
- الانتقال من اقتصاد المديونية، أين تعتمد المؤسسات الاقتصادية في تمويلها على القروض البنكية، إلى اقتصاد السوق، أين السوق المالي يلعب دورا مهم في النمو الاقتصادي، يتطلب إصلاح عميق في منظومة تمويل الاقتصاد، بما فيها إعادة هيكلة النظام البنكي و إصلاح إطار عمله من خلال إدراج إصلاحات على الإدارة، الخزينة العمومية، البنك المركزي و خلق سوق مالي فعال.
- تحرير و فتح النظام البنكي على القطاع الخاص لم يحدث أي تغير في حركية الوساطة المالية، بسبب إطار التسيير و الشروط التي تفرض لقبول البنوك و المؤسسات المالية، إضافة إلى نقص المتابعة و المراقبة، و بقاء النظام البنكي محتكر من طرف الدولة (الجزائر من بين الدول القليلة في العالم التي تحتكر النظام المالي).
- مكانة و دور الإنفاق الحكومي (ميزانية التسيير و التجهيز) في إجراءات النمو الاقتصادي، فالدولة و منذ الاستقلال تعتمد في المشاريع الاستثمارية الكبيرة على النفقات العمومية، الأمر الذي سوف يكون له تأثير سلبي على خزينة الدولة، فكان من الأجدر على الدولة دفع البنوك (وطنية كانت أو أجنبية، عمومية أو خاصة) إلى تمويل هذه المشاريع، من أجل خلق ديناميكية بين المؤسسات البنكية و المؤسسات الاقتصادية الكبرى.
- و عليه للخروج من هذه الإشكالية، و جعل النظام البنكي من القطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني و مصدر ا ر مهما للنمو الاقتصادي، لا بد من:
- تبني خطوات محددة وواضحة، في جهود الإصلاح و تحرير القطاع المصرفي من خلال تحديث و تطوير الأطر التشريعية والرقابية.
- توسيع و تقوية دور البنك المركزي للقيام بالعملية الإشرافية والتنظيمية من خلال مفهوم استقلالية البنك المركزي، والذي يجعل سياسة الإشراف تتم وفقا لأسس ومعايير دولية خاصة مع تحرير الخدمات المصرفية و ظهور القطاع

- الخاص و الأجنبي.
- وضع سياسة نقدية فعالة، تسمح للمؤسسات الاقتصادية الجديدة و للمشاريع الاستثمارية الكبرى للحصول بكل سهولة على القروض البنكية.
 - تطوير قواعد البيانات، العامل الذي يسمح بتوفير المعلومات اللازمة لرسم السياسات النقدية واتخاذ القرارات الصائبة من طرف السلطة النقدية (البنك المركزي).
 - وضع شروط ضرورية مناسبة لخلق بنوك الاستثمار و بنوك الأعمال، من أجل تمويل الاستثمارات الكبيرة و طويلة الأجل، نظرا لعجز البنوك الحالية على القيام بهذا الدور.
 - الرفع من أرس مال البنوك، لضمان أموال المودعين، و تمويل المشاريع دون اللجوء للبنك المركزي.
 - ضرورة توسيع شبكة الفروع للجهاز المصرفي لتغطية كل المناطق، و جعل عملية البحث عن بنك ما امرا سهلا للمواطن.
 - الرفع من كفاءة الموارد البشرية العاملة بالجهاز المصرفي والاستعانة بمكاتب الخبرة العالمية لمواكبة التطور التكنولوجي الحديث في المجال المصرفي.
 - العمل على إقامة مفهوم البنك الشامل، من خلال تقديم كافة الخدمات المصرفية التي يطلبها العميل وفي كل الأوقات وفي مختلف الأماكن وبالأشكال التي يطلبها العميل.
 - تبني سياسة واقعية لتطوير السوق المالي من أجل خلق مصدر آخر لتمويل الاقتصاد، و عدم الاعتماد على مصدر واحد.
 - و بما أن تحرير أسعار الفائدة لم يؤدي الى تحقيق الأهداف المنشودة منه ، وان الادخار تتحكم فيه عوامل أخرى اقوي من أسعار الفائدة فيمكن التخلي عن العمل بهذه الأخيرة و الاتجاه نحو الحل الإسلامي اي تبني المنتجات المالية الإسلامية الخالية من الربا مع العمل على تطويرها و تحديثها بما يتناسب مع الاحتياجات المختلفة لكافة أصحاب العجز و الفائض المالي.
 - وفي الختام فإن أي عمل لا يخلو من النقائص والعيوب، فقد كان هدفنا هو الإمام بجميع جوانب الموضوع قدر المستطاع لأن موضوع السياسة النقدية في الجزائر ليس بالأمر الهين.

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
63	الفرق بين النمو و التنمية	الجدول (1/2)
104	تطور مكونات الكتلة النقدية M_2 من خلال الفترة (1985-1970)	الجدول (1/3)
107	تطور الديون الخارجية خلال الفترة (1985 - 1991)	الجدول (2/3)
108	تطور معدلات الفائدة الحقيقية خلال الفترة (1985 - 1993)	الجدول (3/3)
116	الوضعية النقدية في الفترة (1993 - 1991)	الجدول (4/3)
117	تطور نمو الكتلة النقدية M_2 (1993 - 1998)	الجدول (5/3)
118	الوضعية النقدية في الفترة (1993 - 1998)	الجدول (6/3)
120	الوضعية النقدية في الفترة (2000 - 2010)	الجدول (7/3)
124	تطور الكتلة النقدية (2010 - 2013)	الجدول (8/3)
130	قيم المتغيرات (1990 - 2014)	الجدول (9/3)
131	اختبار ديكي-فولر الموسع لمعدل الفائدة	الجدول (10/3)
132	اختبار ديكي-فولر الموسع لمعدل الفائدة المعدل	الجدول (11/3)
133	اختبار ديكي-فولر الموسع للكتلة النقدية	الجدول (12/3)
134	اختبار ديكي-فولر الموسع للكتلة النقدية المعدل	الجدول (13/3)
135	اختبار ديكي-فولر الموسع للنمو الاقتصادي	الجدول (14/3)
136	اختبار ديكي-فولر الموسع للنمو الاقتصادي الاجمالي المعدل	الجدول (15/3)
136	اختبار التكامل المتزامن	الجدول (16/3)
137	اختبار سببية جرا نجر	الجدول (17/3)
138	اختبار شعاع الانحدار الذاتي	الجدول (18/3)
139	اختبار دوال استجابة الصدمات	الجدول (19/3)
140	اختبار التباين	الجدول (20/3)

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل(1/1)	ميكانيزمات عمل النموذج الكلاسيكي	27
الشكل(2/1)	منحنى عرض النقود عند كينز	32
الشكل(3/1)	منحنى الطلب على النقود لغرض التبادل	33
الشكل(4/1)	منحنى الطلب على النقود بدافع الاحتياط	33
الشكل(5/1)	منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة	34
الشكل(6/1)	أثر التغيير في كمية النقود	35
الشكل (7/1)	أثر تغيير سعر الفائدة على الكفاية الحدية لرأس المال	36
الشكل(8/1)	أثر تغيير الاستثمار على الدخل	37
الشكل(9/1)	نموذج سياسة نقدية غير فعالة في المنظور الكينزي	38
الشكل(10/1)	أثر عرض النقود على الدخل وفق التحليل النقدي	38
الشكل(11/1)	طريقة تحديد منحنى IS	42
الشكل(12/1)	طريقة تحديد منحنى LM	51
الشكل(13/1)	نموذج التوازن العام	53
الشكل(14/1)	الأثر النهائي للسياسة النقدية التوسعية	54
الشكل(15/1)	فعالية السياسة النقدية	55
الشكل(16/1)	عدم فعالية السياسة النقدية	56
الشكل(17/1)	مخطط الاستراتيجية المتبعة في تحقيق الأهداف النهائية	57
الشكل(1/3)	منحنى تطورات معدات الفائدة	131
الشكل(2/3)	منحنى تطورات الكتلة النقدية	132
الشكل(3/3)	منحنى تطورات الناتج المحلي الاجمالي	134

قائمة المراجع

بالعربية

اولا: الكتب

1. إبرير محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"، جامعة تلمسان، 2008.
2. بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
3. جمال خريس وزملاؤه، "النقود والبنوك"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.
4. صبحي قريصة ومدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1983.
5. ضياء مجيد، "اقتصاديات النقود والبنوك"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2005.
6. عبد الحميد عبد المطلب، "اقتصاديات النقود والبنوك"، الدار الجامعية، القاهرة، 2007.
7. عبد المنعم السيد ونزار سعد الدين العيسي، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار مكتبة الحامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
8. عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005.
9. محمد فرحي، "التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
10. نزار سعد الدين العيسي وإبراهيم سليمان، "الاقتصاد الكلي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
11. مجدي محمد شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، لبنان، 1993.
12. محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعية الجديدة، مصر، 1998.

13. جمال خريس، أمين ابو خضير، عماد خصاونة (2002)، "النقود والبنوك"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن.
14. اسماعيل أحمد النصاوي وعبد المنعم مبارك (2001)، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، الدار الجامعية الإسكندرية،
15. عبد الحميد صادق البر (2001)، "اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال الدولية"، مكتبة المعارف الحديثة، الاسكندرية.
16. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجد لاوي، الأردن، 1999.
17. عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003.
18. مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، الدار الجامعية، لبنان، 1998.
19. معتوق سهير محمود (1988)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي"، الدار اللبنانية المصرية، ط:1.
20. محمد عزت غزلان (2002)، "اقتصاديات النقود و المصارف" دار النهضة العربية، بيروت، ط:1.
21. جهينة سلطان العيسي و آخرون "علم الاجتماع والتنمية" الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة 1999
22. صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999.
23. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بالإسكندرية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2007.
24. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999.
25. محمد ناجي حسن، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001.
26. عبد الرحمن اسماعيل، حربي عريقات، "مفاهيم و نظم اقتصادية"، دار وائل للنشر، الاردن، 2004.

27. فايز إبراهيم الحبيب نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985.
28. فليح حسن خلف، "التنمية و التخطيط الاقتصادي"، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006.
29. زكريا الدوري و.يسري السامرائي - "البنوك المركزية والسياسات النقدية"- دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع- عمان- طبعة 2006.

ثانيا : المذكرات والمقالات

1. بناي فتيحة، "السياسة النقدية و النمو الاقتصادي-دراسة نظرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
2. عياش قويدر-اصلاح السياسة النقدية في الجزائر-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية-فرع التحليل الاقتصادي-جامعة الجزائر، 1999.
3. سعيد عبد الحكيم، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، دراسة اقتصاد- قياسية للنمو حالة الجزائر(1974-1999)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.
4. صواليبي صدر الدين، أطروحة الدكتوراه " النمو والتجارة الدولية ف الدول النامية ، السنة الجامعية 2005-2006.
5. وعيل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها-حالة الجزائر، مصر و السعودية، دراسة مقارنة خلال 1990-2010"، اطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.
6. العمري علي، "دراسة تغيرات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.

7. بقبق ليلي اسمهان- "ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو والانتقالية نحو اقتصاد السوق- حالة الاقتصاد الجزائري"- رسالة ماجستير- تلمسان- دفعة 2003.
8. أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1990- 2006 " من إعداد: أ. لحول عبد القادر كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير- جامعة سعيدة .
9. حاكمي بوحفص و عبد القادر دربال- "أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر"- les cahiers du MECAS- العدد رقم 3 أبريل 2007
10. رمضاني محمد، الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي و قضايا الإصلاح الاقتصادي، مجلة إستراتيجية التنمية، العدد 01، الجزائر، جامعة مستغانم ، جوان 2001.

بالأجنبية

1. Régis Bénichi, marc nouschi, la croissance aux sixième siècle, 2eme édition, paris édition marketing 1990.
2. Bernard Bret , Le tiers monde, croissance, développement, inégalité, Paris, Collection Histege 2002.
3. Jacques Braseul, introduction a l'économie du développement, paris Armand colion, edition 1993
4. Jacques Bichot , la monnaie et les systèmes financiers Ellipses éd , Marketing S, A .1997.
- 5- J.P.Gourlaouen et Y.Perraudeau- « Economie, problèmes monétaires et financières » - Librairie Vuibert- édition 1987 paris

مواقع الإنترنت

1- www.mf.gov.dz consulter le 20/01/2016

2- جلال خشيب، "النمو الاقتصادي"، شبكة الالوكة www.alukah.net بتاريخ 2014/08/06 تم

الاطلاع عليه يوم 2015/12/05

.....	خطة البحث
6-1.....	مقدمة عامة.
الفصل الأول: السياسة النقدية.	
9.....	❖ تمهيد.....
21-10.....	❖ المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية.....
11-10.....	المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية
13-11.....	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.....
20-13.....	المطلب الثالث: إستراتيجية البنك المركزي.....
21-20.....	المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية.....
47-22.....	❖ المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.....
30-22.....	المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية (السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي):.....
40-30.....	المطلب الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي.....
45-40.....	المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي.....
47-45.....	المطلب الرابع: السياسة النقدية في منظور المدرسة الكلاسيكية الجديدة (NEC).....
57-47.....	❖ المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية نظريًا وعمليًا.....
49-48.....	المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة والدول النامية.....
53-49.....	المطلب الثاني: تحليل السياسة النقدية وفق منحنى (IS-LM).....
57-54.....	المطلب الثالث: التوازن في سوق الإنتاج وسوق النقد (IS-LM).....
58.....	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	
60.....	❖ تمهيد.....
73-61.....	❖ المبحث الأول: المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.....
65-61.....	المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.....
70-66.....	المطلب الثاني: مقاييس و محددات النمو الاقتصادي وأهم استراتيجياته.....
73-70.....	المطلب الثالث: عناصر النمو الاقتصادي و أنواعه.....
86-73.....	❖ المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.....
75-73.....	المطلب الأول: نظريات النمو الكلاسيكية.....
80-75.....	المطلب الثاني: نظريات النمو النيوكلاسيكية.....

الفهرس

المطلب الثالث: نظرية النمو الكينزية.....	84-80
المطلب الرابع: نظرات النمو الحديثة (الداخلية).....	86-84
❖ المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية ودورها في التنمية الاقتصادية.....	99-87
المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في النظام الرأسمالي.....	91-87
المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في النظام الاشتراكي.....	95-91
المطلب الثالث: دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية.....	99-95
خلاصة الفصل.....	100
الفصل الثالث: دراسة اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر	
في الفترة 1990-2014.	
❖ تمهيد.....	102
❖ المبحث الأول: تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر.....	124-103
المطلب الأول: معالم السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الاشتراكي:.....	110-103
المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في ظل إصلاحات قانون النقد و القرض.....	118-110
المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (1999-2014).....	124-118
❖ المبحث الثاني: الأساليب الإحصائية المستعملة في الدراسة.....	129-125
المطلب الأول: مشكلة الإستقرارية (problème de stationnarité).....	126-125
المطلب الثاني: اختبار التكامل المتزامن.....	129-126
❖ المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية للنموذج.....	141-130
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....	136-131
المطلب الثاني: اختبار التكامل المتزامن.....	137-136
المطلب الثالث: دراسة اثر محددات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.....	141-138
خلاصة الفصل.....	141
خاتمة عامة.....	141-137
قائمة الجداول.....	142
قائمة الاشكال.....	143
قائمة المراجع.....	144
الملخص.....	

المخلص:

تهدف دراستنا الى معرفة ما مدى مساهمة السياسة النقدية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ، لذا تم الإشارة الى السياسة النقدية من مختلف المدارس الفكر الاقتصادي ، والى مفهومها ، ومختلف ادواتها و اهدافها ، اضافة الى استقلالية البنك المركزي و فعاليته في تنفيذها . و الاشارة الى النمو الاقتصادي من خلال التعرض الى النماذج المختلفة المفسرة له، و الالى مفهومه و مختلف انواعه.

و في دراستنا التطبيقية لحالة الجزائر من الفترة الممتدة ما بين 1990-2014 ، فالسياسة النقدية عرفت العديد من الاصلاحات و التحولات ، و بدا تفعيلها بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90 ، ليتم بعد ذلك اجراء الدراسة التطبيقية ، بالاعتماد على المناهج الحديثة في مجال تحليل السلاسل الزمنية ، وإجراء الاختبارات المناسبة، حيث توصلنا الى ان السياسة النقدية في الجزائر ليس لها دور فعال على دفع عجلة النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية- استقلالية البنك المركزي- معدل الفائدة.- الكتلة النقدية.- النمو الاقتصادي.- شعاع الانحدار الذاتي.

Résumé :

L'objectif de notre étude est de voir le rôle de la politique monétaire sur la croissance économique en Algérie .Aussi on a touché à la liberté de la Bank central et son rôle à l'expiation de cette politique Dans notre étude pratique sur la politique monétaire autre 1990-2014 on a constaté qu'elle a en plusieurs changement et amélioration a partir de la lois finance en se basant sur des nouveaux guides dans le domaine . Mais cette politique n'a pas en un rôle actif (important) dans la croissance économique.

Les mots clés : Politique monétaire- L'indépendance de la Banque centrale- taux d'intérêt- la masse monétaire- La croissance économique- Faisceau Auto regressive

Abstract:

Our study aims to find out the extent to which monetary policy in increasing rates of economic growth in Algeria so pointing to look to monetary policy from various schools of economic thought and the concept and various paraphernalia and its objectives and central bank independence and effectiveness in their implementation, and noted economic growth through exposure to different kinds and understood.

And in our applied study of the situation of Algeria from the period between 1990 and 2014 monetary policy know many reforms and transformations and activated after a loan and amp. Exchange act 10/90, to be then applied study, drawing on modern curricula in time series analysis and appropriate tests where we determined that monetary policy in Algeria is not instrumental to economic growth.

Key-words: monetary policy-interest rate-monetary-economic growth beam self-the regression model vector aut -regressive- Independence of the Central Bank.